تُحْفَةُ المُرِيدِ

لِمُقَدِّمَةِ التَّجْوِيدِ

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2016 /8 /3714)

223
الشافعي،ابواسحاق ابراهيم بن عبدالرحمن بن احمد الخليلي893هـ
تحفة المريد لمقدمة التجويد/ ابواسحاق ابراهيم بن عبدالرحمن بن احمد الخليلي الشافعي، تحقيق عماد علوان حسين.- عمان: دار شهرزاد للنشر والتوزيع2016
(272)ص
ر.إ: 2016//8174
الواصفات : التجويد/ / القرآن الكريم
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة الأولى 2017

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر

عمّان- الأردن

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in any retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing from the publisher.

دار شهرزاد للنشر والتوزيع

عمان-شارع الملك حسين/ مجمع عمان التجاري

عمارة رقم (18) الطابق الثاني

هـاتـف: 0798153362 -0798153329

dar_shahrazad@hotmail.com

تُحْفَةُ المُرِيدِ

لِمُقَدِّمَةِ التَّجْوِيدِ

تأليف

الشيخ القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرَّحمن
بن أحمد الخليليّ الشافعيّ
المتوفى سنة (893هـ)

دراسة وتحقيق

أ.م. عماد علوان حسين
جامعة بغداد/كلية العلوم الإسلامية

دار شهرزاد للنشر والتوزيع

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ـ المقدِّمَةُ ـ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ حمْدًا كثيرًا طيبًا مُباركًا يوازِي نعماءَهُ الكثيرةَ وآلاءَهُ الوفيرةَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِهِ الأمينِ ذي النُورِ المبينِ والدَّليلِ المُستبينِ والعزِّ الحصينِ، وعلى آلِهِ الطَّيبينَ الطَّاهرينَ ذَوِي الحسبِ الظَّاهرِ والشَّرفِ الباهرِ، وعلى أصحابِهِ الغُرِّ الميامين حملةِ الكتابِ والدِّينِ، ومَنْ تبعَهم بإحسانٍ مِنَ التَّابعينَ وتابعِ التّابعينَ إلى يومِ الدِّينِ، أمَّا بعدُ:

فإنَّ قراءةَ كتابِ اللهِ العزيزِ ضبطًا وتحريرًا وتلاوتَهُ إتقانًا وتحبيرًا والعنايةَ بهِ قولًا وعملًا والانشغالَ فيهِ ذكرًا وفكرًا هو مِنْ أجلِّ العلومِ علمًا وتعلُّمًا وأعلاها منزلةً وأشرفِها قدرًا؛ إذ عُنِيَ به العلماءُ المحقِّقُونَ والحفَّاظُ المُقرئونَ، فضبطُوا لفظَهُ وأحكمُوا رسمَهُ، فكانَ نتاجُ ذلك علمَ التَّجويدِ الموصوف بـ ((زينةِ التَّلاوةِ وحليةِ القِراءةِ))، فوضعُوا قواعدَهُ وبسطُوا مسائلَهُ وأتقنُوا أحكامَهُ.

وقد أَلَّفُوا فيه التَّآليفَ وحرصُوا على تقييدِهِ نثرًا ونظمًا، فنالتِ الإعجابَ والاستحسانَ بينَ العلماءِ والدَّارسينَ قديمًا وحديثًا؛ لِمَا حوثهُ من دقائقِ هذا العلمِ وتفاصيلِهِ، فكانَ من أبرزِها كتابُ (الرِّعايةِ في تجويدِ القراءةِ) للإمامِ مكيّ ابنِ أَبي طالبٍ (437هـ) ، وكتابُ (التَّحديدِ في الإتقانِ والتَجويدِ) للإمامِ أبي عمروٍ الدَّانيِّ (444هـ) .

ومن تلك التَّآليفِ المنظومةُ المسمَّاة بـ(المقدِّمةِ الجزريّةِ) للعلامةِ المحقِّقِ والفهَّامة المدقِّق محمدٍ ابنِ الجزريِّ (833هـ)، فقد ضمَّنها المهماتِ في أبوابِ

علم التَّجويدِ ومسائلِهِ وأبحاثِهِ، فامتازتْ بدقّةِ أَلفاظِها وسهولةِ حفظِها وحُسنِ نظمِها، فرزقَها اللهُ القبولَ، فاستحسنَها العالمُ قبلَ المتعلمِ والكبيرُ قبلَ الصَّغيرِ منذُ أيامِ النَّاظمِ حتَّى يومِنا هذا.

لقد تَسابقَ أئمّةُ القراءةِ والتَّجويدِ في حياةِ مؤلِّفِها وبعدَ وفاتِهِ إلى شرحِها بيانًا لأَلفاظِها وتيسيرًا لمُشكلِها، فكانتْ شروحُهم مختصرةً ومطوَّلةً عونًا منهم لمتعلمي القرآنِ وأهلِهِ والمشتغلينَ بحفظِهِ وضبطِهِ.

ومن جملةِ شرَّاحِها الشَّيخُ القَاضي برهانُ الدِّينِ الخليليُّ الشَّافعيُّ في شرحِهِ الذي سمَّاه (تحفةَ المريدِ لمقدِّمةِ التَّجويدِ)، فهو شرحٌ نافعٌ وحافلٌ بالفائدةِ، عمدَ فيهِ إلى بيانِها بطريقةٍ سهلةٍ واضحةٍ وتفسيرِها بألفاظٍ يسيرةٍ سلسةٍ من غيرِ اختصارٍ مُخلٍّ ولا إطنابٍ مُملٍّ معَ كثرةِ النَّقلِ والاستيعابِ لأقوالِ المُتقدِّمينَ والمُتأخرينَ من أئمّةِ الفنِّ ومحقِّقيهِ ، لا سيَّما ابنُ الجزريِّ .

وقدِ انقسمَ عملِي في الكتابِ على قسمينِ، هما:

القسمُ الأوَّلُ: وفيهِ الدِّراسةُ، وتطرّقتُ إلى التَّعريفِ بالشَّارحِ والكتابِ، وجعلتُهُ في فصلينِ، هما:

الفصلُ الأوَّلُ: وهو التَّعريفُ بالشَّارحِ، تكلَّمتُ فيهِ عن حياةِ الخليليِّ وشيوخِهِ وتلاميذِهِ ورحلاتِهِ وتاريخِ وفاتِهِ وثناءِ العلماءِ عليهِ.

والفصلُ الثَّاني: وهو التَّعريفُ بالكتابِ، وتناولتُ فيهِ الكتابَ وتوثيقَ نسبتِهِ وتاريخَ تأليفِهِ وموضوعَهَ ومصادرَهُ والنُّسخةَ الخطيَّةَ المعتمدةَ ومنهجَ التَّحقيقِ.

أمَّا القسمُ الثَّاني فقدِ انصبَّ على تحقيقِ نصِّ الكتابِ تحقيقًا علميًّا موضوعيًّا يُرَاعَى فيهِ أصولُ التَّحقيقِ وقواعدُهُ وضوابطُ التَّخريجِ وأحكامُهُ.

وختامًا فالشّكرُ موصولٌ بأهلِهِ أَينَما حلُّوا وحيثُما ارتحلُوا، كما أتقدَّمُ بخالصِ التَّقديرِ والعرفانِ لكلِّ مَنْ أعانَنِي ومدَّ يدَّ المساعدةِ وأسهمَ كي يُطبعَ الكتابُ محرّراً متقناً، جعلَهُ اللهُ تعالَى في ميزانِ أعمالِهم أجرًا وإحسانًا ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨] .

واللهَ أَسأَلُ النَّفعَ بهِ والرَّحمةَ والإحسانَ للنَّاظمِ والشَّارحِ والتَّجاوزَ والعفوَ عمَّا بدَرَ منِّي مِنْ زللٍ وتقصيرٍ.

وآخرُ دعوانا أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِهِ الأمينِ وآلِهِ الطَّيبينَ وأصحابِهِ الميامين .

القسم الأوّل : الدِّراسة

الفصل الأوّل : التَّعريف بالمؤلِّف الشَّارح
(برهان الدِّين إبراهيم بن عبد الرَّحمن الخليليّ)

- أولاً : اسمُهُ ولقبُهُ وكنيتُهُ
- ثانياً : مولدُهُ
- ثالثاً : شيوخُهُ
- رابعاً : تلاميذُهُ
- خامساً : حياتُهُ العلميّةُ ورحلاتُهُ
- سادساً : وفاتُهُ
- سابعاً : ثناءُ العلماءِ عليه

الفصل الأوّل

التَّعريف بالمؤلِّف الشَّارح

أولاً: اسمُهُ وكنيتُهُ ولقبُهُ.

هو برهان الدِّين إبراهيم بن زين الدِّين عبد الرَّحمن بن أحمد بن محمَّد بن أحمد بن خليل بن داود بن عبد الله بن عبد الملك بن حزب الله الأنصاريُّ السَّعديُّ الخليليُّ المقدسيُّ الشَّافعيُّ، ويكنى بأبي إسحاق[1].

وأشارت بعض كتب التَّراجم عند ذكر ترجمة ابني المؤلِّف (شهاب الدِّين أحمد وشمس الدِّين محمد) إلى أنَّ اسم والده هو عبد الرَّحيم[2]، وليس عبد الرَّحمن.

اشتهر الشَّارح بـ(الخليليّ)_ كما ذكرت كتب التَّراجم_ نسبةً إلى موطنه الذي ولد فيه، وهو بلد سيِّدنا الخليل[3] إبراهيم **(عليه الصَّلاة والسَّلام)**، ويقع على بعد أميال من بيت المقدس[4] في فلسطين المحتَّلة .

ويعرف بـ(ابن قوقب)_بقافين مفتوحتين بينهما واو وآخره باء موحدة_، ويعرف أيضاً بـ(ابن قيقب) بالياء بدل الواو[5] .

---

(1) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 ، الجواهر والدرر 2/ 403 ، الأنس الجليل 2/ 206 .

(2) ينظر : الكواكب السائرة 1/ 26 ، 129 ، شذرات الذهب 10/ 5 ، 22.

(3) قال الحموي في معجم البلدان 2/ 178 : الخَليلُ: اسم موضع وبلدة بالقرب من بيت المقدس ، وبينهما مسيرة يوم ، وفيه قبر الخليل إبراهيم **(عليه الصَّلاة و السَّلام)** ، واسمه الأصليّ حبرون .

(4) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 ، الأنس الجليل 2/ 206 .

(5) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 ، 2/ 467 ، الجواهر والدرر 2/ 403.

ثانيًا: مولدُهُ.

ذكر كلٌ من شمس الدِّين السخاويِّ ومجير الدِّين العليميِّ ـ وهما أبرز تلميذين التقيا بالخليليِّ ولازماه وأخذا عنه ـ أنه ولد ببلد سيِّدنا الخليل **(عليه الصَّلاة و السَّلام)** في العاشر من شهر محرَّم الحرام في سنة (819 هـ) [1].

ثالثًا: شيوخُهُ.

التقى الخليليُّ جماعة من علماء عصره المبرزَّين، ورحل من موطنه إلى القاهرة ومكَّة المكرَّمة وبيت المقدس وبلاد الشَّام؛ سعيًا منه لطلب للعلم، فأخذ عنهم الفقه والتَّفسير والقراءات والنَّحو وغيرها، فأنتج ذلك عقليةً علميةً فذَّةً أشاد بها الأعيان والأقران ، فتصدَّر للإفتاء والتَّدريس والقضاء خلفًا لمشايخه، وسأذكر أبرز من أخذ عنهم والتقى بهم مرتَّبين حسب سني وفياتهم:

إبراهيم بن حِجَى :

أبو إسحاق إبراهيم بن حجى بن علي بن عيسى بن خضر بن إبراهيم بن قاسم الشَّريف الحسنيُّ الطرابلسيُّ الأصل، توفي في سنة (832هـ)[2]، سمع منه الخليليُّ المسلسل وغيره ، وأجازه بما قرأه عليه في سنة (826هـ) ببلد سيِّدنا الخليل**(عليه الصَّلاة و السَّلام)** [3] .

(1) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 ، الأنس الجليل 2/ 206 .

(2) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع 1/ 21 .

(3) ينظر: الضوء اللامع 1/ 56 .

تاجُ الدِّينِ التدمريُّ :

تاج الدِّين إسحاق بن إبراهيم بن أحمد بن محمَّد بن كامل التَّدمريُّ خطيب بلد سيِّدنا الخليل (**عليه السلام**)، توفي في سنة (833هـ)[1]، لازمه الخليليُّ وسمع عليه بالمسلسل[2].

الحافظ ابنُ الجزريِّ :

شمس الدِّين أبو الخير محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن علي بن يوسف العمريُّ ، ثُمَّ الدِّمشقيُّ ثُمَّ الشِّيرازيُّ ، الشَّهير بـ(ابن الجزريِّ)، ولد بدمشق في سنة (751هـ)، وتوفي بشيراز في سنة (833هـ)[3].

لقيه الخليليُّ وسمع منه وأخذ عنه القراءات إجازةً في سن مبكِّرة من عمره، وهو ابن عشر سنين، وذلك في سنة (829هـ)[4].

زينُ الدِّينِ القِبابيُّ :

زين الدِّين أبو زيد عبد الرَّحمن بن عمر بن عبد الرَّحمن بن حسن بن يحيى بن عمر بن عبد المحسن اللخميُّ المصريُّ الحمويُّ القبابيُّ المقدسيُّ الحنبليُّ، ويعرف بالقبابيِّ ـ بكسر القاف ـ نسبةً إلى القباب الكبرى من أعمال القاهرة، ولد في بيت المقدس سنة (749هـ)، وتوفي فيه سنة (838 هـ)[5].

---

(1) تنظر ترجمته في : إنباء الغمر 8/ 213 ، الضوء اللامع 4/ 19 ، شذرات الذهب 9/ 295 .

(2) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 .

(3) تنظر ترجمته في : غاية النهاية 2/ 247 ، إنباء الغمر 3/ 466 ، الضوء اللامع 9/ 255 ، شذرات الذهب 9/ 298 ، البدر الطالع 2/ 257 .

(4) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 .

(5) تنظر ترجمته في : إنباء الغمر 8/ 368 ، الضوء اللامع 4/ 113 ، شذرات الذهب 9/ 331 ، السحب الوابلة 209 .

عائشةُ الكنانية:

عائشة ابنة علي بن محمَّد بن علي بن عبد الله بن أبي الفتح بن هاشم بن إسماعيل بن إبراهيم بن نصر الله بن أحمد الكاتبةُ الصَّالحةُ الكنانيةُ العسقلانيةُ الأصل ، ثُمَّ القاهريةُ الحنبليةُ ، وتلقب بـ(ست العيش)، ولدت في سنة (761هـ)، وتوفيت في سنة (840هـ)[1].

ابنُ خطيبِ النَّاصريةِ:

علاء الدِّين أبو الحسن علي بن محمَّد بن سعد بن محمَّد بن علي بن عثمان بن إسماعيل بن إبراهيم بن يوسف بن يعقوب بن علي بن هبة الله بن ناجية الطَّائيُّ الجبرينيُّ، ثُمَّ الحلبيُّ الشَّافعيُّ، ويعرف بـ(ابنِ خطيبِ النَّاصريةِ)، ولد بحلب في سنة (774هـ)، وتوفي فيها في سنة (843هـ)[2].

شهابُ الدِّينِ ابنِ أرسلان:

شهاب الدِّين أبو العبّاس أحمد بن الفقيه أمين الدِّين حسين بن حسن بن علي بن يوسف بن علي بن أرسلان الرَّمليُّ المقدسيُّ الشَّافعيُّ، ولد بالرَّملة في (775هـ)، وتوفي في سنة (844هـ)[3].

تفقه الخليليُّ عليه بالفقه الشَّافعيِّ، ولّما أذن له شيخه بالإفتاء والتَّدريس سكن بالزَّاوية الختنية وخلفَهُ في رئاسة المدرسة الحنينيّة بالمسجد الأقصى[1].

---

(1) تنظر ترجمتها في : إنباء الغمر 8/ 438 ، الضوء اللامع 12/ 78 ، أعلام النساء 3/ 131 ، شذرات الذهب 9/ 342 .

(2) تنظر ترجمته في : إنباء الغمر 9/ 115 ، الضوء اللامع 5/ 303 ، الدليل الشافي 1/ 480 ، شذرات الذهب 9/ 359 .

(3) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع 1/ 212 ، الأنس الجليل 2/ 174 ، شذرات الذهب 9/ 362 ، البدر الطالع 1/ 49 .

شمسُ الدِّين ابنُ المالكيِّ الرمليِّ:

شمس الدِّين أبو ياسر محمَّد بن عمَّار بن محمَّد بن أحمد القاهريُّ المصريُّ المالكيُّ، ولد في حدود (760هـ) تقريبًا، وتوفي في سنة (844هـ)[2]، ودرس الخليلي الفقه وأصوله لديِّه وأجازه بما قرأه عليه من الفقه الشَّافعيِّ [3].

زينُ الدِّين ابنُ الطَّحَّانِ:

زين الدِّين أبو الفرج عبد الرَّحمن بن يوسف بن أحمد بن سليمان بن داود بن سليمان بن داود الدَّمشقيُّ الصَّالحيُّ الحنبليُّ، ويعرف بـ(ابن الطَّحَّان)، ولد بدمشق في سنة (768هـ)، وتوفي في سنة (845هـ) [4].

زينُ الدِّين الزَّركشيُّ:

زين الدِّين أبو ذر عبد الرَّحمن بن محمَّد بن عبد الله بن محمَّد المصريُّ الحنبليُّ، ولد في سنة (758هـ)، وتوفي بالقاهرة في سنة (846هـ)[5].

---

(1) ينظر : الضوء اللامع 1/ 57 ، الأنس الجليل 2/ 206.

(2) تنظر ترجمته في : إنباء الغمر 9/ 154 ، الضوء اللامع 8/ 232 ، شذرات الذهب 9/ 368 .

(3) ينظر : الضوء اللامع 1/ 57 ، الأنس الجليل 2/ 206.

(4) تنظر ترجمته في : إنباء الغمر 9/ 176 ، الضوء اللامع 4/ 160 ، شذرات الذهب 9/ 373 ، المنهج الأحمد 492 ، السحب الوابلة 216 .

(5) تنظر ترجمته في : المنهج الأحمد 491 ، الضوء اللامع 4/ 136 ، شذرات الذهب 9/ 372 ، السحب الوابلة 214 .

ابنُ ناظرِ الصَّاحبةِ:

شهاب الدِّين أحمد بن عبد الرَّحمن بن الموفق أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن محمَّد الدمشقيُّ الصَّالحيُّ الحنبليُّ، ويعرف أيضًا بـ(ابنِ ناظرِ الصَّاحبيِّة)، ولد في سنة (762هـ)، وتوفي في سنة (849هـ)[1].

شمسُ الدِّينِ الونَّائيُّ:

شمس الدِّين محمَّد بن إسماعيل بن محمَّد بن أحمد الونَّائيُّ القَّرافيُّ الشَّافعيُّ، ولد بقرية ونا بصعيد مصر ومنها جاء لقبه في سنة (788هـ)، وتوفي فيها سنة (849هـ)[2]، التقى به الخليليُّ وأخذ عنه الفقه الشافعيَّ[3].

شمسُ الدِّين القَاياتيُّ:

أبو عبد الله محمَّد بن علي بن محمَّد بن يعقوب بن محمَّد بن النُّور القَاياتيُّ القاهريُّ الشَّافعيُّ، ولد في بلدة قايات في مدينة الفيوم سنة (785هـ) تقريبًا، وتوفي بالقاهرة في سنة (850هـ) [4]، لازمه الخليليُّ وأخذ عن أصول الفقه وأفاد منه إفادة كبيرة[5].

---

(1) تنظر ترجمته في : إنباء الغمر 9/ 238 ، الضوء اللامع 1/ 324 ، شذرات الذهب 9/ 384 ، السحب الوابلة 64 .

(2) تنظر ترجمته في : إنباء الغمر 9/ 242 ، الضوء اللامع 7/ 140 ، النجوم الزاهرة 15/ 509 ، حسن المحاضرة 1/ 440 .

(3) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 .

(4) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع 8/ 212 ، النجوم الزاهرة 15/ 513 ، حسن المحاضرة 1/ 440، شذرات الذهب 9/ 390 .

(5) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 ، الأنس الجليل 2/ 206.

تقي الدِّينِ ابنُ قاضي شهبة :

تقي الدِّين أبو بكر بن أحمد بن محمَّد بن أحمد بن عمر بن علي الحورانيُّ الحمويُّ الأصل الدِّمشقيُّ، الشَّهير بـ(ابنِ قاضي شهبة)، ولد في سنة (779هـ)، وتوفي بدمشق في سنة (851هـ)[1].

رحل الخليليُّ إلى القاهرة ، والتقى به، وأخذ عنه الفقه، وتخرَّج على يديه، وأذن له ابن قاضي شهبة بالإفتاء والتَّدريس[2].

الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ :

شهاب الدِّين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمَّد بن محمَّد بن علي بن محمود بن أحمد الكنانيُّ العسقلانيُّ الشَّافعيُّ، ولد على شاطئ النِّيل بمصر في سنة (773هـ)، وتوفي ودفن بالرُّميلة في سنة (852 هـ)[3].

لقيه الخليليُّ ولازمه حتَّى أخذ عنه شرح النُّخبة بحثًا، وقرأ عليه صحيح البخاري[4]، وكان على صلة وثيقة به ، فمدحه وأثنى عليه بأبيات، قال فيها[5]:

إذا قِيلَ : مَنْ بَحْرُ الحَدِيثِ وأَهلُهُ ... يُجِيبُ ذَوو الأَلْبَابِ بالحَبْرِ

إِليهِ ثَنَاهى عِلْمُ وَحيٍ مُنَزَّلٍ ... علَى المُصْطَفَى للعِلْمِ أَضْحَى

(1) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع 1/ 21 ، النجوم الزاهرة 15/ 523 ، شذرات الذهب 9/ 392، البدر الطالع 1/ 164 .

(2) ينظر : الضوء اللامع 1/ 57 ، الأنس الجليل 2/ 206.

(3) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع 2 / 26 وما بعدها ، الجواهر والدرر 1/ 99 وما بعدها ، النجوم الزاهرة 15/ 532 ، شذرات الذهب 9/ 395 .

(4) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 .

(5) ينظر : الجواهر والدرر 2/ 404 .

وجَمَّــعَ بالتَّصنِيفِ أَسْبابَ عِلْمِـهِ ... وأَظْهـرَ مـا لـــولاهُ قـدْ كَـــانَ
فأَسْدَى بها للفِـكرِ أَجْلــى نُخْـبةٍ ... حَـوَتْ حُسْـنَ لفْــظٍ بَـانَ عِقْـدًا
وَوَطَّأَ طَرِيقَ العِلْمِ حتَّـى ترَفَّعـتْ ... دُرُوسٌ لـهُ شَرْقًا وغـَرْبًا مُشاهَــدَا
فَدَيْتُك نفسِي إذْ جَمَعْتَ مَناقِــباً ... بمشِيكَ في نَهْــجٍ حَمِــيدٍ لأَحمــدَا
فَــيَا ربِّ بَوِّئْـــهُ وزِدْهُ مَعَـــاليًا ... وهيِّئْ لــهُ فَــوزًا لِعـَرْضٍ مخلَّــدَا

العلاءُ القلقشنديُّ :

العلاء أبو الفتوح علي بن أحمد بن إسماعيل بن محمَّد بن إسماعيل بن علي ابن القطب القلقشنديُّ القاهريُّ الشَّافعيُّ، ولد بالقاهرة في سنة (788هـ)، وتوفي بها في سنة (856هـ)[1]، لقيه الخليليُّ وأخذ عنه الفقه في القاهرة، ولازمه مدَّةً طويلةً حتَّى كان جلُّ تفقّهه عليه[2].

ركنُ الدِّين ابنُ قديد:

ركن الدِّين أبو حفص عمر بن قديد بن الأمير سيف الدِّين القلمطائيُّ ـ بفتح القاف واللام وسكون الميم ـ القاهريُّ الحنفيُّ، ويعرف بـ(ابن قديد)، ولد بالقاهرة في (785هـ) ، وتوفي بمكَّة المكرَّمة في سنة (856هـ) تقريبًا[3]، فقد درس الخليليُّ لديه وأخذ عنه فوائد وأبحاث في النَّحو واللُّغة [4].

(1) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع 5/ 161 ، شذرات الذهب 9/ 422 ، حسن المحاضرة 1/ 443 ، النجوم الزاهرة 16/ 12 .
(2) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 .
(3) ينظر : الضوء اللامع 3/ 208 ، نظم العقيان 1/ 45 .
(4) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 ، الأنس الجليل 2/ 206.

رابعًا: تلاميذُهُ.

لَّما بلغ برهان الدِّين الخليليُّ منزلة سامقة خلقًا وعلمًا وعملًا أجازه مشايخه بالإفتاء والتَّدريس والقضاء، وبعد رجوعه من القاهرة في سنة (883هـ) استقرَّ في مسقط رأسه بلد سيِّدنا الخليل (**عليه السلام**) حتَّى وافته المنيَّة يدرِّس العلوم الشَّرعية، فقصده طلاب العلم ولازموه كي ينهلوا من معارفه وعلمه وخلقه، وسأذكر أبرزهم مرتَّبين حسب سني وفياتهم:

شهابُ الدِّينِ الخليليُّ (ابنُ المؤلِّفِ):

شهاب الدِّين أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن الأنصاريُّ الخليليُّ الحامليُّ الشَّافعيُّ، ولد بمدينة سيِّدنا الخليل (**عليه الصلاة والسلام**) في سنة (846هـ)، وتوفي بالقدس الشَّريف في سنة (901هـ) [1]، تربى شهاب الدِّين في كنف والده وأخذ عنه وحفظ القرآن واشتغل في العلم عليه وغيره من مشايخ وعلماء عصره[2].

شمسُ الدِّينِ الخليليُّ (ابنُ المؤلِّفِ):

شمس الدِّين أبو الجود محمَّد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن الأنصاريُّ الخليليُّ الشَّافعيُّ، ولد بمدينة سيِّدنا الخليل (**عليه الصلاة والسلام**) في سنة (846هـ)، وتوفي في سنة (902هـ) [3]، وأخذ عن والده، واشتغل في العلم عليه[4].

---

(1) تنظر ترجمته في : الأنس الجليل 2/ 208 ، الكواكب السائرة 1/ 129 ، شذرات الذهب 10/ 5.

(2) ينظر : الأنس الجليل 2/ 208 ، شذرات الذهب 10/ 5 .

(3) تنظر ترجمته في : الأنس الجليل 2/ 209 ، الكواكب السائرة 1/ 26 ، شذرات الذهب 10/ 22، معجم المؤلفين 3/ 33 .

(4) ينظر : الأنس الجليل 2/ 207 .

الحافظُ السَّخاويُّ:

شمس الدِّين أبو الخير محمَّد بن عبد الرَّحمن بن محمَّد ابن أبي بكر ابن عثمان بن محمَّد السَّخاويُّ الأصل القاهريُّ المولد الشَّافعيُّ المذهب نزيل الحرمين الشَّريفين، ولد في القاهرة في سنة (831هـ)، وتوفي بالمدينة المنوَّرة في سنة (902هـ)[1].

غرسُ الدِّين الجعبريّ:

غرس الدِّين أبو سعيد خليل بن عبد القادر بن عمر بن محمَّد الجعبريُّ الأصل، الحلبيُّ الشَّافعيُّ، ولد بالقدس الشَّريف في سنة (869هـ)، وتوفي في سنة (906هـ)[2].

مجيرُ الدِّين العليميُّ:

مجير الدِّين أبو اليمن عبد الرَّحمن بن محمَّد بن عبد الرَّحمن بن محمَّد العليميُّ المقدسيُّ الحنبليُّ العمريُّ، ولد بالقدس الشَّريف في سنة (860ه)، وتوفي به في سنة (928هـ)[3].

وقد صرح العليميُّ في كتابه (الأنس الجليل) أنه لقيه وأخذ عنه الفقه، فقال: ((وقد عرضت عليه قطعة من كتاب المقنع في الفقه بالزّاوية الختنية في

(1) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع 8/ 2 وما بعدها ، نظم العقيان 1/ 152 ، الكواكب السائرة 1/ 53 ، شذرات الذهب 10/ 23 .

(2) تنظر ترجمته في : الكواكب السائرة 1/ 190 ، شذرات الذهب 10/ 42 .

(3) تنظر ترجمته في : الأنس الجليل 1/ 4 ، السحب الوابلة 212 ، الأعلام 3/ 331 .

شهر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة وأجازني بما يجوز له روايته))[1].

ابنُ أبي حامدٍ البكريُّ المغربيُّ:

شمس الدِّين أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن حسين بن علي بن محمد بن يعقوب بن يوسف بن عبد العزيز بن حميد البكريُّ المغربيُّ الأصل الخليليُّ المولد والمنشأ المكيُّ المالكيُّ، ويعرف بـ(ابن أبي حامد)، ولد ببلد سيِّدنا الخليل **(عليه الصلاة والسلام)** في سنة (864هـ)، وأخذ عن برهان الدِّين الخليليِّ النَّحو، وسمع عليه الموطأ وغيره[2].

خامسًا: حياتُهُ العلميَّةُ ورحلاتُهُ.

تبوّأ الخليليُّ مكانة مرموقة؛ لما بذله من جهد ووقت ومال في سبيل تحصيل علوم عصره على أيدي كبراء العلماء والأعيان، فاستحقَّ بجدارة أن يكون عالمًا مشاركًا في فنون وعلوم شتى، وقد سطع نجمه وعلا شأنه في بلد سيدنا الخليل **(عليه الصلاة والسلام)** والقدس الشَّريف والقاهرة ومكَّة المكرَّمة وبلاد الشَّام، ويمكن أن نتتبع نشأته وسنوات حياته ممّا يأتي:

ففي سنواته الأولى ومنذ نعومة أظفاره نبغ وظهرت عليه أمارات الفطنة والذكاء، فحفظ القرآن وكتبًا في الفقه والحديث، ولقي علماء موطنه بلد سيِّدنا الخليل **(عليه السلام)** وأخذ عنهم، وسمع الحديث من جماعة من العلماء فيه[3].

---

(1) الأنس الجليل 2/ 206.

(2) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع 9/ 79 .

(3) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 ، الأنس الجليل 2/ 206.

وفي سنة (826هـ) التقى شيخيه التَّدمريَّ وإبراهيم بن حجى، وسمع عليهما المسلسل وجزء ابن عرفة في موطنه بلد سيِّدنا الخليل **(عليه السلام)** [1].

ثُمَّ في سنة (829هـ) رحل إلى القاهرة والتقى ابن الجزريِّ، ولازمه زمنًا، وسمع عليه، وأجازه بما قرأ عليه[2].

وقد التقى شيخه ابن حجر العسقلانيِّ، وأخذ عنه شرح النُّخبة وصحيح البخاريّ، وأخذ الفقه عن ابن قاضي شهبة والقاياتيِّ والونائيِّ والرَّمليِّ وابن أرسلان، وأذن له غير واحد من العلماء بالإفتاء والتدريس[3].

وفي سنة (842هـ) ألف كتابه هذا (تحفة المريد) في القاهرة ، وقد أشار في شرح البيت (92) إلى أنه رأى المصحف الإمام مصحف عثمان ﷺ فيها، ورأى أثر الدَّمِّ عليه[4].

ورحل قبل سنة (860هـ) من بلد سيِّدنا الخليل **(عليه السلام)** إلى القدس الشَّريف وأقام فيه، ونُصِّبَ قاضيًا نيابةً عن القاضي ابن جماعة.

ثُمَّ في سنة (867هـ) ترك القضاء والحكم وصار من أعيان علماء بيت المقدس، وتفرَّغ للتَّدريس والإفتاء بعد أن سكن الزَّاوية الختنية وتولَّى رئاسة المدرسة الحنينية بالمسجد الأقصى خلفًا لشيخه ابن أرسلان الذي قال حين سكنها:

حَبَـــاني إِلَهي بالتِصَاقِي بِقِبلـةٍ بمسْجِدِهِ الأَقْصَى المُبَارِكِ حولَـــهُ

(1) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 .

(2) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 .

(3) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 ، الأنس الجليل 2/ 206.

(4) ينظر : تحفة المريد الورقة (37) .

فحَمْـــدًا وشُكْرًا يا إِلَهي وإِنَّنِي أَودُّ لإِخِـــوانِي المُحبِّينَ مثلَـــهُ

فقال الخليليُّ حين خلف ابن أرسلان :

كَـذاكَ إِلَهي قَدْ حَبَانِي بِمِثْلِ مَـا حَبَا الشَّيخ أُستاذِي لقَدْ نَالَ سُؤْلَـهُ

فحَمْدًا وشُكْـرًا يا إِلَهي وإِنَّـهُ دَلِيـلٌ على أَنِّـي مُحبٌّ أَخٍ لَـهُ[1]

ثُمَّ في سنة (878هـ) وقعت حادثة كنيسة اليهود بالقدس الشَّريف، ومفادها: أن بحيِّ اليهود مسجدًا للمسلمين عليه منارة، وهو يلاصق كنيسة اليهود من جهة القبلة، وبجوار المسجد دار من أوقاف اليهود، فأمطرت السماء مطرًا شديدًا فهدمت الدَّار، فأراد المسلمون الاستيلاء عليها، فامتنع اليهود من ذلك، ورفعوا أمرهم للقضاة، وأظهروا المستند الشَّاهد لهم باستحقاقهم للدِّار، فتوجه القضاة إليه للوقوف على حقيقة الأمر، فتبيِّن لهم أنَّ الدَّار من جملة أوقاف اليهود وأنَّ الحقَّ لهم فيها، وعارضهم في ذلك السُّلطان في القاهرة وانتهى إلى أنَّ الكنيسة محدثة، وأنّ الدّار من حقوق المسجد ، وهي بأيدي اليهود بغير حق.

فعقد مجلس بالمدرسة التنكزية حضره شيخ الإسلام نجم الدين بن جماعة شيخ الصلاحيِّة والشَّيخ برهان الدِّين الخليليّ والشَّيخ شهاب الدِّين العميريّ وجمعٌ من الفقهاء، وقرئ مرسوم السّلطان أنّ كنيسة اليهود محدثة في دار الإسلام.

(1) ينظر : الضوء اللامع 1/ 57 ، الأنس الجليل 2/ 206 – 207 .

وأغلقت الكنيسة ومنع اليهود من دخولها، وجمعَ النُّواب والفقهاء، ودارَ الكلام بينهم فيه، وانتهوا إلى أنَّ منع السلطان ليس بكافٍ، ووافقهما على ذلك كل من العلماء الثلاثة أعلاه [1].

وفي سنة (879هـ): عقد مجلس بالمدرسة التنكزية حضره شيخ الإسلام كمال الدِّين بن أبي شريف والشَّيخ برهان الدِّين الخليليّ، وحصل البحث بينهما، وأفتى الشَّيخ كمال الدِّين إلى أنّه لا وجه لمنع اليهود من كنيستهم بغير مسوِّغ شرعيٍّ، ويرى أنَّ شهادة من شهد بحدوثها بغير مستند شرعيٍّ يستند إليه في شهادته لا تقبل، ونصر قوله الشَّيخ برهان الدِّين الخليليّ_ وكان من القائلين بمنع اليهود من كنيستهم_.

ثُمَّ أمر السّلطان بالقبض على الشَّيخ الخليليّ وولديّه وآخرين معه بسبب مخالفتهم مرسومه، فقبض عليهم ووضع بأيديهم الحديد، وتُوجِّهَ بهم إلى غزّة، ثُمَّ إلى القاهرة، وأُحضِرُوا أمام السّلطان، وأمره بأنْ يرجع عن قوله، فأبى الشَّيخ الخليليّ الرّجوع عن قوله، فأمر بجلده ومن معه، وحبسوا وأوذوا أذًى كبيرًا، ومنع الشَّيخ الخليليّ من الرّجوع إلى القدس الشَّريف والسكن فيه، وأصابته بسبب ذلك فاقة وضيق كبيران، وظلَّ مقيمًا في القاهرة حتَّى سنة (883 هـ) [2].

ثُمَّ في سنة (883هـ) رحل من القاهرة إلى بلد سيِّدنا الخليل **(عليه الصلاة والسلام)** وسمح له بدخوله والإقامة فيه، وانصرف إلى الاشتغال لطلبة العلم والتّصدّي للتَّدريس حتَّى وفاته[3].

(1) ينظر : الأنس الجليل 2/ 300-304.

(2) ينظر : الضوء اللامع 1/ 57 ، الأنس الجليل 2/ 305-309.

(3) ينظر : الأنس الجليل 2/ 207 .

سادسًا: وفاتُهُ.

لما بلغ الخليليُّ سن الرَّابعة والسبعين من عمره أصيب بمرض في بطنه فوافته المنية في يوم الثلاثاء 16 ربيع الثاني من سنة (893هـ)، وصلَّى عليه جمع غفير في الحضرة الشَّريفة الخليليِّة، ودفن ببلد سيِّدنا الخليل **(عليه الصلاة والسلام)** في التُّربة التي بزاوية الشَّيخ علي البكاء[1].

سابعًا: ثناءُ العلماءِ عليه.

قال السخاويُّ: برع في الفضائل ، وأقبل على العبادة تلاوةً وقيامًا وصيامًا، وكان يتصف بالسُّكون والوقار والخصال الحميدة[2].

قال العليميُّ: شيخ الإسلام برهان الدِّين ... الشَّيخ الإمام العالم المحقِّق[3].

(1) ينظر : الضوء اللامع 1/ 57 ، الأنس الجليل 2/ 207 .

(2) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 .

(3) ينظر : الأنس الجليل 2/ 206 .

الفصل الثَّاني

التَّعريف بالكتاب

(تُحفْةِ المُرِيدِ لمقدِّمةِ التَّجوِيدِ)

- أولاً : عنوانُ الكتابِ وتوثيقُ نسبتِهِ
- ثانياً : تاريخُ تأليفِهِ
- ثالثاً : أصلُ الكتابِ وموضوعُهُ
- رابعاً : مصادرُه
- خامساً : وصفُ النُّسخة الخطيِّة
- سادساً : منهجُ التَّحقيقِ
- سابعاً : نماذجُ منَ النُّسخةِ الخطيِّة المعتمدةِ

الفصل الثَّاني

التَّعريف بالكتاب (تُحفَةِ المُرِيدِ)

أولًا : عنوان الكتاب وتوثيق نسبته.

لم يشِرْ كلٌّ من السَّخاويِّ في كتابه: (الضّوء اللامع) والعيلميِّ في كتابه: (الأنس الجليل) إلى شيء من مؤلَّفاته، وهما أبرز ممن ترجم له، سوى ما ذكراه من أنه نظم ونثر وألف[1].

إلا أنَّ كتاب (تحفة المريد لمقدِّمة التّجويد) الذي صنّفه برهان الدِّين الخليليّ شرحًا لـ(مقدمة التّجويد) لابن الجزريّ يمكن إثبات عنوانه وتوثيق نسبته له ممّا يأتي:

1- أُثبِتَ في الصّفحة الأولى من النّسخة الخطيّة عنوان الكتاب واسم مؤلِّفه، وإليك ما جاء فيها: ((كتاب تحفة المريد لمقدِّمة التَّجويد تأليف العلامة إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن أحمد بن محمد الأنصاريّ الخليليّ الشافعيّ)).

2- وضع النّاسخ في بداية الورقة الثانية من النّسخة الخطيّة اسم المؤلِّف كاملًا محرّرًا مضبوطًا لا يشوبه لبس ولا شكٌّ، فقال: ((قالَ الشّيخُ الإمامُ العالمُ العلامةُ المقرئُ المجوِّديُّ إبراهيمُ بنُ عبدِ الرّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ محمدٍ الأنصاريُّ الخليليُّ الشافعيُّ))[2].

3- صرَّح الخليليّ باسم الكتاب في المقدِّمة التي افتتح بها الشَّرح، فقال ما نصّه: ((ولمّا كانتِ المقدمةُ الجزريةِ في فنِّ التّجويد من حسنِ بهجتِها وتهذيبِ

(1) ينظر : الضوء اللامع 1/ 56 ، الأنس الجليل 2/ 206 .

(2) ينظر : تحفة المريد (الورقة 2) .

ألفاظِها وحلاوةِ نظمِها قدْ كثُرَ اعتناءُ أهلِ القرآنِ بها من حفظِها وفهمِها فكان ذلك منهم استحسانًا، استخرتُ اللهَ تعالى ووضعتُ عليها هذا الشّرح وسمّيتُه بـ: (**تُحْفَةِ المُرِيدِ لمُقَدِّمَةِ التَّجْوِيدِ**)، أُراعِي فيه الاختصارَ، وأميلُ إلى تركِ الإكثارِ)) [1].

4- أثبت الخليليُّ اسمه ونسبه صريحين في نهاية الشّرح، فقال: ((ثُمَّ قالَ مؤلفُهُ (**غفر الله له**): تمَّ على يدِ مؤلفِهِ فقيرِ عفوِ اللهِ تعَالى أقلِّ خلقِ اللهِ جِرْمًا وأكثرِهم جُرْمًا إبراهيمَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الأنصاريِّ الخليليِّ الشَّافعيِّ))[2].

5- ورد ذكر نسخة خطيّة للكتاب بعنوان: (تحفة المريد لمقدِّمة التّجويد) للمؤلِّف في الفهرس الشّامل لمخطوطات التّجويد[3].

6- وردت نسخة خطيِّة في المكتبة الأزهريِّة بعنوان: (شرح المقدمة الجزرية) لمؤلفه الشَّيخ برهان الدِّين إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن أحمد الأنصاريّ الخليليّ الشافعيّ[4].

7- اعتمد شرَّاح المقدِّمة الجزريِّة ممن جاء بعده على كتاب (تحفة المريد) للخليليّ ، فنقلوا منه نصوصًا بالحرف أو بتصرف من دون الإشارة إلى ذكره صراحةً، وأبرز من نقل عنه: ملا علي القاريّ (1014هـ) في كتابه (المنح الفكرية)، وكذلك أكثر الفضاليّ (1020هـ) النقل عنه في كتابه (الجواهر المضيّة)، كما هو مثبت في هوامش التحقيق .

---

(1) ينظر : تحفة المريد (الورقة 2) .

(2) ينظر : تحفة المريد (الورقة 39) .

(3) ينظر : الفهرس الشامل لمخطوطات التجويد 176 .

(4) ينظر : فهرس المكتبة الأزهرية 1/ 88-89 .

8- أشار عدد من الباحثين في دراساتهم وتحقيقاتهم لشروح المقدِّمة الجزريّة إلى أن شرح المقدِّمة الجزريّة المسمى بـ: (تحفة المريد لمقدِّمة التَّجويد) هو من تأليف الشّيخ برهان الدِّين إبراهيم بن عبد الرحمن الأنصاريّ الخليليّ ، ومن أبرزهم :

- الشّيخ عبد الرَّحيم الطّرهونيّ في مقدمة كتابه (هداية المريد)[1].
- الباحثة عزة بنت هاشم معيني في مقدمة التّحقيق لكتاب (الجواهر المضيّة) لسيف الدِّين بن عطاء الله الفضاليّ (1020هـ) [2].
- الباحث جمال السّيد الرفاعيّ في مقدِّمة التّحقيق لكتاب (الفوائد المسعديّة) لـ عمر بن علي المسعديّ (1017هـ)[3].

ثانيًا: تاريخُ تأليفِهِ.

صرَّح الخليليّ في نهاية شرحه على المقدمة الجزرية بتاريخ انتهائه منه، فذكر أنّه أتمّه في 18 من شهر ذي القعدة في سنة (842هـ)[4]، وقد ألّفه وأكمله بعد وفاة شيخه ابن الجزري (833ه) صاحب المنظومة بتسعة أعوام، أي: حين بلغ سن الثالثة والعشرين من عمره، فقال في نهايته ما نصّه:

((تمَّ على يدِ مؤلفِهِ فقيرِ عفوِ اللهِ تعَالى أقلِّ خلقِ اللهِ جِرْمًا وأكثرِهم جُرْمًا إبراهيمَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الأنصاريِّ الخليليِّ الشَّافعيِّ في الثَّامنَ عشرَ من شهرِ ذي القعدةِ الحرامِ سنةِ اثنينِ وأربعينَ وثمانمائةٍ))[5].

(1) ينظر : هداية المريد 33 .

(2) ينظر : مقدمة تحقيق الجواهر المضية 45 .

(3) ينظر : مقدمة تحقيق الفوائد المسعدية 6 .

(4) ينظر : فهرس المكتبة الأزهرية 1/ 89 .

(5) ينظر : تحفة المريد (الورقة 40) .

ثالثًا: أصلُ الكتابِ وموضوعُهُ.

بيّن الخليليّ سبب وضعه هذا الشّرح وأوضح عن مراده في افتتاحيته، فهو شرح للمنظومة المسمّاة بـ(المقدِّمة الجزريّة) التي ذاع صيتها واشتهر أمر ناظمها (ابن الجزريّ) في علم التّجويد، فأراد تفسير ألفاظها وتبيين معانيها وتيسير مشكلها، فقال: ((ولمّا كانتِ المقدمةُ الجزريةِ في فنِّ التّجويد من حسنِ بهجتِها وتهذيبِ ألفاظِها وحلاوةِ نظمِها قدْ كثُرَ اعتناءُ أهلِ القرآنِ بها من حفظِها وفهمِها فكان ذلك منهم استحسانًا، استخرتُ اللهَ تعالى ووضعتُ عليها هذا الشّرح وسمّيتُه بـ: (**تُحْفَةِ المُرِيدِ لِمُقَدِّمَةِ التَّجْوِيدِ**)، أُراعِي فيه الاختصارَ ، وأميلُ إلى تركِ الإكثارِ)) [1].

وفيما يلي تعريف بالنّاظم ومنظومته:

فأما النّاظم فهو شمس الدِّين أبو الخير محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن علي بن يوسف العمريُّ ، ثُمَّ الدِّمشقيُّ ثُمَّ الشِّيرازيُّ، الشَّهير بـ(ابن الجزريِّ)، ولد بدمشق في سنة (751 هـ).

فقرأ على الشّيخ أبي محمد ابن السلار (782هـ)، والشّيخ أحمد بن رجب (775هـ) ، والشّيخ أبي المعالي ابن اللَّبان (776هـ) .

وقرأ عليه جمع غفير من أبرزهم: إبراهيم بن عمر البقاعيّ (885هـ)، وأحمد البرميّ الضّرير، وصدقة بن سلامة الضّرير شيخ القرّاء بدمشق (825هـ) وغيرهم كثير، وتوفي ابن الجزريّ بشيراز في سنة (833هـ)[2].

(1) ينظر : تحفة المريد (الورقة 2) .

(2) ينظر: غاية النهاية 2/ 247 ، إنباء الغمر 3/ 466 ، الضوء اللامع 9/ 255 ، شذرات الذهب 9/ 298 ، البدر الطالع 2/ 257 .

قال الحافظ ابن حجر العسقلانيّ: اشتهر ابن الجزريّ بهذا الفنّ، وانتهت إليه رئاسة القراءات في أنحاء الممالك[1].

وأما المنظومة فهي (المقدمة الجزريّة) نظمها ابن الجزريّ على بحر الرّجز، وتتألف من (107) أبيات، ضمّت المهمات من أبواب علم التجويد ومسائله، ويمكن بيانها بما يأتي:

1. المقدِّمة: وتتألف من (8) أبيات، بين فيها الناظم اسمه ومذهبه، وافتتحها بحمد الله والثناء عليه، ثمّ أردف بالصّلاة على رسوله الأمين، وصرّح أنّ هذه المقدّمة في علم التّجويد، وذكر أنّ هذا العلم لا بدّ لقارئ القرآن أن يتعلمه، وأنّ أهمّ ما يحتاجه القارئ هو: مخارج الحروف وصفاتها، والوقف والابتداء، ومرسوم خط المصحف .
2. باب مخارج الحروف: ويتألف من (11) بيتًا، بيّن أنّ المخارج سبعة عشر مرتبة من الجوف ـ أي: الصّدر ـ صعودًا إلى الشّفتين.
3. باب صفات الحروف: ويتألف من (7) أبيات، ذكر فيه سبعة عشر صفة مقسمة إلى قسمين: صفات لها ضدّ، وهي خمس ضدّ خمس، وصفات ليس لها ضدّ، وهي سبع.
4. باب معرفة التّجويد: ويتألف من (7) أبيات، وضّح فيه ما المراد بالتّجويد وماهيته، ونبّه على العمل لإتقانه بالقراءة المتكررة والسّماع.
5. باب التّرقيق: ويتألف من (7) أبيات، ذكر فيه ترقيق الحروف المستفلة والتّنبيهات والتّحذيرات في نطق الهمزة والألف وحروف القلقلة.

(1) ينظر إنباء الغمر 3/ 466 .

6. باب أحكام الرّاءات: ويتألف من (3) أبيات، نبّه فيه على أحكام الرّاء ترقيقًا وتفخيمًا؛ لأنّه حرف مكرّر مضاعف.
7. باب التّفخيم: ويتألف من (6) أبيات، أشار فيه إلى أحكام تفخيم اللام وترقيقه، وحذّر من النّطق به مفخّمًا على كلِّ حال.
8. باب أحكام الإدغام: ويتألف من بيتين، تكلم فيه عن إدغام الحروف المتماثلة والمتجانسة.
9. باب الضّاد والظّاء: ويتألف من (10) أبيات، ذكر فيه الألفاظ الواردة في القرآن الكريم بالظّاء، وأمر بتمييز الضاد إذا تلاها الظّاء والطّاء والتّاء وكيفية النطق بها.
10. باب أحكام النّون والميم الساكنتين والمشدَّدتين: ويتألف من (7) أبيات، بين فيه:
    - أحكام النّون والميم المشدّدتين والغنّة فيهما.
    - وأحكام الميم السّاكنة، وهي: الإدغام، والإخفاء، والإظهار.
    - وأحكام النّون السّاكنة وهي: الإظهار، والإدغام، والإقلاب، والإخفاء.
11. باب أحكام المدِّ: ويتألف من (4) أبيات، تحدث فيه عن أنواع المدِّ وأحكامه ومراتبه.
12. باب الوقف والابتداء: ويتألف من (6) أبيات، بيَّنَ فيه معنى الوقف والابتداء وأقسامه وكيفيتهما.
13. باب المقطوع والموصول في الرّسم: ويتألف من (15) بيتًا، تتبع فيه ما كتب في رسم المصاحف مقطوعًا ومفصولًا بلا خلاف، وما كتب في بعضها مقطوعًا وفي بعضها مفصولًا مع تبيين مواضعها في القرآن العزيز.

14. باب هاءات التّأنيث المرسومة في المصحف تاءً: ويتألف من (7) أبيات، وحصر فيه الألفاظ التي كتبت بالتّاء الممدودة مبيِّنًا مواضعها في القرآن العظيم.
15. باب الابتداء بهمزة الوصل: ويتألف من (3) أبيات، وضّح فيه أحكام همزة الوصل ومواضعها في الخطّ.
16. باب الوقف على أواخر الكلم: ويتألف من بيتين، تكلم فيه عن الوقف بالإسكان والرّوم والإشمام على الكلمات القرآنية.
17. خاتمة المقدِّمة: وتتألف من بيتين، قدَّم النَّاظم مقدِّمته هذه تحفة منه لقارئ القرآن، ثمَّ ختمها بحمد الله والصّلاة والسَّلام على رسوله الأمين.

رابعًا: مصادرُهُ.

تنوعت نقولات الخليلي في كتابه (تحفة المريد) عن مصادره سواء كانت أعلامًا أم كتبًا، فقد جاء مؤلفه هذا زاخرًا بالنقل صراحة أو إشارة بالحرف أو بتصرف عنها، وهذا يدلّ على أنه قد ألمّ إلماماً كبيراً بما كان قبله من أراء ومؤلفات في أبواب علم التّجويد ومسائله؛ لذا نراه يحيل إلى أقوال العلماء قبله ممّن يعتمد على رأيه في هذا العلم، ويمكن أن نقسم نقله على قسمين:

أ- النقل عن الأعلام:

انقسم النقل عند الشارح عن الأعلام على طريقتين، الأولى: وهي النقل عنهم بذكرهم صراحة من دون ذكر مصنفاتهم، وسأذكرهم مرتبين على حسب سني وفياتهم :

- القارئ عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبيّ الشَّامي (ت 118 هـ)[1] .

(1) ينظر : تحفة المريد 5ظ ، 24ظ .

- القارئ عبد الله بن كثير بن عمرو الدّاريّ المكّيّ (ت 120 هـ)[1] .
- القارئ أبو حفص محمد بن عبد الرّحمن ابن محيصن المكّيّ (ت123هـ)[2].
- القارئ أبو بكر عاصم بن أبي النّجود الكوفيّ (ت127 هـ)[3] .
- القارئ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزوميّ المدنيّ (ت 130 هـ)[4] .
- القارئ أبو عمرو زبان ابن العلاء البصريّ (ت 154هـ)[5] .
- القارئ حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفيّ (ت 156 هـ)[6] .
- القارئ أبو نعيم نافع بن عبد الرّحمن بن الليثيّ المدنيّ (ت 169 هـ)[7] .
- الإمام النّحوي أبو عبد الرّحمن الخليل بن احمد الفراهيديّ (ت 170هـ)[8]
- الشّيخ أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الكوفيّ (ت 180 هـ)[9] .
- الإمام النّحوي أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ)[10].
- القارئ علي بن حمزة الكسائيّ الكوفيّ (ت 189 هـ)[1] .

---

(1) ينظر : تحفة المريد 5ظ ، 24ظ .
(2) ينظر : تحفة المريد 25و .
(3) ينظر : تحفة المريد 5ظ ، 24ظ .
(4) ينظر : تحفة المريد 27و ، 39و.
(5) ينظر : تحفة المريد 5ظ ، 18و ، 19و ، 27و ، وغيرها .
(6) ينظر : تحفة المريد 5ظ ، 24ظ .
(7) ينظر : تحفة المريد 5ظ ، 24ظ ، وغيرهما .
(8) ينظر : تحفة المريد 7و ، 23و ، 24ظ ، 36ظ ، وغيرها .
(9) ينظر : تحفة المريد 26ظ .
(10) ينظر : تحفة المريد 6ظ ، 7و ، 8و ، 10ظ ، 11و ، 16ظ ، 19و ، وغيرها .

- القارئ أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد البصريّ (ت 205 هـ)[2] .
- النّحوي أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ (ت 215هـ)[3] .
- الشّيخ أبو موسى عيسى بن مينا الشّهير بـ (قالون) (ت 220 هـ)[4] .
- الإمام أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة اليزيديّ (ت 220هـ)[5] .
- الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام الأنصاريّ (ت 224 هـ)[6] .
- القارئ أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب الأسديّ (ت 229 هـ)[7] .
- الشّيخ أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفيّ النّحويّ (ت231 هـ)[8].
- الشّيخ أبو الحسن روح بن عبد المؤمن البصريّ النّحويّ (ت 235 هـ)[9].
- الشّيخ أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير الدّمشقيّ (ت 240 هـ)[10] .
- الشّيخ أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوريّ (ت246هـ)[11] .
- الشّيخ أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله المكّيّ البزيّ (ت 250 هـ)[1].

---

(1) ينظر : تحفة المريد 5ظ ، 24ظ ، 36ظ ، وغيرها .
(2) ينظر : تحفة المريد 38ظ ، 39و .
(3) ينظر : تحفة المريد 10و .
(4) ينظر : تحفة المريد 26ظ ، 27و ، 29و .
(5) ينظر : تحفة المريد 30و .
(6) ينظر : تحفة المريد 35ظ ، 36ظ .
(7) ينظر : تحفة المريد 27و .
(8) ينظر : تحفة المريد 35و .
(9) ينظر : تحفة المريد 26ظ .
(10) ينظر : تحفة المريد 26ظ .
(11) ينظر : تحفة المريد 29ظ .

- النّحويّ اللّغويّ أبو حاتم سهل بن محمد السّجستانيّ (ت255هـ)[2]
- الشّيخ أبو الحارث عيسى بن وردان المدني (ت 260هـ)[3] .
- الشّيخ أبو شعيب صالح بن زياد السوسي الرقي (ت 261هـ)[4] .
- النّحوي أبو العباس محمد بن يزيد البصريّ المبرد (ت 286 هـ)[5].
- الشّيخ أبو عمر محمد بن عبد الرحمن الملقّب بـ (قنبل) ، (ت291 هـ)[6] .
- الشّيخ أبو سعيد عثمان بن سعيد الملّقب بـ (ورش) (ت297هـ)[7] .
- الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد (ت 324 هـ)[8] .
- الإمام المحدّث أبو مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقانيّ (325 هـ)[9] .
- النّحوي أبو الحسن علي بن عيسى الرّمانيّ (ت 382هـ)[10] .
- الإمام اللغويّ أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت 393هـ)[11] .

---

(1) ينظر : تحفة المريد 39و .
(2) ينظر : تحفة المريد 22ظ .
(3) ينظر : تحفة المريد 26ظ .
(4) ينظر : تحفة المريد 29ظ .
(5) ينظر : تحفة المريد 10ظ .
(6) ينظر : تحفة المريد 30ظ ، 39و.
(7) ينظر : تحفة المريد 15و ، 16ظ .
(8) ينظر : تحفة المريد 14و ، 30و .
(9) ينظر : تحفة المريد 14و .
(10) ينظر : تحفة المريد 8ظ .
(11) ينظر : تحفة المريد 8ظ .

- العلامة أبو العبّاس أحمد بن عمار بن أبي العبّاس المهدويّ (ت430هـ)[1].
- العلامة أبو محمد مكّيّ ابن أبي طالب بن حموش القيسيّ (ت437هـ) [2] .
- الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسيّ الدّانيّ (ت 444 هـ) [3] .
- المقرئ أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازيّ (ت 446 هـ)[4] .
- الشّيخ أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد الرّعينيّ (ت 476هـ)[5] .
- الشّيخ أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصّمد الطبري (ت478هـ)[6].
- الشّيخ عبد الرّحمن بن عتيق بن خلف بن الفحّام الصّقليّ (ت 516 هـ)[7].
- المقرئ أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الرّعينيّ (ت 539هـ) [8] .
- الإمام أبو محمد القاسم بن فيّره بن خلف الشّاطبيّ (ت 590هـ)[9].
- النحوي أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي الشّهير بـ (ابن خرّوف النّحويّ) (ت 609 هـ)[10] .

---

(1) ينظر : تحفة المريد 6ظ ، 7و ، 15ظ ، وغيرها .
(2) ينظر : تحفة المريد 6ظ ، 8ظ ، 10و ، 11و ، 11ظ ، 17و ، 18و ، وغيرها .
(3) ينظر : تحفة المريد 11و ، 13 ظ ، 14و ، 18و ، 25و ، 25 ظ ، وغيرها .
(4) ينظر : تحفة المريد 19ظ .
(5) ينظر : تحفة المريد 17و .
(6) ينظر : تحفة المريد 30ظ .
(7) ينظر : تحفة المريد 17و ، 29ظ .
(8) ينظر : تحفة المريد 6ظ ، 10ظ ، 15ظ ، وغيرها .
(9) ينظر : تحفة المريد 6و ، 6ظ ، 7و ، 9ظ ، 16ظ ، 24ظ ، وغيرها .
(10) ينظر : تحفة المريد 6ظ .

- العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السّخاويّ (ت 643هـ)[1]
- الأصوليّ النّحويّ أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب (ت 646 هـ) [2] .
- الشّيخ المحدّث أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسيّ الدمشقيّ الشّهير بـ (أبي شامة) (ت 665هـ)[3] .
- العلامة أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النّوويّ (ت 667هـ)[4] .
- العلامة أبو محمد محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسيّ (ت 672 هـ)[5] .
- الشّيخ جمال الدين إسماعيل بن علي الواسطيّ ، (ت في حدود 690هـ) ، ولم يذكره صريحاً باسمه ، وإنما أشار إليه بقوله : ((وأضافَ إليها صاحبُ درِّ الأفكارِ الفاءَ)) [6] .
- الشّيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد الصّائغ المصريّ الشافعيّ (ت725هـ)[7].
- المقرئ أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بـ (ابن بريٍّ) (730هـ) [8] .

---

(1) ينظر : تحفة المريد 24ظ .
(2) ينظر : تحفة المريد 11و .
(3) ينظر : تحفة المريد 30و .
(4) ينظر : تحفة المريد 30ظ .
(5) ينظر : تحفة المريد 2ظ .
(6) ينظر : تحفة المريد 11ظ .
(7) ينظر : تحفة المريد 13ظ .
(8) ينظر : تحفة المريد 27ظ .

- العلامة إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشافعيّ الجعبريّ (ت 732 هـ)[1] .
- الشّيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوريّ القيسيّ (ت 834هـ)[2] .
- الحافظ أبو الخيرِ محمّد بن محمّد بن محمّد ابن الجزريّ (ت833 هـ)[3] ، وقد أكثر الشارح النقل عنه بقوله : ((قال النّاظم)) ، ((نبّه عليه النّاظم))، ((صححه النّاظم)) .

وأما الطريقة الثانية فهي النقل عنهم باستعماله الألفاظ العامة من دون الإشارة أو الإحالة إلى الأعلام ، ومنها :

- لفظة (غيري) ، كما في قوله : ((ولعمري كما قالَ غيري : إنّما هو مجموعٌ من نقولِهم وتفريعٌ على أصولِهم))[4] .
- لفظة (بعضهم) ، كما في قوله : ((وبعضُهم يجعلُ للحلقِ سبعةَ أحرفٍ))[5] .
- لفظة (بعض المتأخرين) ، كما في قوله : ((وبعضُ المتأخرينَ نصَّ على ترقيقِها بعدَ الحروفِ المفخّمةِ))[6] .
- لفظة (المحققون) ، كما في قوله : ((كان المحقّقونَ يعدّونَ ذلك عيباً في القراءةِ))[1] .

(1) ينظر : تحفة المريد 18ظ ، 29و ، 29ظ ، 37و ، وغيرها .
(2) ينظر : تحفة المريد 27ظ .
(3) ينظر : تحفة المريد 3و ، 11 ظ ، 12ظ ، 13و ، 13ظ ، وغيرها .
(4) ينظر : تحفة المريد 2و .
(5) ينظر : تحفة المريد 6ظ .
(6) ينظر : تحفة المريد 14ظ .

ب- النقل عن الكتب:

نقل الخليليّ عن مؤلفات وكتب اشتهرت بين أوساط أهل الفن والصّنعة، ونلاحظ أنه ذكرها صراحة بأسماء عنواناتها، وهي:

- الرّعاية لتجويد القراءة : لأبي محمد مكيّ ابن أبي طالب القيسيّ (ت 437 هـ)[2] .
- التّيسير في القراءات السبع:لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّانيّ (ت444هـ)[3]
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار : لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّانيّ (ت 444 هـ)[4] .
- نهاية الإتقان في تجويد القرآن : لأبي عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد الرُّعينيّ (ت 476هـ)[5] .
- حرز الأماني ووجه التَّهاني : لأبي محمد القاسم بن فيّره بن خلف الشَّاطبيّ (ت 590هـ) ، وهو منظوم في القراءات السبع ، نظم فيه الشَّاطبيّ كتاب (التّيسير في القراءات السبع) للدَّانيّ ، وقد أشار إليه بقوله : وقطع له بالتاء التَّيسير والشَّاطبية [6].

---

(1) ينظر : تحفة المريد 12و .
(2) ينظر : تحفة المريد 8ظ .
(3) ينظر : تحفة المريد 5ظ ، 17و ، 39و .
(4) ينظر : تحفة المريد 33و ، 35و ، 35ظ ، 36و .
(5) ينظر : تحفة المريد 11ظ ، 29و .
(6) ينظر : تحفة المريد 39و .

- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد : لأبي محمد القاسم بن فيّره بن خلف الشَّاطبيّ (ت590هـ) ، وهو منظوم في رسم المصحف ، نظم فيه الشَّاطبيّ كتاب (المقنع) للدَّانيّ ، وقد أشار إليه بقوله : قال الشَّاطبيّ في رائيته[1].
- اللطائف في رسم المصاحف : لأبي العلاء الحسن بن أحمد ابن العطار الهمذانيّ (569هـ)[2] .
- الأذكار : لأبي زكريا يحيى بن شرف النُّوويّ الدَّمشقيّ (ت 667هـ)[3] .
- درّ الأفكار في القراءات العشر أئمة الأمصار : وهو منظوم للشيخ جمال الدين إسماعيل بن علي الواسطيّ ، ت في حدود (690هـ)[4] .
- روضة الطَّرائف في رسم المصاحف : للشّيخ إبراهيم بن عمر الجعبريّ (ت 732 هـ)[5] ، وهو منظوم في رسم المصحف .
- الواضحة في تجويد الفاتحة : للشَّيخ إبراهيم بن عمر الجعبريّ (ت 732 هـ)[6] ، وهو منظوم في أحكام تجويد سورة الفاتحة .
- النَّشر في القراءات العشر : لأبي الخيرِ محمَّد بن محمَّد ابن الجزريّ (ت833 هـ)[7] .

---

(1) ينظر : تحفة المريد 24ظ ، 33و .
(2) ينظر : تحفة المريد 33و .
(3) ينظر : تحفة المريد 30ظ .
(4) ينظر : تحفة المريد 10ظ .
(5) ينظر : تحفة المريد 33و .
(6) ينظر : تحفة المريد 18ظ .
(7) ينظر : تحفة المريد 6و ، 12ظ ، 19ظ ، 24ظ ، 26ظ .

- شرح الدُّرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع : لأبي عبد الله محمّد بن عبد الملك القيسيّ (ت 834هـ) ، وهو شرح لمنظوم ابن بريٍّ في قراءة نافع[1] .

ونقل الخليليُّ نصوصاً من مؤلفات وكتب إلا أنّه أغفل نسبتها إلى مظانها ، وسأكتفي بذكر عدد من المواضع كما هو مبين في هوامش التحقيق :

منها ما نقله في شرح البيت الخمسين معنى الإدغام لغة واصطلاحاً عن كتاب (التَّحديد 101) للإمام الدَّانيّ من دون الإشارة إليه ، فقال : ((ومعنى الإدغامِ لغةً : إدخالُ شيءٍ في شيءٍ وتغييبِهِ فيهِ ، مأخوذٌ من قولِ العربِ أدغمتَ اللّجامَ في فمِّ الفرسِ ، إذا أدخلتَهُ في فمِها ، ومعناه صناعةً : النّطقُ بحرفٍ ساكنٍ في حرفٍ متحرّكٍ بلا فصلٍ في مخرجٍ واحدٍ ، إذ اللّسانُ يرتفعُ بالحرفينِ إرتفاعةً واحدةً لا فصلَ بينَهما بوقفٍ ولا بغيرِهِ ، ويعتمدُ على الآخرَ اعتمادةً واحدةً ، فيصيرانِ بتداخلِهما كحرفٍ واحدٍ لا مهلةَ بينَ بعضِهِ وبعضِهِ ، ويشدُّ الحرفُ ، ويلزمُ اللسانُ موضعاً واحداً غيرَ أنَّ احتباسَهُ في موضعِ الحرفِ ؛ لِمَا زادَ فيه منَ التّضعيفِ أكثرُ من احتباسِهِ فيهِ بالحرفِ الواحدِ)) [2] .

ونقل عن كتاب (كنز المعاني 2/ 25) للجعبريِّ ما نصّه : ((إنّما هو مجموعٌ من نقولِهم وتفريعٌ على أصولِهم))[3] .

وفعل مثل ذلك عند شرح البيت الثاني والسَّبعين أيضاً فقال ما نصّه : ((وحاصلُهُ أنَّ الصّقليَّ قال: غايةُ زيادةِ النَّوعينِ ـ أي: المتّصلِ والمنفصلِ ـ

(1) ينظر : تحفة المريد 27ظ .

(2) ينظر : تحفة المريد 2و ، وغيره .

(3) ينظر : تحفة المريد 19ظ .

على الألفِ الأصليّةِ ألفٌ أُخرى ، والذي عليهِ العراقيونَ ألفانِ . وكلامُ مَنْ أطلقَ كالنَّاظمِ يحتملُهما ، فعلى الأوّلِ: أوّلُ رتبِ المتّصلِ ألفٌ وربعٌ، والمنفصلُ ألفٌ، وغايتُهما ألفانِ ، فزيادةُ كلِّ رتبةٍ منَ المراتبِ المتقدّمةِ ربعُ ألفٍ ، وعلى الثّاني: أوّلُ رتبِ الأوّلِ ألفٌ ونصفٌ، والثّاني ألفٌ، وغايتُهما ثلاثُ ألفاتٍ ، فزيادةُ كلِّ رتبةٍ نصفُ ألفٍ)) [1] ، وهذا نصُّ كلام الجعبري في (كنز المعاني 2/ 346) .

ونقل عن كتاب (الرّعاية 334) لمكيّ القيسيّ في شرح البيت التّاسع والأربعين من دون الإشارة إليه ، فقال : ((قالوا : هي بمنزلةِ مَنْ في القيدِ يرفعُ رجلَهُ مرتينِ أو ثلاثاً ويردُّها في كلِّ مرةٍ إلى الموضعِ الذي رفعَها منهُ)) [2] .

وقد أكثر النقل عن كتاب (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري في مواطن عديدة ، فقال في شرح البيت الثاني عشر : ((وقال شريحٌ : مخرجُ القافِ من اللّهاةِ ممّا يلي الحلق ومخرجُ الخاءِ)) [3] ، وهذا القول لابن الجزري في كتابه (النشر 1/ 199) .

وكذلك قال في شرح البيت الثالث عشر : ((وقالَ المهدويُّ : الشّينُ تلي الكافَ في المخرجِ ، والجيمُ والياءُ يليانِ الشّينَ)) [4] ، وهذا كلام ابن الجزري في (النشر 1/ 200)) .

---

(1) ينظر : تحفة المريد 30و .

(2) ينظر : تحفة المريد 19و .

(3) ينظر : تحفة المريد 6ظ .

(4) ينظر : تحفة المريد 7و ، وغيره كما هو مثبت في مواطنه من النص المحقق .

خامسًا: وصفُ النُّسخة الخطيِّة.

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على مصوّرة المكتبة المركزية في جامعة الرّياض في المملكة العربية السّعودية عن النسخة الخطية في المكتبة الأزهرية[1]، وعليها ختم جامعة الرياض، ورقمها 2ر211 / ت . أ، وعدد أوراقها (40) ورقة، وتاريخ نسخها في سنة 1026هـ .

وهي نسخة خطية حسنة، وكتبت بخط النسخ، بمقياس (12,5 × 15 سم) ، ومسطرتها (25 سطراً) في الصفحة الواحدة، واستعمل فيها الحبر الأسود والأحمر تفريقًا بين قولي النّاظم والشّارح، إذ أثبت فيها الحرف (ص) قبل أبيات المنظومة؛ للدّلالة على أنّها من قول الناظم (ابن الجزريّ)، وهذا الحرف اختصار للفظة (المتن) ، وحرف (ش) قبل شرح أبيات المنظومة؛ للدّلالة على أنّها من قول الشّارح (برهان الدين الخليليّ)، وهذا الحرف اختصار للفظة (الشرح).

وكتب على الصفحة الأولى ما نصّه : ((كتاب تحفة المريد لمقدمة التجويد تأليف العلامة إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن أحمد بن محمد الأنصاريّ الخلياليّ الشافعي رضي الله عنه وأرضاه، ونفع بعلومه من تبعه وقفاه بجاه محمد خير أنبيائه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً إلى يوم الدّين، آمين، آمين، آمين)).

وجاء في صفحة العنوان ما نصّه: دخل في نوبة العبد الفقير إلى الملك الديان علي راتب بالشراء الشرعي تحريراً في شهر محرم سنة 1131هـ .

(1) ينظر : فهرس المكتبة الأزهرية 1/ 89 -90 .

وكتب في بداية الورقة الثانية ما نصه : ((بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وسلَّمَ ، قالَ الشّيخُ الإمامُ العالمُ العلامةُ المقرئُ المجوِّديُّ إبراهيمُ بنُ عبدِ الرّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ محمدٍ الأنصاريُّ الخليليُّ الشافعيُّ)).

وقد ورد في الصفحة الأخيرة ما نصه : ((ثُمَّ قالَ مؤلفُهُ (**غفر الله له**): تمَّ على يدِ مؤلفِهِ فقيرِ عفوِ اللهِ تعَالى أقلِّ خلقِ اللهِ جِرْمًا وأكثرِهم جُرْمًا إبراهيمَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الأنصاريِّ الخليليِّ الشَّافعيِّ في الثَّامنَ عشرَ من شهرِ ذي القعدةِ الحرامِ سنةِ اثنينِ وأربعينَ وثمانمائةٍ)) .

وجاء في نهاية النسخة الخطية ما نصّه: ((وكان الفراغ من هذه النسخة في أوائل صفر الخير بالأزهر المبارك من شهور سنة ست وعشرين وألف ، وحسبنا الله ونعم الوكيل)) .

سادسًا : منهجُ التَّحقيقِ.

يمكن تلخيص منهج التحقيق بما يلي :

1. اعتمدت في إخراج النص المحقق على مصورة المكتبة المركزية في جامعة الرياض عن النسخة الخطية في المكتبة الأزهرية ، ورمزت لها بالرمز (ز).
2. أثبت أرقاماً لصفحات النسخة الخطية ، فوضعت في بدء كلّ ورقة رقمًا مصحوبًا بالحرف (و) رمزًا لوجهها ، وبالحرف (ظ) رمزًا لظهرها.
3. كتبت النص المحقق وفقاً لقواعد الإملاء الحديث ، ونبهت على ما وقع فيها من تصحيف وتحريف، وأشرت إليه في الهامش.
4. تتبعت أبيات المقدمة الجزرية بالضبط إملاءً وشكلًا، ووضعت لها أرقامًا، وحصرتها بين أقواس بهذا الشكل ( ).

5. بوبت أبيات المنظوم بحسب ما يقتضيه عنوان كل باب، وحصرتها بين قوسين بهذا الشكل [ ] تسهيلاً وتيسيراً على القارئ.
6. خرّجت الآيات القرآنية وقراءاتها متواترة وشاذّة مستعينًا بـ(المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) لمحمد فؤاد عبد الباقي و (معجم القراءات القرآنية) للدكتور أحمد مختار والدكتور عبد العال سالم، وحصرتها بين قوسين زهريين، وأثبتها بما يوافق رسم المصحف العثماني.
7. خرّجت الأحاديث النبوية والأقوال المأثورة والأبيات الشعرية من مظانها ومواردها الأصلية .
8. ترجمت للأعلام الواردة في النص المحقق بصورة مختصرة .
9. وضعت الزيادة التي يقتضيها السياق بين قوسين بهذا الشكل [ ] .

سابعًا: نماذجُ منَ النُّسخةِ الخطيِّة المعتمدةِ.

صفحة العنوان من النسخة الخطية

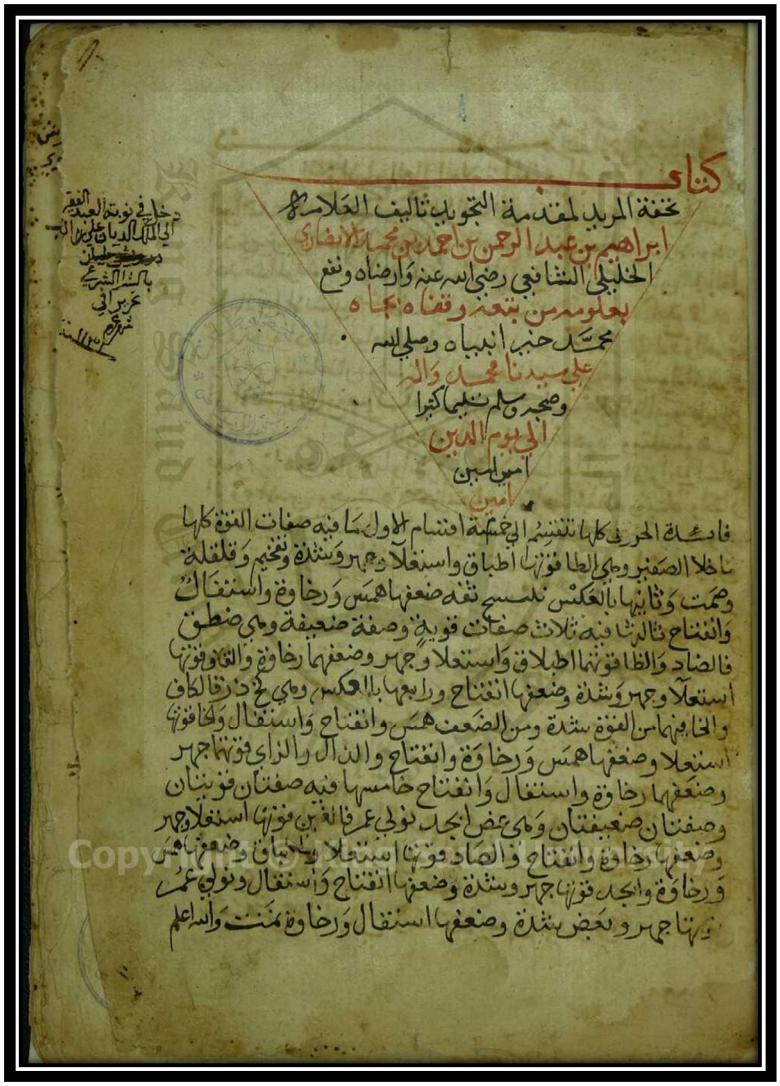

الورقة الثانية من النسخة الخطية

الصفحة الأخيرة من النسخة الخطية

القسم الثَّاني : النَّصُّ المحقَّق

(تحفَةُ المرِيدِ لمقدمِّةِ التَّجوِيدِ)

لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن أحمد الخليليّ الشَّافعيّ

المتوفى سنة (893 هـ)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المُقَدّمَة

وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وسلَّمَ

[قالَ الشّيخُ الإمامُ العالمُ العلامةُ المقرئُ المجوِّديُّ إبراهيمُ بنُ عبدِ الرّحمنِ بنِ[1] أحمدَ بنِ محمدٍ الأنصاريُّ الخليليُّ الشافعيُّ][2]:

الحمدُ للهِ مجوّدِ الأشياءِ بإتقانٍ، الذي ميّزَ بينَ الإنسانِ والحيوانِ بالعقلِ والنُّطقِ والتَّحريكِ والإسكانِ، أحدثَ الموضوعاتِ اللغويةَ؛ ليُعبَّرَ عمّا في الضّميرِ وكفى بذلك بيان، علّم بالقلمِ، علّم ما لم يعلمِ الإنسانُ ، فسبحانه من إلهٍ كلَّ يومٍ هو في شانٍ، أحمدُهُ أبلغَ حمدٍ بتذللٍ وإذعانٍ[3]، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له ذو العرشِ والكّرسيِّ والسّلطانِ، وأشهدُ أنَّ سيدَنا محمّدًا عبدُهُ ورسولُهُ المبعوثُ إلى الإنسِ والجانّ، صلّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وأصحابِهِ مبطلي الأوثانِ ومُطهَّرِي الأيمانِ ، وبعدُ:

فإنّ فضيلةَ العلمِ نعمةٌ ظاهرةٌ[4]، ومتلبّسوُها بدورٌ زاهرةٌ[5]، وأرفعُها وأشرفُها علمُ كلامِ ربِّ العالَمينَ المُنزَّلِ على لسانِ الرّوحِ الأمينِ، وحيْثُ كانَ مُعجِـزًا بمعنَاه، كَـذَا أَيْضًا بلفظِهِ ومَبنَاه.

---

(1) (ز) : (ابن) .

(2) ما بين المعقوفين من وضع الناسخ .

(3) نقل الفضالي هذه العبارة بتصرف في (الجواهر المضية 3) .

(4) (ز) : (ظاهره) .

(5) (ز) : (زاهره) .

وَاخْتارَ اللهُ طائفةً[1] ارْتَضاها وفضَّلَها على مَنْ سواها لحفظِ كتابِهِ الكريمِ وصونِهِ عنِ التّبديلِ والتّحريمِ، فحفظتْهُ وصانتْهُ عنِ الطّغيانِ، وأوضحتْ وجوهَ إعرابِهِ ولغاتِهِ، وحرّرتْ طرقَهُ ورواياتِهِ، وعرّفتِ المتواترَ من النّادِّ[2]، والمشهورَ من الشّاذِّ، وبيّنتْ مخارجَ حروفِهِ وصفاتِها، وكمّيةَ فواصلِهِ وكلماتِها، وفرّقتْ بين مُخفاهُ ومُدغَمِهِ ومُرقّقِهِ ومُفخَّمِهِ، وميّزتْ بين اختلاسِهِ وإتمامِهِ ورومِهِ وإشمامِهِ، فكبتَ اللهُ أيدي أهلِ الإثمِ والعدوانِ.

ولمّا كانتِ المقدِّمةُ الجزريّةِ في فنِّ التّجويد من حسنِ بهجتِها وتهذيبِ ألفاظِها وحلاوةِ نظمِها قدْ كثُرَ اعتناءُ أهلِ القرآنِ بها من حفظِها وفهمِها فكان ذلك منهم استحسانًا، استخرتُ اللهَ تعالى ووضعتُ عليها هذا الشّرح وسمّيتُه بـ: (**تُحْفَةِ المُرِيدِ لِمُقَدِّمَةِ التَّجْوِيدِ**) ، أُراعِي فيه الاختصارَ، وأميلُ إلى تركِ الإكثارِ.

ولعمري كما قالَ غيري[3]: إنّما هو مجموعٌ من نقولِهم وتفريعٌ على أصولِهم، والبناءُ شعبةٌ من همّةِ الباني، ومسافةُ السّهمِ بقدرِ قوةِ عَضُدِ الرّامِي **/ 2و/** .

واللهُ هو الوالي، وبه المستعانُ، ومنهُ التّوفيقُ وعليه التّكلانُ، واللهَ اسألُ أنْ يُخلِصَ نيّتي، إنّه قريبٌ مجيبٌ، وما توفيقي إلا باللهِ، عليه توكلتُ وإليه أُنيبُ،

---

(1) (ز) : (طائفه) .

(2) قال في تاج العروس (1/ 2294) : نَدَّ البَعِيرُ يَنِدُّ ... وهو نَادٌّ إذا نَفَرَ وذَهَب على وَجْهِه شَارِداً

(3) يقصد به الجعبريّ . ينظر : (كنز المعاني 2/ 25) .

وأنْ ينفعَنِي به وسائرَ المسلمينَ، ورضوانُهُ[1] عنِّي وعنْ أحبائيّ وجميعِ المؤمنينَ، إنّه جوادٌ كريمٌ رؤوفٌ رحيمٌ منّانٌ، وها أنا أشرعُ[2] فيما قصدتُ[3].

قالَ (رحمه الله ورضي عنه):

1) ص : (يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامِعِ مُحَمَّدُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِي)

[ش][4]: أقولُ[5] تعبيرُ النّاظمِ بـ(**يقُولُ**) أولى مِنْ تعبيرِ غيرِهِ بـ(قال)[6] كابنِ مالكٍ[7]، ولا يقالُ: إنّه ألّفَ الكتابَ، ثُمَّ مِنْ بعدِ ذلك قال: (قال)؛ لكونِهِ على خلافِ الظّاهر، ووجهُ أولويةِ هذا التّعبيرِ كونُ المقولِ لم يقعْ.

قولُهُ: (**رَاجِي**).

له معنيانِ؛ لأنّ الرّجاءَ تارةً يُستَعملُ بمعنى الأملِ، وهو الأكثرُ كما هنا، وتارةً يُستَعملُ بمعنى الخوفِ، قال اللهُ تعالى ﴿ وَٱرۡجُواْ ٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ ﴾ [العنكبوت:٣٦]، أي: خافُوا، وقال تعالى ﴿ إِنَّهُمۡ كَانُواْ لَا يَرۡجُونَ حِسَابٗا ﴾ [النبأ:٢٧]، أي: لا يخافونَ أنْ يحاسبُوا.

---

(1) (ز) : (ورصوانه) .

(2) (ز) : (أنشرع) .

(3) نقل الفضالي هذه الفقرة بتصرف في (الجواهر المضية 4) .

(4) زيادة يقتضيها السياق .

(5) أي: الشارح أبو الفتح الخليليّ الشافعيّ .

(6) يقصد به قول ابن مالك مفتتحاً ألفيته (الخلاصة / 317) :

قال محمدٌ هو ابنُ مالكِ أحمدُ ربِّي اللهَ خيرَ مالكِ

(7) محمد بن عبد الله بن مالك ، إمام في العربية ، من أبرز مؤلفاته : الألفية ، التسهيل ، شرح التسهيل وغيرها ، (ت 672 هـ) ، ينظر : (البلغة 201 ، بغية الوعاة 1/ 130) .

وفي إعرابِهِ وجهان: يجوزُ أنْ يكونَ مرفوعًا بـ(**يقُولُ**) على الفاعليةِ، و (**مُحمَّدُ**) بدلٌ منه، ويجوزُ أنْ يكونَ منصوبًا حالًا من (**مُحمَّدُ**)، وأصلُهُ: يقولُ راجيًا محمّد، وإنّما سُكّنتْ ياؤُهُ لضرورةِ الشّعر[1].

قولُهُ: (**عفْوِ**).

معناهُ: أرجُو[2] منَ اللهِ عفوَهُ، فيُحتملُ أنْ يكونَ على العمومِ، أيْ: أرجُو[3] العفوَ لعلّ ما صدرَ منِّي ممّا يفتقرُ إلى العفوِ.

ويُحتملُ أنْ يكونَ خاصًّا، أي: أرجُو[4] العفوَ لِمَا يقعُ منِّي ـ في هذه المنظومةِ ـ لا على سبيلِ القصدِ ممّا يُحتَاجُ إلى العفوِ، ولا يقال: إنّه لا يُحتاجُ إلى ذلك لعدمِ القصدِ؛ لأنَّ هذا من بابِ مؤاخذةِ النّفسِ كما قيل: ((حسناتُ الأبرارِ سيئاتُ المُقرّبينِ))[5]، وبهذا يظهرُ وجهُ تعبيرِهِ بهذا الوصفِ في أوّلِها.

وفرّقَ بعضٌ بينَ العفوِ والغفرانِ بأنّ الغفرانَ سَترٌ لا يقعُ معهُ عقابٌ، والعفوُ لا يكونُ إلا بعدَ وجودِ عقابٍ وعذابٍ، وفيه نظرٌ، إذ العفوُ التّجاوزُ ومحوُ الذّنوبِ، فلا عقابَ مع وقوعِ ذلك، والغفرانُ سترُ الذّنوبِ مع عدمِ الفضْحِ.

قولُهُ: (**ربٌّ سامعِ**).

---

(1) نقل الفضالي هذه العبارة بتصرف (الجواهر المضية 18) .

(2) (ز) : (ارجوا) .

(3) (ز) : (ارجوا) .

(4) (ز) : (ارجوا) .

(5) قال ابن الجوزي في (صفوة الصفوة 1/ 278) : ((روي عن علي بن حفص الرازي قال : سمعت أبا سعيد الخراز يقول : ذنوب المقربين حسنات الأبرار)) . ونقل الفضالي هذه العبارة بتصرف في (الجواهر المضية 19) .

الرّبُّ هو المالكُ والسّيّدُ والمصلحُ والمربيّ[1]، ويجوزُ إطلاقُهُ على اللهِ وعلى غيرِهِ، فإذا أُطلِقَ على اللهِ جازَ بـ[الإلف و][2]اللامِ، كقولِك: الرَّبّ، وجازَ بالإضافةِ[3] ، كقولِك: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الجاثية: ٣٦] ، وإذا أُطلِقَ على غيرِهِ / 2ظ/ أُضِيفَ لا غيرَ ، كقولِ الأعشى[4]:

رَبِّي كَرِيمٌ لا يُغَيِّرُ نِعْمَةً وإذا تُنُوشِدَ في [المَهارِقِ أَنشَدَا][5]

والسّامعُ من الصّفاتِ الثّمانيةِ المشهورةِ عندَ أهلِ السّنةِ، فالسَّمع صفةٌ للهِ تعالى قديمةٌ متعلقةٌ بالمسموعاتِ لا على طريقِ تأثيرٍ بجاسةٍ ووصولِها إلى الصّماخ[6]، وليس هذا محلَّ الكلامِ عليها.

قولُهُ: (**محمدُ ابنُ**[7] **الجزريِّ الشّافعي**).

---

(1) قال في (اللسان/ مادة ربب) : ((الرَّبُّ يُطْلَق في اللغة على المالكِ والسَّيِّدِ والمُدَبِّر والمُرَبِّي والقَيِّمِ والمُنْعِمِ)) .

(2) زيادة يقتضيها السياق .

(3) (ز) : (بالاضافه) .

(4) ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات ، أدرك الإسلام ولم يسلم . ينظر : (الشعر والشعراء 79).

(5) زيادة يقتضيها السياق . ورواية الديوان (لا يكدر نعمة) و (يناشد في) ، ينظر : (ديوانه 229) ، قال الجوهري في (الصحاح 2/ 208) : ((قال أبو عبيدة: يعني النعمان بن المنذر، إذا سُئل بكَتْبِ الجوائز أعطى. وقوله: تُنوشِدَ ، هو في موضع نُشِدَ ، أي : سئل)) .

(6) قال في (اللسان / مادة صمخ) : ((الصِّماخُ من الأُذن الخرقُ الباطن الذي يُفضي إلى الرأس تميمية ، والسّماخ لغة فيه ، ويقال : إنّ الصّماخ هو الأُذن نفسها)) .

(7) (ز) : (بن) .

هذا اسمُ النّاظمِ، وهو الشّيخُ الإمامُ العالمُ العلامةُ شيخُ القرّاءِ والمحدِّثين محمد أبو الخيرِ ابن محمد بن محمد الشهير بـ[ابن][1] الجزريّ، كان (**رحمه الله تعالى**) متفنِّنًا في علومٍ شتَّى، وانتهتْ إليه الرئاسة[2] في القراءاتِ[3]، وكانتْ أقوى فنونِهِ، ثُمَّ يلي ذلك الحديثُ، ودقَّقَ وحقَّقَ وجمعَ ما تفرّقَ في فنِّ القراءاتِ ما لم يجمعْهُ غيرُهُ[4] ولا اطّلعَ عليه، جزاهُ اللهُ عنَّا خيرًا، ولا يليقُ بهذا المختصرِ الإطنابُ في ترجمتِهِ[5].

قولُهُ: (**الشَّافعي**).

هذه نسبةٌ إلى محمدٍ بن إدريس الشافعيِّ المُطلبيِّ[6]، إمامنُا نسَبَ نفسَهُ إليه؛ لتقليدِهِ مذهبَهُ ، وكانَ عالماً بمذهبِهِ، وإذا نُسِبَ إلى المنسوبِ وجبَ حذفُ أحدِهما، كما هو مذكورٌ في كتبِ النُّحاةِ.

2) **ص : (الْحَمْدُ للهِ وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ)**

(1) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (الضوء اللامع 9/ 255) .

(2) (ز) : (الرأسة) .

(3) (ز) : (القراأت) .

(4) نقل الفضالي هذه العبارة بتصرف في (الجواهر المضية 20) .

(5) توفي عام 833 هـ ، من مؤلفاته : المقدمة الجزرية والنشر في القراءات العشر والتمهيد في علم التجويد وغيرها ، ينظر : (غاية النهاية 2/ 247 ، الضوء اللامع 9 / 255) .

(6) الإمام محمد بن أدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي ، أحد الأئمة الأربعة ، ولد في غزة فلسطين ، وتوفي 204 هـ . ينظر:(تذكرة الحفاظ 1/ 329 ، تهذيب التهذيب 9/ 25).

ش: أقولُ ما تضمّنَهُ هذا البيتُ من الحمدِ والصّلاةِ هو مقولُ القولِ ، وإنّما ابتدأ[1] النّاظمُ بـ(**الحمدُ للهِ**)؛ لرجّوهِ للتأسي بالقرآنِ العظيمِ، فإنّه مُفتتَحٌ به؛ وللتبرّكِ بذكرِ اسمِهِ العظيمِ ؛ ولأجلِ ابتغاءِ تكميلِ ما شرَعَ فيه من النَّظمِ لروايةِ أبي هريرةَ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فيه بِبسمِ اللهِ فَهُوَ أَقْطَعُ »[2]، أي: ناقصُ البركةِ؛ ولأجلِ القيامِ بشيءٍ ممّا يجبُ عليه من شكْرِ اللهِ تعالى على ما أنعمَ به عليه، من جملتِها تحليتُهُ بالعلومِ الشَّريفةِ التي هذه المنظومةُ أثرٌ من آثارِها، فإنَّ شكرَ المُنعمِ واجبٌ شرعاً ومستحسنٌ عقلًا.

و(**الحمدُ للهِ**) هو الثّناءُ بالوصفِ الجميلِ على جهةِ التّفضيلِ، واحترز بـ (الوصفِ الجميل) عن الثّناءِ بغيرِ ذلكَ، ومنهُ قولُهُ في الحديثِ « فأَثْنُوا عليها شَرًّاً »[3].

وخرجَ بقولِنا: (على التّفضيلِ) التَّهكمُ، وهو السّخريةُ[4]، كقولِهِ تعالى ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدخان:٤٩].

ومورِدُ الحمدِ هو اللِّسانُ، ومتعلقُهُ النّعمةُ وغيرُها، ومورِدُ الشّكرِ اللّسانُ والجنانُ والأركانُ، / **3و/** ومتعلقُهُ النّعمةُ خاصّةً، فالحمدُ أخصُّ باعتبارِ المورِدِ،

---

(1) (ز) : (ابتداء) .

(2) رواه أبو داود في (سننه 4/ 468) بلفظ : ((كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ)) ، وابن ماجة في (سننه 6/ 5) .

(3) أخرجه السخاوي في (المقاصد الحسنة 71) من حديث طويل ، والعجلوني في (كشف الخفاء 253) .

(4) (ز) : (السخريا) .

وأعمُّ باعتبارِ المتعلَّقِ، والشّكرُ بالعكسِ، أعني: أعمُّ باعتبارِ المورِدِ، وأخصُّ باعتبارِ المتعلَّقِ، فبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ.

وإنّما قالَ: (**الحمدُ للهِ**) ولمْ يقلْ أحمدُ أو حمدتُ اللهَ ؛ إمّا للتأسي بالقرآنِ العظيمِ؛ وإمّا لأنّ الجملةَ الاسميةَ دالةٌ على ثبوتِ الحمدِ للهِ تعالى دائمًا بخلافِ الفعليةِ فإنَّها تدلُّ على التّجددِ والحدوثِ.

وإنّما أضافَ الحمدَ إلى اللهِ ولم يضفْهُ إلى غيرِهِ من سائرِ أسمائِهِ كالعالِمِ؛ إمَّا لأنّه اسمُ اللهِ الأعظمِ كما ذهبَ إليه الأكثرُ؛ أو لأنَّ لفظَ الجلالةِ لم يطلقْ قطُّ على غيرِ اللهِ تعالى، ولا يُعتَرضُ بالرّحمنِ، فإنَّه قد تسمّى به مسيلمةُ الكذّابُ تمرّدًا وكفرًا؛ أو لأنّ هذا الاسمَ الشريفَ يدلُّ على الذّاتِ بالمنطوقِ، ويدلُّ على جميعِ الصّفاتِ الثّبوتيةِ والسّلبيةِ باللزومِ.

قولُهُ: (**وصلَّى اللهُ**).

لَّما حمدَ اللهَ تعالى صلَّى على النَّبيِّ ﷺ؛ ليقومَ بشيءٍ من واجبِ شكرِ النّعمةِ المحمَّديةِ، فإنَّه ﷺ هو الواسطةُ بينَ أمّتِهِ وبينَ ربِّهم مُتلقًى منه الوحيّ ويلقى إليهم عنهُ، فكلُّ نعمةٍ ظاهرةٍ وباطنةٍ عاجلةٍ وآجلةٍ إنَّما وصلتْ[1] للأمّةِ بواسطتِهِ ﷺ.

ومن جملةِ النّعمِ الواصلةِ إلى النّاظمِ بواسطتِهِ ﷺ هذه المنظومةُ، والصَّلاةُ منَ اللهِ تعالى الرّحمةُ، ومنَ الملائكةِ الاستغفارُ، ومنَ الآدميينَ التَّضرعُ والدُّعاءُ.

(1) (ز) : (اتصلت) .

وإنَّما عطفَ الصَّلاةَ على النَّبيِّ ﷺ على الثَّناءِ على اللهِ تعالى؛ لأنَّ اللهَ تعالى قرنَ بينَ اسمِهِ واسمِ نبيِّهِ في مواضعَ كثيرةٍ في القرآنِ، وهو المُرادُ بقولِهِ تعالى ﴿ وَرَفَعْنَالَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح: ٤].

ويردُّ على النّاظمِ عدمَ تسليمِهِ، وقد قالَ العلماءُ: يكرهُ إفرادُ الصَّلاةِ عنِ التَّسليمِ ؛ لقوله تعالى ﴿ صَلُّواْعَلَيْهِ وَسَلِّمُواْتَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦] .

قولُهُ: (**على نبيِّهِ ومصطفاهُ**).

النَّبيُّ قيل: ليس بمهموزٍ، مأخوذٌ من النُّبوةِ، وهو ما ارتفعَ منَ الأرضِ، فسُمِّي بذلك؛ لشرفِهِ ورفعتِهِ، وقيل: مهموزٌ من النَّبأ، وهو الخبرُ[1]؛ لأنَّ النَّبيَّ هو المخبرُ عمّن يكرمُهُ اللهُ تعالى بأنْ يوفِّقَهُ اللهُ تعالى على شريعتِهِ، فإنْ انضافَ إليه أمرٌ بتبليغِهِ النَّاسَ ودعائِهم إلى اللهِ كانَ نبيًّا رسولًا وإلا نبيًّا فقط.

والرَّاجحُ تفضيلُ الرِّسالةِ على النّبوةِ، وعددُ المرسلينَ / **3ظ/** ثلاثةُ[2] مائةٍ وثلاثة[3] عشر، أوّلُهم آدمُ، وآخرُهم نبيُّنا محمدٌ ﷺ، وعددُ الأنبياءِ مائةُ ألفٍ وأربعةٌ وعشرونَ ألفًا، فكلُّ رسولٍ آدميٍّ نبيٌّ، وليس كلُّ نبيٍّ رسولًا.

ولا يكونُ النَّبيُّ إلا آدميًّا بخلافِ مطلقِ الرَّسولِ، فإنَّه يكونُ من الملائكةِ أيضًا؛ ولهذا قيدتُ [لفظة][4] رسول بـ(كلّ).

(1) ينظر : (اللسان / مادة نبا) .

(2) (ز) : (ثلاث) .

(3) (ز) : (ثلاثه) .

(4) زيادة يقتضيها السياق .

والمصطفى المختارُ، مأخوذٌ من الصّفوةِ، وهو الخالصُ من الكدرِ، أيْ: المختارُ على سائرِ خلقِهِ، ففي الصّحيحين: « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ولا فَخْرَ »[1]، وهذا لا خلافَ فيه، وعدَلَ عن الحقِّ من فضَّلَ آدمَ عليهِ.

3) ص: (مُحَمَّـدٍ وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ وَمُـقْرِئِ الْـقُـرآنِ مَـعْ مُحِبِّـهِ)

ش: أقولُ (**محمّدٍ**) بدلٌ مما قبلَهُ، وهو في الأبنيةِ المبالغِ فيها في أوصاف المفعولين؛ لأنّهُ كثُرتْ خصالُهُ المحمودةُ، ونقِلَ من الوصفيةِ إلى الاسميةِ، وسُمِّي به نبيُّنا ﷺ على جهةِ التفاؤلِ بأنَّه يكثُرُ حمدُهُ، وكان كذلك؛ لأنَّهُ حُمِدَ وسيحمدُهُ الأولونَ والآخرونَ.

ولم يُسمَّ بـ(**محمدٍ**) أحدٌ قبلَهُ ﷺ إلا نفرٌ قليلٌ، طمعَ آباؤهم حينَ سمعُوا بأنَّ نبيًّا[2] منَ العربِ قد قرُبَ زمانُهُ اسمُهُ محمدٌ أنْ يكونَ ذلك النّبيُّ المنتظرُ ولدًا لهم.

قولُهُ: (**وآلِهِ**).

الأولى إضافةُ (آل) إلى المظهرِ، وإضافتُهُ إلى المضمرِ جائزةٌ عندَ بعضٍ كابن مالك[3]، لكنَّ الأوّلَ أولى؛ لأنَّه الواردُ كثيرًا في السُّنَّةِ وللخروجِ من الخلافِ.

---

(1) رواه الإمام مسلم في (صحيحه 7/ 59) بلفظ : ((قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَـوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ)) ، والحديث في (سلسلة الأحاديث الصحيحة 4/ 99) .

(2) (ز) : (نبينا) .

(3) ينظر : (شرح التسهيل لابن مالك 3/ 243 -244) .

وأصلُ (آل) أولَ لِمَا نقِلَ عنِ العربِ أنَّهم قالوا في تصغيرِهِ أُويل، فأبدلُوا الواوَ ألفًا؛ لتحركِها وانفتاحِ ما قبلَها كما فعِلَ في باب ودار[1].

وقيلَ: أصلُهُ أهلَ بدليل تصغيره على أُهيل، فأبدلوا الهاءَ همزةً فبقي أأل[2] فأبدلَ من الهمزةِ ألفًا؛ لسكونِها وانفتاحِ ما قبلَها كراهةَ اجتماعِ همزتين، والأوّلُ أظهرُ للتّكلفِ في الثّاني[3].

والمرادُ بالآلِ هنا قرابةُ النَّبيِّ ﷺ الأدنونَ، وهم بنو هاشمٍ وبنو المطلبِ، وقيلَ: جميعُ الأمّةِ ، وقيلَ : أولادُ فاطمةَ[4].

قولُهُ : (**وصحبِهِ**)

الصّحبُ اسمُ جمعٍ لصاحبٍ[5]، وجمعُ الصّحبِ أصحابٌ، مثلُ: فرخ وأفراخ، وجمعُ الأصحابِ أصاحيبُ، وهو الجمع المتناهي.

والصّحابيُّ: هو مَنْ اجتمعَ بالنّبيِّ ﷺ مؤمنًا بهِ ولو لحظةً، وقدّمَ الآلَ على الصّحابةِ؛ لشرفِهم لِمَا[6] لهم من حقِّ القرابةِ، فطُولِبْنا بمودتِهم، قالَ اللهُ تعالى / 4و/ ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ [الشورى:٢٣] .

(1) هذا مذهب الكسائي ومن وافقه ، ينظر : (إرتشاف الضرب 1/ 192) .
(2) (ز) : (آل) .
(3) هذا مذهب سيبويه ومن وافقه ، ينظر : (الكتاب 2/ 91) .
(4) ذكر ابن قيم الجوزية في هذه المسألة أقوالاً أربعة ، وأصحُّها أنّ آل النبيّ ﷺ هم أزواجه وذريته (**رضي الله عنهم**) وأقرباؤه من بني هاشم وبني المطلب ، ينظر: (جلاء الأفهام 115-126) .
(5) هذا قول سيبويه ، وعند الاخفش هو جمع وليس اسماً للجمع ، ينظر : (الكتاب 2/ 203 ، إرتشاف الضرب 1/ 192) .
(6) (ز) : (كما) .

وعطفَ الصّحابةَ عليهم؛ لأنَّهم سبقُوا بالإيمانِ، وبذلُوا أنفسَهم في إعلاءِ كلمةِ اللهِ تعالى، واجتهدُوا في حفظِ الشّريعةِ ونقلِ كتابِ اللهِ تعالى كما أُنزِلَ وصونِهِ عن التّغييرِ فيه.

قولُهُ: (**ومُقرِئِ القرآنِ مع محبِّهِ**).

لا يجوزُ إفرادُ الصّلاةِ على أحدٍ غير الأنبياءِ إلا [تبعًا][1] للأنبياءِ، فلمّا صلّى على النّبيِّ ﷺ صلّى على آلِهِ وصحبِهِ ومَنْ يُقرِئُ القرآنَ ومن يحبُّهُ، وتقدّمَ سببُ الصّلاةِ على الآلِ والصّحبِ.

وأما سببُ الصّلاةِ على مقرئِ القرآنِ فإنَّه من بابِ المجازاةِ، قال ﷺ: « من [أَبْدَى][2] إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فإِنْ لَمْ تستطيعوا فادْعُوا لهُ حتَّى تَرَوا[3] أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ »[4]، فإنَّ مَنْ أقرأَ شخصًا آيةً كانَ لهُ عليهِ بذلك حقٌّ، وقالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ »[5]، وفي الحديثِ: « لا حَسَدَ إِلا فِي اثْنَتَيْنِ، رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا»[6].

---

(1) في حاشية (ز) : (بثناء) .

(2) في حاشية (ز) : (أسدى) .

(3) (ز) : (ترو) .

(4) ورد الحديث بألفاظ مختلفة فقد رواه أبو داود في (سننه 1/ 389) ، والنسائي في (سننه 1 / 358) ، والحديث صحيح كما في (سلسلة الأحاديث الصحيحة 1 / 454) .

(5) رواه البخاري في (صحيحه 6/ 108) ، وأبو داود في (سننه1/ 226) ، والترمذي في (سننه 2 / 149) ، والدارمي في (سننه 2 / 437) ، وابن ماجة في (سننه 1 / 92 – 93) .

(6) رواه الإمام البخاري في (صحيحه 5/ 217) ، والإمام مسلم في (صحيحه 4/ 251) .

وقولُهُ: (**مع محبِّهِ**[1]).

يحتملُ أنْ يعودَ الضميرُ إلى القرآنِ، وهو الظاهرُ؛ لقربِهِ، ويحتملُ عودُ الضّميرِ إلى (**محمّدٍ**) بقرينةِ عودِ ما قبلَهُ.

فعلى الأول: متعلّمُ القرآنِ ومحبُّهُ داخلٌ في الصّلاةِ، ومحبةُ القرآنِ العملُ بمضمونِهِ وإجلالُهُ وتعظيمُهُ وتوقيرُهُ وتركُ المراءِ والجدالِ فيهِ وحسنُ الاستماعِ إليهِ والإنصاتُ لتلاوتِهِ، ومن إجلالِهِ ومحبتِهِ تعظيمُ حملتِهِ وتوقيرُهم.

ومن توقيرِهِ ومحبتِهِ اجتنابُ[2] حاملِهِ كلَّما يراهُ[3] من الأفعالِ القبيحةِ[4] كما رويَ : « حامِلُ القُرْآنِ حامِلُ رَايةِ الإسْلامِ »[5]، فلا يلهو معَ مَنْ يلهو[6]، ولا يسْهُو معَ مَنْ يسْهُو[7]، ولا يلْغُو معَ مَنْ يلْغُو[8]؛ ولهذا استوجبَ الثّناءُ عليه.

وعلى الثّاني: فمحبّةُ الرّسولِ التّأسي بأفعالِهِ وأقوالِهِ، وما ذكرناهُ داخلٌ فيه.

---

(1) (ز) : (ومحبه) .

(2) (ز) : (احتناب) .

(3) (ز) : (يره) .

(4) (ز) : (القبيحه) .

(5) رواه الديلمي في (مسنده 2/ 88)،والحديث موضوع كما في (سلسلة الأحاديث الضعيفة1/ 544).

(6) (ز) : (يلهوا) .

(7) (ز) : (يسهوا) .

(8) (ز) : (يلغوا) .

4) ص : (وَبَعْدُ : إنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَهْ فِيْ مَا عَلَى [القَارِئِ][1] أنْ يَعْلَمَهْ)

ش: (بعْدُ) ظرفُ مكانٍ مبهمٍ تعيَّنَ[2] للإضافة[3]، فإذا حُذِفَ المضافُ ـ وهو مرادُه هنا ـ بُنِيَ على حركةٍ، وبُنِيَ على الضّمِ تنبيهًا على تمكُّنِهِ في الإعرابِ، وأنَّ البِناءَ طارئٌ[4] عليه، وذكرَها النّاظمُ بعدَ الحمدِ والصّلاةِ؛ تأسِّيًا بالسُّنّةِ.

ومعناهُ: وبعدُ حمدِ اللهِ والصّلاةِ على /4ظ/ الرّسولِ وآلِهِ وصحبِهِ ومعلِّمِ القرآنِ ومحبِّهِ، إنَّ هذه مقدمةٌ فيما ينبغي للقارئ أنْ يتعلّمَهُ، وهو التّجويدُ: وهو إعطاءُ الحروفِ حقوقَها وترتيبُها مراتبَها، وردُّ الحرفِ إلى مخرجِهِ وأصلِهِ، وتَلْطيفُ النُّطقِ بهِ بكمالِ الهيئةِ بهِ من غيرِ إسرافٍ ولا تعسفٍ ولا إفراطٍ ولا تفريطٍ، وإلى ذلكَ أشارَ ﷺ: « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ القُرْآنَ غَضًّا كما أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِراءةِ ابنِ أمِّ عبدٍ »[5]، يعني : ابنَ أمِّ مسعودٍ، وسيأتي زيادةُ بيانٍ إنْ شاءَ اللهُ تَعَالى.

5) ص : (إذْ وَاجِبٌ عَلَيهِمُ مُحَتَّمُ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلاً أَنْ يَعْلَمُوا)

(1) أثبت الأستاذ الدكتور غانم قدوري في تحقيقه المقدمة الجزرية كلمة (قارئه) بدل (القارئ) ، ينظر :(المقدمة الجزرية / 17) .

(2) (ز) : (تعينت) .

(3) (ز) : (الإضافة) .

(4) (ز) : (طار) .

(5) رواه الإمام أحمد في (مسنده 6/ 128) ، والحاكم في (مستدركه 3/ 360) ، والحديث صحيح كما في (سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/ 379) .

6) (مَخَارِجَ الْحُرُوفِ والْصِّفَاتِ [لِيَلْفِظُوا][1] بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ)

ش: (**إذْ**) ظرفٌ ملازمٌ للإضافةِ إلى [جملةٍ][2] اسمية كـ هنا، أو فعليةٍ، كـ : كان ذلكَ إذْ قامَ زيدٌ، ولا تفارقُها الإضافةُ لا معنًى ولا لفظًا، و(أل)[3] فيمَا سبقَ في قولِهِ: (**القَارِئ**) بمعنى: كلّ، فيفيدُ العمومَ؛ فلهذا قالَ: (**عليهمُ**)، أيْ: واجبٌ عليهم وجوبًا محتَّمًا قبلَ الشّروعِ في القراءةِ[4] أنْ يعلمُوا مخارجَ الحروفِ وصفاتِها؛ لأجلْ أنْ يلفظُوا بالقرآنِ كما أُنزِلَ بلسانِ العربِ العَرْباءِ[5]، فإنَّ اللهَ تعالى يحبُّ متقنَ كلامِهِ؛ لأنَّا كما نحنُ متعبِّدونَ[6] بفهمِ معاني القرآنِ وإقامةِ حدودِهِ فنحنُ متعبِّدونَ بتصحيحِ ألفاظِهِ وإقامةِ حروفِهِ على الصّفةِ التي تُلُقِّيَتْ مِنَ الأئمةِ القرَّاءِ المتصلةِ بأفصحِ الفصحاءِ.

---

(1) قال الأزهري في (الطرازات المعلمة 52) : ((قال الناظم (لينطقوا) من النطق ، هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم ، وفي بعضها (ليلفظوا) من اللفظ ، والحاصل واحد والأمر سهل)). وأشار القاري في (المنح الفكرية 161) إلى أن (لينطقوا) هو في النسخة التي ضبطت على الناظم آخراً . والذي أثبته الأستاذ الدكتور غانم قدوري في تحقيقه (المقدمة الجزرية / 17) هو قوله : (لينطقوا) .

(2) زيادة يقتضيها السياق .

(3) (ز) : (ان) .

(4) (ز) : (القراة) .

(5) قال في (اللسان / مادة عرب) : ((عَرَبٌ عاربةٌ وعَرْباءُ صُرَحاءُ)) .

(6) (ز) : (متعبدين) .

تنبيهٌ

قولُهُ: (**واجِبٌ عليهمُ محتَّمُ**) لا شكَّ كما سيأتي أنَّ منِ اسْتطاعَ تجويدَ القراءةِ وتركَهُ فهو آثمٌ، فإنْ لم يمكنْهُ التّجويدَ إلا بالتّوقيفِ على مخارجِ الحروفِ وصفاتِها فوجوبُهُ ظاهرٌ من بابِ مقدمةِ الواجبِ.

وإنْ أمكنَهُ التّجويدَ بالطّبعِ السّليمِ فلا شكَّ أنَّه ليسَ معناهُ الواجبَ عندَ الفقهاءِ يعاقبُ على تركِهِ، وكذلك قولُهُم: لا يجوزُ الوقفُ على ذاكَ، إذ ليسَ المرادُ بهِ أنَّه حرامٌ أو مكروهٌ، بل يريدونَ بذلكَ الوجوبِ أو عدمِ الجوازِ الوجوبَ الأدائيَّ أو الجوازَ الأدائيَّ أنْ لا يحصُلَ الأداءُ[1] بفعلِ الأولِ وتركِ الثَّاني، نبَّهَ النّاظمُ في النّشرِ على بغضِهِ[2].

7) **ص: (مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ والْمَوَاقِفِ وما الَّذِي رُسِمَ[3] في الْمَصَاحِفِ)**

ش: التّحريرُ الإتقانُ معَ الضبطِ والتّصفيةِ، وهو ها هنا جمعُ مذكرٍ سالمٍ **/5و/** منصوبٌ على الحالِ مِنَ الضميرِ في (**ليلفظُوا**)، حُذِفَتْ نونُهُ للإضافةِ[4].

---

(1) (ز) : (الأدى) .

(2) ينظر : (النشر 1/ 211) .

(3) رجَّح الأستاذ الدكتور غانم قدوري ـ تشديد السِّين ـ في لفظة (رُسِمَ) بعد أن نقل قول ملا علي القاري **(رحمه الله)** في (المنح الفكرية 162) بأنها جاءت بتشديد السِّين وتخفيفه . ينظر: (الشرح الوجيز صفحة :27/ هامش: 8) .

(4) (ز) : (للاضافه) .

أيْ: ليلفظُوا بالقرآنِ مُجوِّدينَ ضابطينَ للوقفِ والابتداءِ مراعين[1] لِمَا رُسِمَ في المصاحفِ العثمانيةِ من غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ.

وقصةُ جمعِ القرآنِ في المصاحفِ ليسَ هذا محلَّ ذكرِها، واختصارُها أنَّ زيدًا بنَ ثابتٍ وأصحابَهُ لَمَّا نسخوا المصحفَ الأوّلَ أمرَهُم عثمان ﷺ أنْ يكتبُوا منهُ أربعةَ مصاحف ، فلمّا كمُلَتْ سَيَّرَ منها مُصحفًا إلى دمشقَ ، وهي قاعدةُ الشّامِ، ومُصحفًا إلى الكّوفةِ ، ومُصحفًا إلى البصرةِ، وأعطى مُصحفًا لأهلِ المدينةِ، وأمسكَ المُصحفَ الأوّلَ المسمَّى بالإمامِ عندَهُ لنفسِهِ، وأمرَهم أنْ يتقيدوا[2] بهذه المصاحفِ ويدعوا ما سِواها[3].

وقيلَ: أكثرُ من ذلك[4]، وسيأتي لكلٍّ من هذهِ الأنواعِ الثلاثة[5] فصلٌ نتكلَّمُ عليهِ فيهِ.

8) ص : (مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ ومَوْصُولٍ بِهَا وَتَاءِ أُنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِهِ : هَا)

ش: أقولُ الجارُ والمجرورُ، وهو (**منْ كلٍّ**) متعلِّقٌ بقولِهِ قبلَهُ (رُسِمَ)، والجارُ والمجرورُ، وهو (**بها**) يتعلَّقُ بالمقطوعِ والموصولِ، والضّميرُ راجعٌ إلى المصاحفِ .

قولُهُ: (**وتاءِ أنثى لـمْ تكُنْ تُكتَبْ بِـ : ها**).

---

(1) (ز) : (مراعيين) .

(2) (ز) : (يقيدوا) .

(3) ينظر : (المصاحف 1/ 195 ، المقنع 10) .

(4) قال في (المقنع / 10) : وقد قيل : إنه جعله سبع نسخ ، ووجه من ذلك أيضاً نسخاً إلى مكة واليمن والبحرين ، والأول ـ أي : أنه أرسل أربع نسخ ـ هو الأصح ، وعليه الأئمة .

(5) (ز) : (الثلاثه) .

أيْ: وينبغي للمجوِّدينَ مراعاةَ ما رُسِمَ في المصاحفِ منَ الألفاظِ المقطوعةِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿عَنۡهُمَا نُهُوا عَنۡهُ﴾ چ[الأعراف:١٦٦]، ومنَ الألفاظِ الموصولةِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿مِمَّن مَّنَعَ﴾ [البقرة:١١٤]، ومنْ [ذلك] [1] هاءاتُ التَّأنيثِ التي كُتِبَتْ بالتّاء ممدودةً على الأصلِ أو مرادَ الوصلِ ولم تُكتَبْ بالهاءِ، واعتنى بما تبعَهُ صونُ خطِّ المصحفِ في الوقوفِ النَّاقصةِ لعارضٍ من القُرَّاءِ نافعٌ[2] وأبو عمروٍ[3] وعاصمٌ[4] وحمزةُ[5] والكسائيُّ[6]، وفعلَ ذلك شيوخُ الأداءِ كـ: ابنِ كثيرٍ[7] وابنِ عامرٍ[8] اختيارًا دونَ روايةٍ، هذا نصُّ التّيسيرِ[9].

(1) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (التيسير: 54) .

(2) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المدني ، أحد القراء السبعة ، انتهت إليه رئاسة الإقراء في المدينة المنورة ، وتوفي فيها 169هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 241 ، غاية النهاية 2/ 330)

(3) أبو عمرو زبان ابن العلاء البصري ، أحد القراء السبعة ، سمع أنس بن مالك ، ت 154هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 223 ، غاية النهاية 1/ 288) .

(4) أبو بكر عاصم بن أبي النجود الكوفي ، أحد القراء السبعة ، وهو من التابعين ، توفي في الكوفة 127هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 204 ، غاية النهاية 1/ 346) .

(5) حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي ، المشهور بحمزة الزيات ، أحد القراء السبعة ، روى القراءة عنه الكسائي ، ت 156هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 250 ، غاية النهاية 1/ 261) .

(6) علي بن حمزة الكوفي ، إمام أهل الكوفة في الإقراء ، وأحد القراء السبعة ، ت 189هـ . ينظر: (معرفة القراء 1/ 296 ، غاية النهاية 1/ 225) .

(7) عبد الله بن كثير بن عمرو الداريّ ، إمام أهل مكة في القراءة ، لقي بعض الصحابة ، وهو أحد القراء السبعة ، ت 120هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 197 ، غاية النهاية 1/ 443).

(8) عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي ، أحد القراء السبعة ، وهو إمام أهل الشام وانتهت إليه مشيخة الإقراء بها ، ت 118هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 186 ، غاية النهاية 1/ 423) .

(9) ينظر : (التيسير 54) .

إلا أنّ ابنَ كثيرٍ وأبا عمروٍ والكسائيَّ وقفُوا على هاءِ التّأنيثِ المرسومةِ تاءً بالهاءِ مخالفةً لأصولِهم، ووقفَ الباقونَ ممّنْ تقدَّمَ بالتَّاءِ موافقةً لأصولِهم.

وقولُ النّاظمِ: (**وتاء أنثى**) احترازًا منَ التَّاءِ الزّائدةِ لغيرِ التّأنيث، نحو: ﴿ مَلَكُوتَ ﴾ [الأنعام:٧٥] ﴿ عِفْرِيتٌ ﴾ [النمل:٣٩] ، وغيرِ الزائدةِ[1] ﴿ٱلتَّابُوتُ ﴾ [البقرة: ٢٤٨] .

وقولُهُ: (**لـمْ تكُنْ تُكتَبْ بـ:ها**) احترازًا من المرسومةِ بالتّاءِ فإنّه لا خلافَ فيها، بل هي تاءٌ في الوصلِ هاءٌ في الوقفِ، وفي البيتِ من البديعِ الجناسُ التّامُ بينَ **/ 5ظ/** (بِهَا) و (بـ : ها) .

(1) (ز) : (الزائده) .

[بَابُ مَخَارِجِ الحُرُوفِ]

9) ص : (مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ على الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ)

ش: أقولُ شرعَ النّاظمُ فيما قصدَهُ، فوفٍّ اللهمَّ لي كما وفّيتَ له، وبدأ[1] بالكلامِ على المخارجِ؛ لأنّ النّطقَ بالحروفِ متوقفٌ على المخارجِ.

واختلفَ العلماءُ في عددِ المخارجِ، والصّحيحُ عندَ النّاظمِ سبعةَ عشرَ مخرجاً[2] ؛ ولهذا قال: (**على الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ**)، أيْ: ـ من القرَّاءِ والنّحاةِ ـ المخارج في زيادتِها ونقصانِها بحسبِ اجتهادِهم.

وقال كثيرٌ منَ النّحاةِ والقّراءِ: هي ستة عشر مخرجاً[3]، فأسقطوا[4] مخرجَ الحروفَ الجوفيةَ التي هي حروفُ المدِّ واللّينِ.

وجعلُوا مخرجَ الألفِ منْ أقصى الحلقِ، والواو من مخرجِ الواوِ المتحركةِ من بينِ الشّفتينِ، وكذلك الياءُ من مخرجِ الياءِ المتحركةِ من وسطِ اللّسانِ، وعلى هذا الشّاطبيّ[5].

---

(1) (ز) : (بداء) .

(2) ينظر: (النشر 1/ 198 ، التمهيد 43-44) .

(3) قال سيبويه في (الكتاب 1/ 448) : ((ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً)) ، وتابعه المهدوي في (شرح الهداية 1/ 75) ، وصححه الإمامُ الدَّانيُّ في (التحديد 104) .

(4) (ز) : (فاسقط) .

(5) الإمام العلامة أبو محمد القاسم بن فيّره بن خلف الشاطبي الرعيني ، أحد الأعلام المشهورين ، له اللامية في القراءات السبع والرائية في رسم المصحف ، ت 590هـ ، ينظر : (معرفة القراء 3/ 1110 ، غاية النهاية 2/ 20) . قال في (حرز الأماني 151) :

ووَسْطُهما منهُ ثلاثٌ ....

وذهبَ طائفةٌ إلى أنّها أربعةَ عشرَ، فأسقطوا مخرجَ النّونِ واللامِ والرّاءِ، وجعلوها من مخرجٍ واحدٍ، وعلى هذا جماعةٌ[1].

10) ص: (فَأَلِفُ الْجَوْفِ وأُخْتَاهَا وَهِي حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي)

ش: أقولُ اعلمْ أوّلًا أنَّ مخرجَ الحرفِ هو المكانُ الذي ينشأُ منهُ الحرفُ، ومعرفةُ ذلك بأنْ تسكّنَهُ وتُدخِلَ عليهِ الهمزةَ التي للوصلِ، وتنظرُ أينَ ينتهي الصّوتُ؟ فثَمَّ مخرجُهُ، ألا تراك تقولُ: أبْ، وتسكتُ فتجدُ الشّفتينِ قدِ انْطبقتْ إحداهما على الأُخرى[2].

واشتملَ هذا البيتُ على **المخرجِ الأوّلِ** منَ السّبعةَ عشرَ، وهو الجوفُ، [وهو الألف][3]، ولا تكونُ أبدًا إلا ساكنةً قبلَها حركةٌ من جنسِها ، وهي الفتحةُ ، وهذا معنى قولِهِ: (**فألِفُ الجوفِ وأُخْتَاها**)، وهي: الواوُ السّاكنةُ المضمومُ ما قبلَها، والياءُ السّاكنةُ المكسورُ ما قبلَها.

وهذه الحروفُ تسمّى حروفَ المدِّ واللّينِ، وليسَ لها انتهاءٌ إلا الهواءُ[4]، وهذا معنى قولِهِ: (**للهواءِ تنتهيْ**)، وتسمّى الهوائيةَ؛ لذلك، والجوفيّةَ؛ لِمَا فيهنَّ

(1) هذا رأي الفّراء وقطرب والجرميّ وابن كيسان ، ينظر : (التحديد 104 ، فتح الوصيد 4/ 1349 ، التمهيد 43) .

(2) جاء في الحاشية : ((وهمزة الوصل لا تكون إلا مكسورة ، واللين بكسر اللام ، وفتحها شيخنا اليمني ؛ لأن أصله لين بفتح اللام وتشديد الياء المثناة تحت ، قاله شيخنا المذكور ، فخفف بترك التشديد)) .

(3) زيادة يقتضيها السياق .

(4) (ز) : (الهوي) .

من المدِّ والانتهاءِ إلى الجوفِ، فهو آخرُ انقطاعِ مخرجِهنَّ، وزادَ بعضٌ معَهُنَّ الهمزةَ[1]؛ لأنّ مخرجَها من الصّدرِ، وهو يتصلُ بالجوفِ[2].

قالَ النّاظمُ في النّشرِ:((والصوابُ اختصاصُ هذه الثّلاثةِ بالجوفِ دونَ الهمزةِ؛ لأنَّهنَّ أصواتٌ لا يعتمدنَ على مكانٍ حتّى يتصلنَ بالهواءِ بخلافِ الهمزةِ)) [3].

وتسمَّى الواوُ والياءُ حرفيِ[4] لينٍ إذا كانتا ساكنتينِ مفتوحٌ ما قبلَهما، وكلُّ مدٍّ لينٌ بخلافِ العكسِ؛ ولهذا خصَّصهُ النّاظمُ بالذّكرِ.

11) **ص : (ثُـمَّ لأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ /6و/ ثُـمَّ لِوَسْـطِهِ[5] فَعَـيْنٌ حَاءُ)**

ش: أقولُ هذا هو **المخرجُ الثّاني** ممّا تقدّمَ، وهو أقْصَى الحلقِ ممّا يلي الصّدرَ، وله حرفانِ هما: الهمزةُ، والهاءُ.

فقيلَ: هما على مرتبةٍ واحدةٍ في المخرجِ، وقيل: الهمزةُ أولًا، ثُمَّ تليها الهاءُ، والشّاطبيُّ **(رحمه الله تعالى)** جعلَ أقْصَى الحلقِ مخرَجًا لثلاثةٍ[6]: الهمزةِ،

(1) ينظر : (الرعاية 254 ، النشر 1/ 199) .
(2) نقله الفضالي بالحرف في (الجواهر المضية 70) .
(3) (النشر 1/ 199) .
(4) (ز) : (حرفا) .
(5) جاء في الحاشية : ((وأسكن سين وسطه ، وإن لم يكن يصلح في موضعه أن يبنى على اللغة الضعيفة ، قاله الحلبيُّ في شرحه)) .
(6) (ز) : (لثلاثه) .

والهاءِ، والألفِ[1]، والنّاظمُ جعلَ الألفَ جوفيةً[2] هوائيةً أبعدَ من الحلقِ[3]، وعلى قولِ الشّاطبيِّ يكونُ الألفُ بعدَ الهاءِ فيهِ.

ثُمَّ المخرجُ الثّالث: وسْطُ الحلق، وله حرفان: العينُ، والحاءُ المهملتان[4]، نصّ مكيّ[5] على أنّ العينَ قبلَ الحاء[6]، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه[7] وغيرِهِ[8]، وعليه النّاظمُ[9].

ونصَّ أبو الحسنِ شريحٌ[10] على أنّ الحاءَ قبلَ العينِ، وهو ظاهرُ كلامِ المهدويِّ[11] وغيرِهِ، وهذا معنى قولِهِ: (**ثُمّ لوسْطِهِ فعينٌ حاءُ**).

---

(1) قال في (حرز الأماني 150) : ثلاثٌ بأقْصَى الحلْقِ ....

(2) (ز) : (جوفيه) .

(3) ينظر : (التمهيد 34 ، النشر 1/ 199) .

(4) (ز) : (مهملتان) .

(5) الامام العلامة أبو محمد مكي ابن أبي طالب بن حموش القيسي ، من أئمة القراءات والتفسير في الأندلس ، ت 437هـ ، ينظر : (معرفة القراء 1/ 198 ، سير أعلام النبلاء 34/ 95) .

(6) ينظر : (الرعاية 248) .

(7) النحوي الإمام أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام في النحو ، وأول من بسط علم النحو ، ت 180هـ ، ينظر : (انباه الرواة 2/ 326 ، بغية الوعاة 2/ 229) .

(8) ينظر : (الكتاب 1/ 448 ، المقتضب 1/ 43) .

(9) ينظر : (النشر 1/ 199) .

(10) أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح بن أحمد الرعينيّ الإشبيليّ المقرئ ، (ت 539هـ) ، ينظر : (معرفة القراء 2/ 953 ، غاية النهاية 1/ 324) .

(11) أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدويّ ، ينسب إلى المهدية بالمغرب ، كان عالماً بالقراءات ، (ت بعد 430هـ) ، ينظر : (معرفة القراء 1/ 399 ، غاية النهاية 1/ 92) . ينظر رأيه في كتابه (شرح الهداية 1/ 76) .

12) ص : (أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهَا[1] ، والْقَافُ أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ ، ثُمَّ الْكَافُ)

ش: قولُهُ (**أدْناهُ**)، أيْ: أدْنى الحلقِ إلى جهةِ الفمِ، وهذا متعلقٌ بما قبلُهُ، فإنّ للحلقِ أقصىً ووسطًا، وقد تقدّما، وأدنى، والكلامُ عليهِ، وهو **المخرجُ الرّابعُ**، وله حرفانِ: الغينُ، والخاءُ ـ المعجمتان ـ[2].

ونصَّ شريحٌ على أنّ الغينَ قبلَ الخاءِ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه أيضًا[3]، وعليه الشّاطبيُّ[4] والنّاظمُ[5]، ونصَّ مكيّ على تقديمِ الخاءِ في المخرج[6]، وقال ابنُ خروفٍ النّحويّ[7]: إنّ سيبويه لم يقصدْ ترتيبًا فيما هو منْ مخرجٍ واحد[8].

(1) جاء في الحاشية : ((قوله : ـ خاؤها ـ ، أضاف الخاء إلى الغين لمشاركتها لها في صفاتها إلا في الجهر ، فإنها مهموسة كما سيأتي ، قاله الحلبي في شرحه ، وهو العلامة سيدي علي الحلبي الشافعي تلميذ الشيخ نور الدين الشافعي ، وجلس بعده في الأزهر في المقصورة ، وحضره أعيان جماعة الشيخ ومنهم شهاب الدين القليوبي ، ولازموه في الفقه حتى مات بعد الشيخ بنحو سنتين وحضرناه في الأزهرية)) .

(2) (ز) : (غين وحاء معجمتان) .

(3) ينظر : (الكتاب 1/ 448) .

(4) قال في (حرز الأماني 150) : ..... وحرفانِ منها أولُ الحلْقِ جُمِّلا

(5) ينظر : (النشر 1/ 199) .

(6) ينظر : (الرعاية 288) .

(7) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي ، من أهل إشبيلية ، عالم العربية ، له مؤلفات وردود كثيرة ، ت 609هـ . ينظر : (وفيات الأعيان 1/ 343 ، فوات الوفيات 2/ 79) .

(8) ينظر : (النشر 1/ 199) .

وهذه السّتةُ أحرفٍ التي ذكرْناها المختصةُ بهذه الثلاثةِ مخارج هي التي تسمّى بـ(الحروفِ الحلقيةِ)؛ لأنّ مخرجَها منه، وبعضُهم يجعلُ للحلقِ سبعةَ أحرفٍ، ويزيدُ فيها الألفُ كما تقدّم[1].

قولُهُ: (**والقَافُ أَقْصى اللّسانِ فوقُ**).

هذا **المخرجُ الخامس**: [وهو][2] أقْصى اللّسانِ ممّا يلي الحلق وما فوقَهُ من الحنكِ، وهو للقافِ، وهذا معنى قولِهِ: (**فوقُ**)، وهو مبنيٌّ على الضّمِ؛ لقطعِهِ عنِ الإضافةِ.

أيْ: ومخرجُ القافِ أقْصى اللّسانِ وما فوقَ أقصاهُ من الحنكِ ممّا يلِي الحلق[3] كما تقدّم.

((وقال شريحٌ : مخرجُ القافِ من اللّهاةِ ممّا يلي الحلق ومخرجُ الخاءِ))[4].

قولُهُ: (**ثُمَّ الكافُ**).

هذا يتعلقُ بأوّلِ البيتِ الذي بعدَهُ، وهو (**أَسْفَلُ**)، أيْ: الكافُ تخرجُ من أقْصى اللّسانِ بعدَ القافِ ممّا يلِي الفم بخلافِ القافِ فإنّها من أقْصى اللّسانِ ممّا يلي الحلق، ومخرجُ الكافِ أسفلَ من مخرجِ / **6ظ/** القافِ بقليل[5].

وهذا هو **المخرجُ السّادسُ**، وهذانِ الحرفانِ يقال لكلٍّ منهما لهويٌّ نسبةً إلى اللّهاةِ، وهي بينَ الفمِّ والحلقِ.

---

(1) ذهب السخاوي إلى ذلك . ينظر : (فتح الوصيد 4/ 1347) .

(2) زيادة يقتضيها السياق .

(3) نقله الفضالي بالحرف في (الجواهر المضية 77) منسوباً إلى بعضهم .

(4) (النشر 1/ 199) .

(5) نقله الفضالي بالحرف في (الجواهر المضية 78) منسوباً إلى بعضهم .

13) ص: (أَسْفَلُ ، وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشِّينُ يَا وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا)

ش: أقولُ الواوُ في قولِهِ (**والوسْطُ**) فاصلةٌ للاستئنافِ، أيْ: **المخرجُ السّابع**، وسطُ اللّسانِ، وله ثلاثةُ[1] أحرفٍ: الجيمُ، والشّينُ_المعجمةُ_، والياءُ_المثنّاةُ من تحت_، إذا خلتْ عن حُكمِ المدِّ، فمخرجُها من وسطِ[2] اللّسانِ وما يحاذيهِ من وسطِ الحنكِ الأعلى، والجيمُ قبلَهما.

((وقالَ المهدويُّ: الشّينُ تلي الكافَ في المخرجِ، والجيمُ والياءُ يليانِ الشّينَ))[3].

وهذه الثلاثةُ هي الحروفُ الشّجريةُ؛ لأنّ مخرجَها من شجرِ الفمِ، وهو عند الخليل بن أحمد[4] مفْرَجُهُ[5]، أيْ: منفتحُهُ[6].

قولُهُ: (**والضَّادُ منْ حافتِهِ إذْ وَليا**).

هذا يتعلقُ بما بعدَهُ؛ ولهذا إذا قرأتَ الثّاني توصِلُ بأنْ تحذفَ الهمزةَ وتبتدئُ باللامِ مفتوحةً تعريفًا على مذهبِ سيبويه في أنّ مجردَ اللامِ للتّعريفِ[7]، وهو (**لاضْراسَ منْ أيْسرَ أو يُمْنَاها**)، أيْ: **المخرجُ الثّامنُ** : للضّاد[8] المعجمةِ.

---

(1) (ز) : (ثلاثه) .

(2) (ز) : (أوسط) .

(3) (النشر 1/ 200) ، وينظر : (شرح الهداية 1/ 76) .

(4) أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيديّ ، النحوي المشهور صاحب معجم العين وواضع علم العروض ، ت 170هـ . ينظر (إنباه الرواة 1/ 376 ، غاية النهاية 1/ 275) .

(5) ينظر : (العين 1/ 4) .

(6) (ز) : (مفتحه) .

(7) والهمزة عنده همزة وصل أتي بها للابتداء بالساكن . ينظر : (الكتاب 2/ 273) .

(8) (ز) : (الضاد) .

وهو أصعبُ المخارجِ؛ لقولِهِ ﷺ: « أَنا أَفْصَحُ منَ نطَقَ بالضَّادِ »[1]، وهو من أولِ حافَةِ اللّسانِ وما يلِيها منَ الأضراسِ من الجانبِ الأيسرِ.

وهو أيسرُ عندَ الأكثرِ، ومن الأيمنِ عندَ الأدونِ[2]؛ ولهذا قالَ: (**أو يُمْنَاها**)، أيْ: يمنى الأضراسِ، قال الشّاطبيُّ[3]:

.... وباليُمْنى يكونُ مُقلّلا

وقال سيبويه: إنّها تتكلفُ من الجانبينِ[4]، وكانَ عمرُ بنُ الخطابِ ﷺ يخرِجُها منَ الجانبينِ، وكانَ أضبطَ، يعملُ بكلتا يديهِ باليُمنى أو باليُسرى[5].

وهي شجريةٌ عنْدَ الخليلِ[6] من مخرجِ الثّلاثةِ[7] قبلَها، وعند [غيرِ][8] الخليلِ ليستِ الضّادُ شجريةً؛ لأنّ الشجرةَ[9] عندَهُ مجمعِ اللحيينِ عندَ العَنفقةِ[10].

---

(1) أخرجه السخاوي في (المقاصد الحسنة 53) ، والسيوطي في (الدرر المنتثرة 3) ، والعجلوني في (كشف الخفاء 194) ، والحديث لا أصل له .

(2) أي : الأقل .

(3) البيت بتمامه : إلى ما يَلَي الأَضْرَاسَ وهْوَ لدَيهما يَعِزُّ ،.....
ينظر : (حرز الأماني 150) .

(4) ينظر : (الكتاب 1/ 448) .

(5) ينظر : (الكشاف 4/ 713 ، فتح الوصيد 4/ 1348) .

(6) قال الخليل في (العين 1/ 4) : ((والجيم والشّين والضاد شّجْرِيّةٌ ؛ لأن مَبْدَأها من شجْر الفم)).

(7) (ز) : (الثلاثه) .

(8) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (النشر 1/ 200) .

(9) (ز) : (الشجره) .

(10) ينظر : (الحواشي المفهمة 10) .

14) ص : (لاَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا والـلاَّمُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا)

ش: أقولُ تقدّمَ الكلامُ على الشّطرِ الأوّلِ، والكلامُ الآنَ على الشّطرِ الثّاني، أيْ: اللامُ مخرجُها من أدْنى حافَةِ اللّسانِ.

يعني: قرُبها إلى مُنتهى طرفِ اللّسانِ، بينَها وبينَ ما يلِيها من الحنكِ الأعلى فُويقَ الضّاحكِ والنّابِ والرّباعيةِ والثّنيةِ[1]، وهذا هو **المخرجُ التّاسعُ**.

15) **ص: /7و/ (وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تحْتُ اجْعَلُوا وَالرّا يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ)**

ش: أيْ **المخرجُ العاشر** مخرجُ النّونِ من ظهرِ اللّسانِ فوقَ الثّنايا العُليا من تحتِ مخرجِ اللام قليلًا.

وقولُهُ: (**والرَّا ... إلى آخرِهِ**).

أيْ: **المخرجُ الحاديَ عشرَ**: للرّاءِ[2]، وهي أيضًا من مخرجِ النّونِ؛ ولهذا قالَ: (**يُدانيهِ**)، أيْ: يقاربُهُ غيرَ أنّها دخلتْ في ظهرِ اللّسان قليلًا.

وهذه الثّلاثةُ[3]، أيْ: اللامُ، والنّونُ، والرّاءُ، يقالُ لها: ذلقيةٌ، نُسِبتْ إلى موضعِ مخرجِها، وهو طرفُ اللّسانِ، إذ طرفُ كلِّ شيءٍ ذولقُهُ؛ ولهذا يقالُ : ذولقُ اللّسانِ، أي: حدُّهُ[4]، وقد تقدّمَ أنَّ من يجعلُ المخارجَ أربعةَ عشرَ فقط يقولُ: مخرجُ هذه الثّلاثةِ واحدٌ.

16) ص : (وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا ، وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ)

---

(1) نقله الفضالي بتصرف في (الجواهر المضية 86) منسوباً إلى بعضهم .

(2) (ز) : (الراء) .

(3) (ز) : (الثلاثه) .

(4) (ينظر) : (اللسان / ذلق) .

ش: أيْ هذه الثّلاثةُ[1] أحرفٍ، وهي: الطّاءُ، والدّالُ_المهملتانِ_، والتّاءُ_المثنّاة [من][2] فوق_، مخرجُها من طرفِ اللّسانِ ومن أصولِ الثّنايا العُليا مُصعدًا إلى جهةِ الحنكِ.

وقد تبيّنَ بذلكَ أنّ النّاظمَ أضافَ الصّفةَ إلى الموصوفِ، وهو مذهبُ الكوفيينَ، ويقالُ لهذه الثّلاثةِ: النّطعيةُ؛ لأنّها تخرجُ من نطْعِ الغارِ الأعلى منَ الفمِ، وهو سقْفُه، وهذا هو **المخرجُ الثّاني عشر**.

قولُهُ: (**والصّفيرُ مُستَكِنْ**).

هذا أيضًا يتعلقُ بما بعدَهُ، وهو قولُهُ: (**منْهُ ومنْ فوقِ الثّنايا السُّفْلى**)، أيْ: **المخرجُ الثّالث عشر** لحروفِ الصّفيرِ، ولم يعدّها؛ لأنّها ستأتي، وهي: الصّادُ، والسّينُ، والزّايُ، وهو (**مُستَكِنْ**)، أيْ: مخرجُها ثابتٌ مستقرٌ بينَ طرفِ اللّسانِ ومن فوقِ الثّنايا السُّفلى.

والصّادُ متقدِّمةٌ في المخرجِ على السّينِ ، وهي على الزّاي[3]، وبعضُهم يعكِسُ[4] ، وللنّاسِّ مذاهبُ في التّقديمِ والتّأخيرِ ، واعتمادُنا على ما يقولُهُ النّاظمُ في هذه المقدمةِ أو في غيرِها[5] .

---

(1) (ز) : (الثلاثه) .

(2) زيادة يقتضيها السياق .

(3) (ز) : (الراي) .

(4) يقصد الشارح به الإمام مكي . ينظر : (الرعاية 227) .

(5) ينظر : (النشر 1/ 201 ، التمهيد 43) .

وهذه الثّلاثةُ[1] تسمّى أسْليةً؛ لأنّها تخرجُ من أسْلةِ اللّسانِ، وهي: مُستدقُّهُ[2].

فائدة

يقالُ في الزّاي[3] : زآءٌ_ بالمدِّ_، وزِيٌّ_بالكسرِ والتّشديدِ_.

17) ص : (مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا)

ش: أقولُ تقدّمَ الكلامُ على النّصفِ الأوّلِ، [و] [4] بقِيَ الكلامُ على الثّاني ، وتمامُهُ قولُهُ: (**مِنْ طرَفيهِما**) **/ 7ظ/** في البيتِ الذي بعدَهُ، أيْ: هذه الثّلاثةُ[5] أحرف، وهي: الظّاءُ، والذّالُ_المعجمتانِ_، والثّاءُ_المثلثةُ_، مخرجُها من بينِ طرفِ اللّسانِ وأطرافِ الثّنايا العُليا.

فالضميرُ في (**طرَفيهِما**) راجعٌ إلى اللّسانِ وإلى الثّنايا، وعُلِمَ ذلك من عطفِهِ على ما قبلَهُ، ويقالُ لها: اللّثويةُ؛ لأنّ مخرجَها من قربِ اللّثةِ[6]، وهي اللحمُ المركَّبُ فيه أصولُ الأسنانِ، وهذا **المخرجُ الرّابعَ عشرَ**.

18) ص : (مِنْ طَرَفَيهِمَا ، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ فَالْفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَهْ)

---

(1) (ز) : (الثلاثه) .
(2) ينظر : (اللسان أسل) .
(3) (ز) : (الراي) .
(4) زيادة يقتضيها السياق.
(5) (ز) : (الثلاثه) .
(6) (ز) : (اللثه) .

ش: أقولُ هذا **المخرجُ الخامسَ عشرَ**، و (**مِنْ طرَفيهما**) يتعلقُ بما قبلَهُ، وابتداءُ المقصودِ من قولِه: (**ومِنْ بطنِ الشَّفهْ... إلى آخرِهِ**)، أيْ: مخرجُ الفاءِ من باطنِ الشّفةِ السُّفلى وأطرافِ الثّنايا المشرفةِ[1]، أي: العُليا.

فإن قيل : لِمَ لَمْ يقيّدِ النّاظمُ الشّفةَ بالسُّفلى؟.

قلتُ: لأنّه ما عُهِدَ في النُّطق انطباقُ الشّفةِ العُليا بالثّنايا العُليا[2].

19) ص : (لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ)

ش: أقولُ هذا **المخرجُ السّادسَ عشرَ**، [وهو][3] للواوِ، إذا خلتْ عن حُكمِ المدِّ، والباءِ والميمِ ممّا بينَ الشّفتينِ من غيرِ انطباقٍ بينَهما مع الواوِ، وينطبقانِ مع الباءِ أقوى من الميمِ.

وكان ينبغي [أنْ] [4] يؤخرَ الواوَ عنهما؛ لذلك، وهذه الأربعةُ أحرفٍ_أعني_ الفاءُ، والواوُ، والباءُ، والميمُ يقالَ لها: الشّفهيةُ والشّفويةُ، نُسبْنَ إلى الموضعِ الذي يخرجْنَ منهُ، وهو الشّفتانِ.

قوله: (**وغُنَّةٌ مَخْرجُـها الخَيشُومُ**).

هذا **المخرجُ السّابعَ عشر**، وهو للغنّة[5]، وهي: صوتٌ يخرجُ من خياشيمِ الأنفِ، وهي داخلةٌ لا عملَ للّسانِ فيهِ، وتكونُ في التّنوينِ، والنّونِ، والميمِ،

---

(1) (ز) : (المشرفه) .

(2) نقله الفضالي بالحرف في (الجواهر المضية 100) منسوباً إلى بعضهم .

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) (ز) : (الغنة) .

بشرطِ سكونِهنّ حالةَ الإخفاءِ أو ما في حكمِهِ منَ الإدغامِ بالغنّةِ وعدمِ إظهارِهنّ، فلا توجدُ إنْ ظهرَ التّنوينُ أو النّونُ عندَ حروفِ الحلقِ.

وكذلك إذا تحرّكْنَ فإنّه حينئذٍ يصيرُ العملُ فيهنّ للّسانِ، فإنّ مخرجَ النّونِ والميمِ إذا كانَ بالحالةِ السّابقةِ يتحولُ من مخرجِهِ بغيرِها عنِ مخرجِها الأصليّ على القولِ الصحيحِ، كما يتحولُ مخرجُ حروفِ المدِّ من مخرجِها إلى الجوْفِ على الصّوابِ كما تقدّمَ.

وأمّا قولُ سيبويه: إنَّ /8و/ مخرجَ النّونِ السّاكنةِ[1] من مخرجِ النّونِ المتحركةِ [2]، إنّما يريدُ به السّاكنةَ المظهرةَ كما تقدّم الشّرطُ في ذلك، وقيَّدتُ الإدغامَ بالغنّةِ احترازاً ممّا إذا كان بغيرِ غنّةٍ، نحو: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧].

(1) (ز) : (الساكنه) .

(2) ينظر : (الكتاب 1/ 448) .

[بَابُ صِفَاتِ الحُرُوفِ]

20) ص : (صِفَاتُهَا : جَهْرٌ ، وَرِخْوٌ ، مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ ، مُصْمَتَةٌ ، وَالضِّدَّ قُلْ)

ش: أقولُ لمّا فرغَ النّاظمُ (**رحمه الله تعالى**) من مخارجِ الحروفِ شرعَ في بيانِ الصّفاتِ ، وصفاتُ الحروفِ كثيرةٌ.

واسْتَقصى صاحبُ الرّعايةِ (**رحمه الله تعالى**) فذكرَ أربعةً وأربعينَ نوعًا[1]، وزادَ النّاسُ ونقصُوا[2]، وقد ذكرَ النّاظمُ منها سبعةَ عشرَ نوعًا، كما عدّ المخارجَ سبعةَ عشرَ[3].

ولهذه الصّفاتِ فائدتانِ:

الأولى : تمييزُ الحروفِ المشتركةِ في المخرجِ والفرقِ بينَ ذواتِها؛ لأنّه لولا هذه الصّفاتُ لاتّحدتْ أصواتُ الحروفِ في السّمعِ، وكانتْ كأصواتِ البهائمِ لا تدلُّ على معنًى، ولَمَا تميّزتْ ذواتُها؛ ولذلك قالَ الرمانيّ[4] وغيرهُ: لولا الإطباقُ لصارتِ الطّاءُ دالًا[5]؛ لأنّه ليس بينَهما فرقٌ إلا الإطباقَ، ولصارتِ الظّاءُ ذالًا، ولصارتِ الصّادُ سينًا.

---

(1) ذكرها الإمام مكي ابن أبي طالب القيسي في كتابه (الرعاية / 216 وما بعدها).

(2) عدد المهدوي صفات الحروف في (شرح الهداية 1/ 78 وما بعدها) فذكر لها ستة عشر صنفًا، وتابعه الإمامُ الدَّانيُّ في (التحديد / 107 وما بعدها) .

(3) عدد ابن الجزري صفات الحروف في كتابه (التمهيد 34-41) فجعلها اربعة وثلاثين نوعًا خلافاً لما في (المقدمة / 18) و(النشر 1/ 202-205) .

(4) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، عالم وإمام بالعربية ، له مصنفات كثيرة منها حروف المعاني، ت 382هـ . ينظر : (إنباه الرواة 2/ 294 ، بغية الوعاة 2/ 180) .

(5) (ز) : (دلا) .

والأخرى: تحسينُ لفظِ الحروفِ المختلفةِ المخارج، فقد اتّضحَ بهذا أنّ صفاتِ الحروفِ قسمان: مميّزٌ ومحسّنٌ، فسبحانَ مَنْ دقّتْ في كلِّ شيءٍ حكمتُهُ[1].

فمنها المجهورةُ ضدُّ المهموسةِ، وهي تسعةَ عشرَ حرفًا، جمعها الجوهريُّ[2] في قولِهِ : ((ظِلُّ قَوٍّ[3] رَبَض إذْ غَزا[4] جندٌ مطيعٌ)) [5].

والجهرُ في اللغةِ الصّوتُ القويُّ الشّديد[6]، وهذه الحروفُ كلُّها يجهرُ بها عند النّطق؛ لقوتِها وقوةِ الاعتمادِ عليها عندَ خروجِها ومنعِها النَّفسَ أنْ يجريَ معَها[7]، ألا تراك تقول: كَـ كَـ كَـ، فتجدُ النّفسَ يجري معَها، وتقولُ : قَـ قَـ قَـ ، فلا تجدُ النّفسَ يجري معَها.

ومنها الرّخوةُ ضدُّ الشّديدةِ، ويقالُ: المسترخيةُ، وهي ثلاثةَ[8] عشرَ حرفًا، ولم يتيسر مثالٌ له معي يجمعُها[9]، وهي: الثّاءُ_المثلّثةُ_، والحاءُ، والخاءُ،

(1) نقله الفضالي بالحرف في (الجواهر المضية 106- 107) منسوبًا إلى بعضهم .

(2) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، إمام في اللغة، وأول من حاول الطيران ومات بسببه، ت 393هـ . ينظر : (إنباه الرواة 1/ 194 ، معجم الأدباء 2/ 269) .

(3) (ز) : (قوي) ، وما أثبته من (الصحاح 1/ 106) .

(4) (ز) : (غزى) ، وما أثبته من (الصحاح 1/ 106) .

(5) (الصحاح في اللغة 1/ 106) .

(6) ينظر : (اللسان / مادة جهر) .

(7) عرف سيبويه الحرف المجهور في (الكتاب 1/ 449) بأنه : ((حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت)) .

(8) (ز) : (ثلاثه) .

(9) جمعها الإمام مكي في (الرعاية 220) بقوله : ((ثَخَذٌ ظَغَشٌ زَحَفَ صَهٍ ضَس)) ، والإمام الدّانيُّ في (التحديد 108) بقوله : ((خس حظ شص هز ضغث فذ)) .

والدّالُ _المعجمةُ_، والزّايُ، والسّينُ، والشّينُ، والصّادُ، والضّادُ، والظاءُ، والغينُ المعجمتان، والفاءُ، والهاءُ.

وسمّيتْ رخوةً؛ لأنّك إذا وقفتَ عليها احْتملتْ مدَّ الصّوتِ / 8ظ/، وجرى معها النّفسُ ولائتْ عندَ النّطقِ بها، كقولِكَ: طشْ والبسْ، والرَّخاوةُ لغةً: اللين[1].

ومنها الحروفُ المستفلةُ ضدُّ المستعليةِ، وهي ما عداها، وسيأتي ذكرُها، وإنّما سمّيتْ بذلك؛ لاستفالِ اللّسانِ عندَ النّطقِ بها إلى قاعِ الفمِ، والاسْتفالُ لغةً: الانخفاضُ[2].

ومنها المنفتحةُ، وهي ما عدا[3] المطبقةُ، وسيأتي في الأضدادِ، وإنّما وصفِتْ بالانفتاحِ؛ لانفتاحِ ما بينَ اللّسانِ والحنكِ، وخروجِ الرّيحِ من بينِهما عندَ النّطقِ، وهو لغةً: الافتراقُ[4].

ومنها الحروفُ المصمتةُ، وهي ما عدا[5] المذلقةُ[6]، وستأتي، وسمّيتْ مصمتةً ؛ لأنّ اللّسانَ يصمتُ عندَ التّلفظِ بها .

قولُهُ: (**والضِّدُّ قُـلْ**).

---

(1) ينظر : (اللسان / مادة رخا) .
(2) ينظر : (اللسان / مادة سفل) .
(3) (ز) : (عدى) .
(4) ينظر : (اللسان / مادة فتح) .
(5) (ز) : (عدى) .
(6) (ز) : (المذلقه) .

أشارَ بذلك إلى أضدادِ هذه الصّفاتِ المتقدّمةِ، وذكرَها عقيبَ هذا البيتِ، ومعناهُ: وصفاتُها جهرٌ ورخوٌ، ومنها: مستفلٌ، ومنفتحٌ، ومصمتٌ[1]، وقلْ: الضّدُ بعدَ ذلك شمِلَها[2].

21) مس: (مَهْمُوسُهَا : (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ) شَدِيدُهَا لَفْظُ : (أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ))

ش: هذا شروعٌ منه في أضدادِ الصّفاتِ المتقدّمةِ، فمنها المهموسةُ، وضدُّها المجهورةُ كما تقدّم.

وأخبرَ أنّها عشرةُ أحرفٍ، جمعَها في قولِهِ: (**فحثَّهُ شخْصٌ سَكَتْ**)[3]، وأصلُهُ: (سكتَ فحثَّه شخصٌ)[4]، وهو أحسنُ ما قيلَ حتّى يستقيمَ المعنى.

والهمسُ من صفاتِ الضّعفِ، كما أنّ الجهرَ من صفاتِ القوّةِ غيرَ التّاءِ والكافِ من المهموسةِ، فإنّها مهموسةٌ شديدةٌ، ومعناهُ في اللغةِ: الخفاءُ[5].

وقيلَ في قولِهِ ﷻ﴿ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾[طه: ١٠٨]: إنّ المرادَ بهِ حسُّ الأقدامِ إلى المحشرِ[6].

---

(1) (ز) : (مصمته) .

(2) (ز) : (شلمها) .

(3) جمعها الإمام مكي في (الرعاية 217) بقوله : ((ستحشك خصفه ، أو سكت فحثه شخص ، أو كست شخصه فحث)) ، والإمامُ الدَّانيُّ في (التحديد 107) بقوله : ((كسف شخصه تحث)).

(4) قال في (النشر 1/ 202) : ((والمهموسة عشرة يجمعها قولك : سكت فحثه شخص)) .

(5) ينظر : (اللسان / مادة همس) .

(6) أخرج الطبري هذا القول عن ابن عباس ﷺ ، ينظر : (جامع البيان للطبري 18/ 374) .

وإنّما سمّيتْ مهموسةً؛ لضعفِها وضعفِ الاعتمادِ عليها عندَ خروجِها؛ ولهذا يجري النّفسُ معها تقويةً لها بخلافِ ضدِّها، وإنّما عدَّ المهموسةَ دونَ المجهورةِ؛ لقلّتِها ، فنبّهَ بالأقلِّ على الأكثرِ.

ومنها الشّديدةُ ، وضدُّها الرِّخوةُ كما تقدَّم، وجملتُها ثمانيةُ أحرفٍ، جمعَها في قولِهِ: (**أَجِدْ قطٍ بَكَتْ**).

وإنّما سمّيتْ هذه الحروفُ شديدةً؛ لأنّها قويتْ في مواضعِها ولزِمَتْها ولم / **9و/** يجرِ الصّوتِ معها حالَ النّطقِ بها، والشّدةُ من صفاتِ القوّةِ، كما أنّ الرّخاوةَ من صفاتِ الضّعفِ، وهي لغةً: القوّةُ[1]، وإنّما عدَّ الشّديدةَ دونَ الرّخوةِ؛ لِمَا مرَّ في المهموسةِ.

وترتيبُ هذا البيتِ: مهموسُها عشرٌ، تجمعُها حروفُ: (سكتَ فحثّهُ شخصٌ)، أو هي حروفُ هذهِ، وشديدُها مجموعُ لفظِ قولِكَ: (أَجِدْ قطٍ بَكَتْ).

22) مس : (وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدُ : (لِنْ عُمَرْ) وَسَبْعُ عُلْوٍ : (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) حصَرْ)

ش: أقولُ قسّمَ النّاظمُ الحروفَ إلى ثلاثةِ[2] أقسامٍ: شديدٌ محضٌ، وهو المذكورُ في البيتِ الماضي، ورخوٌ محضٌ.

وقد تقدّم قبلَ ذلكَ ووجهُ تسميتِها بذلك، وإلى ما بينَ الشّدةِ والرّخاوةِ، وجمعَها في قولِهِ: (**لِنْ عمَرْ**) [3]، أمرَهُ بالتّواضعِ ولينِ الجانبِ، وهو أحسنُ من

(1) ينظر : (اللسان / مادة شدد) .

(2) (ز) : (الثلاثه) .

(3) ينظر : (النشر 1/ 202) .

جمِعِ الشّاطبيِّ لها في: (عمر نل)[1]؛ لإيهامِ بقاءِ الواوِ في رسمِهِ، وغيرُهما جمعَها في: (لم نرعْ)[2].

وبعضُهم يجعلُها ثمانيةَ أحرفٍ، وإليه مالَ الشّاطبيُّ[3]، وجمعُوها في قولِكَ: (لم يروِ عنّا)[4]، وأضافُوا إليها حروفَ المدِّ.

وإنّما كانتْ مرتبتُها بينَ مرتبتين؛ لأنّ الرّخوةَ إذا نُطِقَ بها في نحوِ: البسْ وانفشْ، جرى معها النّفسُ، والشّديدة[5] إذا نُطِقَ بها في نحو: اضربْ، واجلدْ، انحبسَ النّفسُ معَها ولم يجرِ، والتي بينَ الرّخوةِ والشّدةِ إذا نُطِقَ بها لم يجرِ النّفسُ معَها جريانَهُ معَ الرّخوةِ، ولم ينحبسِ انحباسَهُ مع الشّديدةِ.

فالحاصلُ [أنّها][6] لمْ تشردْ كلَّ الشّرودِ ولم تركدْ كلّ الرّكودِ، ألا تَراكَ تقولُ: دعْ، فتجدُ العينَ منسلةً إلى الحاءِ، وتسمّى هذه الحروف بينّيةً، ويقالُ لكلِّ حرفٍ منها بينيٌّ.

قولُهُ: (**وَسبْعُ علوٍ خُصَّ ضغطٍ قظْ حصَرْ**).

أيْ: ومن صفاتِ الحروفِ الاستعلاءُ، وتسمّى المستعلية، وهي سبعةُ أحرفٍ مجموعةٌ في قولِهِ: (**خصّ ضغْطٍ قِظْ**)[7].

---

(1) قال في (حرز الأماني 152) : وما بينَ رخوٍ والشديدةِ (عمرُ نلْ) .....

(2) هذه الحروف جمعها الإمامُ الدّانيُّ بهذه العبارة في كتابه (التحديد / 108) .

(3) قال في (حرز الأماني 152) : ..... و(وايٌ) حروفُ المدِّ والرخوِ كملا

(4) هذه الحروف جمعها الإمام مكي بهذه العبارة في كتابه (الرعاية / 220) .

(5) (ز) : (الشديده) .

(6) زيادة يقتضيها السياق .

(7) جمعها قبله الإمامُ الدّانيُّ في كتابه (التحديد / 108) بقوله: ((ضغط خص قظ)) .

ومعنى ذلك: حصرَ النّاظمُ (**سبْعُ علوٍ**) في حروف: (قظْ خُصَّ ضغطٍ)، و(**قظْ**) أمرٌ من القيظِ، [وهو] [1] أشدُّ الحرِّ، و(**خُصَّ**) بيتٌ من قصبٍ ونحوِهِ، و(**ضغطٍ**)، أيْ: ضيّقٍ، فمعنى هذا: أقِمْ في القيظِ في خصٍّ ضيّقٍ، أي:/ **9ظ/** اقنعْ منَ الدُّنيا بمثلِ ذلكَ.

و(**خُصَّ**) منصوبٌ بالفعلِ بعدَ إسقاطِ الخافضِ، وإنّما سمِّيت هذه مستعليةً؛ لأنّ اللّسانَ يصعدُ إلى الحنكِ الأعلى عندَ النّطقِ بها؛ ولذلك مُنعِتِ الإمالةُ.

وضدُّها المستفلةُ كما تقدّم فتكون اثنانِ وعشرونَ حرفًا بقية الحروفِ العربيةِ، والاستعلاءُ من صفاتِ القوّةِ، كما أنَّ ضدَّها من صفاتِ الضّعفِ، وهو لغةً: طلبُ العلوِّ[2]، وحروفُهُ حروفُ التّفخيمِ على الصّوابِ، وأعلاها الطّاءُ، كما أنّ أسفلَ المستفلةِ الياءُ.

وقيلَ: حروفُ التّفخيمِ هي حروفُ الإطباقِ فقطْ، ولا شكَّ أنّها أقواها في التّفخيمِ، وستأتي بعدُ.

وزاد مكيٌّ على حروفِ التّفخيم الألفَ[3]، قال النّاظمُ: ((وهو وهمٌ ، فإنّ الألفَ تتبعُ ما قبلها، فلا تُوصَفُ بترقيقٍ ولا تفخيمٍ)) [4]، وهذا اختيارُ النّاظمِ، وسيأتي تحقيقُهُ.

23) ص : (وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ : مُطْبَقَهْ و(فَرَّ مِنْ لُبِّ) : الْحُرُوفُ الْمُنْلَقَهْ)

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) ينظر : (اللسان / مادة علا) .

(3) ينظر : (الرعاية / 233) .

(4) (النشر 1/ 203) .

ش: أيْ من صفاتِ الحروفِ الإطباقُ، وهو من صفاتِ القوّةِ، وأخبرَ أنَّ حروفَهُ أربعةٌ: الصّادُ، والضّادُ، والطّاءُ، والظّاءُ، وتسمّى المطبقةَ؛ لانطباقِ ما يحاذِي الحنكَ الأعلَى منَ اللّسانِ على الحنكِ عندَ خروجِها، فيصيرُ صوتُهنَّ محصورًا بينَهما[1]، وضدُّها المنفتحةُ، وهي من صفاتِ الضّعفِ، وهي خمسةٌ وعشرونَ حرفًا تزيدُ على المستفلةِ بالغينِ والخاءِ والقافِ.

وهذه الحروفُ الأربعةُ تقدّم أنَّها من حروفِ الاستعلاءِ، وهنا للإطباقِ، فوصفُها بذلك لا يناقضُ الاستعلاءَ؛ لأنَّه علوٌّ وزيادةٌ، فهو أبلغُ في العلوّ، والانطباقُ لغةً: التّلاصقُ والتّساوي[2].

قولُهُ: (**وفَرَّ مِنْ لُبِّ ... إلى آخرِهِ**).

أيْ: ومن صفاتِ الحروفِ الذّلقُ، وحروفُهُ ستةٌ جمعَها في قولِهِ: (**فَرَّ مِنْ لُبِّ**)[3]، أيْ: حينَ حضورِ العاقلِ العالمِ فرَّ الجاهلُ فلا يستطيعُ المقابلةَ.

وتسمّى الحروفَ المذلقةَ[4]، أيْ: المتّطرفةَ[5]، وذلقُ كلِّ شيءٍ طرفُهُ[6]، وضدُّها الحروفُ المصمتةُ[7]، وهي باقي الحروفِ ثلاثة[8] وعشرونَ حرفًا.

---

(1) نقله الفضالي في (الجواهر المضية 129) منسوباً إلى بعضهم .

(2) ينظر : (اللسان / مادة طبق) .

(3) (ز) : (وفر) ، جمعها الإمام مكي في (الرعاية / 253) بقوله : ((نمر فبلٌّ)) أو ((ملَّ فنبرَ)) أو ((فرَّ من لُبٍّ)) .

(4) (ز) : (المذلقه) .

(5) (ز) : (المتطرفه) .

(6) ينظر : (اللسان / مادة ذلق) .

(7) (ز) : (المصمته) .

(8) (ز) : (ثلاث) .

قالَ الأخفشُ[1]: مَنْ صمتَ منعَ نفسَهُ الكلامَ، أيْ: الممنوعةُ منِ انْفرادِها أصولًا في بُنيّاتِ الأربعةِ والخمسةِ، كما سيأتي.

ومخرجُ الباءِ والميمِ والفاءِ من طرفِ الشّفتينِ، والثّلاثةُ الباقيةُ من طرفِ اللّسانِ كما تقدّمَ.

فائدة

كلُّ كلمةٍ رباعيةٍ أو خماسيةٍ / **10و**/ لا يكونُ كمالُ بنيتِها من الحروفِ المصمتةِ[2] [إلا][3] ولا بدَّ فيها من حرفٍ من الحروفِ المذلقةِ، فإنْ كانَ كذلكَ لا يكونُ في كلامِ العربِ؛ لثقلِها، إلا ما ندرَ من ذلك، نحو: عسْجد وعسْطوس، قيل: إنّهما أصليتان، وقيلَ: بلْ ملحقتانِ[4] في كلامِهم[5]؛ وذلك لسهولةِ هذه الحروفِ؛ فلذلك يُنْطَقُ بها سهلةً.

24) **ص : (صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سِينُ قَلْقَلَةٌ : (قُطْبُ جَدٍ) ، وَاللِّينُ)**

25) **(وَاوٌ وَيَاءٌ سُكِّنَا وانْفَتَحَا قَبْلَهُمَا ، وَالِانحِرَافُ صُحِّحَا)**

ش: أخبرَ (**رحمه** [**الله**][6]) **تعالى**) أنَّ الصّادَ والزّايَ والسّينَ موصوفةٌ بالصّفيرِ؛ لأنَّك تسمعُ منهنَّ عندَ النّطقِ صفيرًا، فإنَّ الصّفيرَ صوتٌ زائدٌ من بينِ

(1) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، أخذ عن سيبويه ، إمام بالنحو ، ت 215هـ . ينظر : (إنباه الرواة 2/ 36 ، البلغة 86) .

(2) (ز) : (المصمته) .

(3) زيادة يقتضيها السياق .

(4) (ز) : (ملحقان) .

(5) نقل الفضالي هذه الفائدة بالحرف في (الجواهر المضية 112) .

(6) زيادة يقتضيها السياق .

الشّفتينِ يصحبُها، وهو لغةً: صوتٌ يصوّت بهِ للبهائمِ[1]، وعادمُ الصّفيرِ ما بقِيَ من الحروفِ.

وهي ستةٌ وعشرونَ حرفًا، وتقدّم أنَّها أسْليةٌ، وأنَّ السّينَ متقدّمةٌ في المخرجِ على الزّاي، وإنَّما أُخرِتْ هنا؛ لأجلِ القافيةِ.

قولُهُ : (**قَلقَلَةٌ قُطْبُ جَدٍ**).

أيْ: ومن صفاتِ الحروفِ القلقلةُ ، ويقالُ: اللقلقةُ[2]، وهي خمسةٌ، جمعَها في قولِهِ: (**قُطْبُ جَدٍ**)[3]، وإنَّما وُصفِتْ بذلك؛ لأنَّها إذا وُقِفَ عليها، وهي متّطرفةٌ[4] أو كانتْ ساكنةً متوسطةً، يتقلقلُ اللّسانُ حتّى تسمعَ له نبرةً قويّةً.

وأعرفُ حروفِ القلقلةِ القافُ، فإنَّ الكلَّ يعدّونَها في حروفِ القلقلةِ بخلاف غيرِها؛ لأنَّ ما يحصلُ لها من شدّةِ الصّوتِ الصّاعدِ من الصّدرِ مع الضّغطِ أكثرُ وأقوى ممّا يحصلُ في غيرِها.

وأضافَ بعضُهم إليها الهمزةَ؛ لأنَّها مجهورةٌ شديدةٌ، وإنّما لم يذكرْها الجمهورُ؛ لِمَا يدخلُها من التّخفيفِ حالةَ السّكونَ ففارقتْ أخواتَها؛ ولِمَا

(1) ينظر : (تاج العروس 1/ 3065) .

(2) قال في (اللسان / قلل) : ((القَلْقَلة شدّة اضطراب الشيء وتحركه وهو يَتَقَلْقَل ويَتَلقْلَق ، قال أبو عبيد : قَلْقَلْت الشيء ولَقْلَقْتُه بمعنى واحد)) .

(3) قال في (النشر 1/ 203) : ((يجمعها قولك : قطب جد)) .

(4) (ز) : (متطرفه) .

يعتريها من الإعلالِ، وسيبويه التّاءَ [1]، والمبرّدُ[2] الكافَ، والأكثرُ على ما تقدّمَ، وقال المبرّدُ: وهذه القلقلةُ بعضُها أشدُّ من بعضٍ[3].

وأصلُ هذه الحروفِ القلقُ؛ لأنّه لا يُقدَرُ أنْ يؤتى بها ساكنةً إلا مع صوتٍ زائدٍ؛ لشدّةِ استعلائِها، والقلقلةُ لغةً التّحركُ.

واختلفُوا: هل تختصُّ بالوقفِ أو تكونُ بكلِّ ساكنٍ؟، فالذي رجّحَهُ النّاظمُ الثّاني؛ لِمَا قالهُ الشّيخُ [أبو الحسنِ شريحٌ بن الإمامِ أبي عبدِ الله] [4] محمدِ بن شريحٍ أستاذُ التّجويدِ في كتابِهِ (نهاية الإتقان في تجويدِ القرآنِ)[5] لمّا ذكرَ حروفَ القلقلةِ / **10ظ/** الخمسة، فقالَ:

((وهي متوسطةٌ،كـ: باءِ ﴿ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف:٢٣]، وجيمِ ﴿ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد:١٠]، ودالِ ﴿مَدَدْنَا﴾ [الحجر:19]، وقافِ ﴿خَلَقْنَآ﴾ [الأعراف:١٨١]، وطاءِ ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح:١٤] . ومتطرفةٌ، كـ: باءِ ﴿لَّمْ يَتُبْ﴾ [الحجرات:١]، وجيمِ ﴿وَمَن يَخْرُجْ﴾ [6] [النساء:١٠٠]، [ودالِ ﴿لَقَدْ﴾

(1) ينظر : (الكتاب 1/ 377) .

(2) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر البصري ، إمام في النحو ، وصاحب كتاب المقتضب ، ت 286هـ . ينظر : (إنباه الرواة 3/ 241 ، سير أعلام النبلاء 13/ 241 ، بغية الوعاة 1/ 269) .

(3) ينظر : (المقتضب 1/ 332) .

(4) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (النشر 1/ 203) .

(5) ذكر ابن خير الاشبيلي في(فهرسته / 36) هذا الكتاب بعنوان ((نهاية الإتقان في تجويد تلاوة القرآن)) لأبي الحسن شريح بن محمد بن شريح (ت 537هـ) .

(6) (ز) : (لم يخرج) ، ولم أقف على نظير له في المصحف الشريف .

[آل عمـران:١٦٤]][1]، وقـافِ ﴿مَنْ يُشَاقِقِ﴾ [النسـاء:115] ، وطـاءِ ﴿لَا تُشْطِطْ﴾ [ص:22]، فالقلقلةُ هنا في الوقفِ أبينُ في المتّطرفةِ من المتوّسطةِ))[2] انتهى. وهو حسنٌ، وسائرُ الحروفِ غيرِها مستقرّةٌ، واللهُ أعلمُ.

قولُهُ: (**واوٌ ويـاءٌ سُكِّنا وانْفَتَحَا قبلَهُما**).

أيْ: الواوُ والياءُ إذا سكِّنا وانفتحَ ما قبلَهما يسمّيانِ حرفيِ[3] لينٍ، ويكونانِ أقلَّ من المدِّ الأصليِّ بأنْ يجريَ معَهما بعضُ الصّوتِ ويحبسُ بعضُهُ، فهو التّوسّطُ بين شيئينِ، وأعني: المدّ الأصليّ بينَ عدمِهِ والفرعيّ، وسيأتي حكمُهُ.

قولُهُ: (**والانْحرَافُ صُحِّحَا**).

هذا ابتداءُ كلامٍ يتعلّقُ بقولِهِ :

26) **ص : (فِي اللّامِ وَالـرَّا ، وَبِـتَكْرِيـرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي الشِّينُ ، ضَـادًا اسْتَـطِلْ)**

ش: أخبرَ النّاظمُ أنَّ اللامَ والرّاءَ حرفانِ منحرفانِ؛ ولهذا قالَ: (**والانْحرَافُ صُحِّحَا**) في اللامِ والرّاءِ.

وإنّما وُصِفا بالانحرافِ؛ لأنَّهما انْحرفا عن مخرجِهما حتّى اتّصلا بمخرجِ غيرِهما، فاللامُ فيها انحرافٌ، أيْ: ميلٌ إلى ناحيةِ طرفِ اللّسانِ.

(1) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (النشر 1/ 204) .
(2) (النشر 1/ 204) .
(3) (ز) : (حرفا) .

والرّاءُ أيضًا فيها انحرافٌ قليلٌ إلى ناحيةِ اللامِ بظهرِ اللّسانِ؛ ولذلك يجعلُها الألثغُ لامًا، هذا مذهبُ مكيٍّ[1] وسيبويه[2]، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ[3]، وصحّحهُ النّاظمُ[4].

وقيلَ: اللامُ فقطْ، وهو قولُ ابنِ الحاجبِ[5] والدانيِّ[6]، ونُسِبَ إلى البصريينَ، وباقي الأحرفِ التّسعةِ والعشرينَ لا يدخلُها الانحرافُ[7].

ثُمَّ أخبرَ أنَّ الرّاءَ فيها صفةُ التّكرارِ، وهو إعادةُ الشّيءِ، وأقلُّهُ مرةً، بقولِهِ: (**وبتَكريرٍ جُعِلْ**)، أيْ: جُعِلَ التّكرارُ في الرّاءِ؛ لأنَّها تكرَّرُ إذا قلتَ: مرَّ، ودرَّ، بتحريكِ طرفِ اللّسانِ بها فتصيرُ رائينِ وأكثرَ، وتكريرُها ربوُّها في اللّفظِ لا إعادتُها بعدَ قطعِها.

وليتحفّظْ من إظهارِ تكريرِها خصوصًا إذا شُدّدتْ، وطريقُ السّلامةِ منه أنْ يُلصِقَ اللافظُ بالرَّاءِ ظهرَ لسانِهِ بأعلَى حنكِهِ لصقًا محكمًا مرةً واحدةً، ومتى ارْتعدَ حدثَ من كلِّ مرةٍ راءٌ.

---

(1) ينظر : (الرعاية 238) .

(2) ينظر : (الكتاب 1/ 448) .

(3) ينظر : (التحديد 110) .

(4) ينظر : (النشر 1/ 204) .

(5) أبو عمرو عثمان بن عمر ابن أبي بكر بن الحاجب ، أصولي نحوي ، ت 646هـ ، ينظر : (البلغة 143، بغية الوعاة 2/ 134) . ينظر رأيه في (متن الشافية 1/ 342) .

(6) أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي المقرئ ، الإمام العلامة شيخ المقرئين ، وصاحب كتابي التيسير والمقنع ، ت 444 هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 326 ، غاية النهاية 1/ 503) .

(7) من قوله (فاللام فيها ...) إلى قوله (... لا يدخلها الانحراف) نقله الفضالي بتصرف في (الجواهر المضية 139) .

قالَ مكيٌّ: ((فلا بدَّ في القراءة[1] من إخفاءِ التّكريرِ))[2]، وقالَ: فواجبٌ على القارئِ أنْ يخفيَ تكريرَهُ، ومتى أظهرَهُ فقد جعلَ من الحرفِ المشدّدِ حروفًا/ **11و**/ ومن المخفّفِ حرفين[3]؛ ولهذا قالَ النّاظمُ: كان المحقّقونَ يعدّونَ ذلك عيبًا في القراءةِ[4]، وبذلك قرَأْنا، أيْ: وبالتّحفظِ من ذلك قرَأْنا على جميعِ من قرَأْنا عليهِ، وبهِ نأخذُ[5]، واللهُ الموفّقُ.

قولُهُ: (**وللتَّفشِّي الشِّينُ**).

أيْ: الشّينُ من دونِ سائرِ الحروفِ على الصّحيحِ موصوفةٌ بالتّفشي؛ لأنَّها تنتشرُ ويفشَى صوتُها في مخرجِها منَ الرّيحِ عندَ خروجِها منَ الفمِ حتّى تتصلُ بمخرجِ الظّاءِ.

وأضافَ إليها صاحبُ درِّ الأفكارِ[6] الفاءَ، ومكيٌّ التّاءَ[7]، وحُكِيَ عن بعضِ الضّادُ[8]، والتّحقيقُ أنَّ الضّادَ انْتشرَ بمخرجِهِ، والتّفشي لغةً: الانْبثاثُ[9].

قولُهُ: (**ضَادَاً اسْتَطِلْ**).

---

(1) (ز) : (القراة) .

(2) (الرعاية 236) .

(3) ينظر : (الرعاية 238) .

(4) (ز) : (القراة) .

(5) ينظر : (النشر 1/ 204) .

(6) منظومة ((در الأفكار في القراءات العشر أئمة الأمصار)) للشيخ جمال الدين إسماعيل بن علي الواسطي ، ت في حدود 690هـ . ينظر (غاية النهاية 1/ 176 ، كشف الظنون 1/ 560) .

(7) ينظر : (الرعاية 241-242) .

(8) ينظر : (النشر 1/ 205) .

(9) ينظر : (اللسان / مادة فشا) .

أيْ: اتّصفتِ الضّادُ من دون الحروفِ بالاستطالةِ[1]، فيسمّى مستطيلًا؛ لأنّه استطالَ فامتدَّ مخرجُهُ من أوّل حَافَةِ اللّسانِ إلى آخرِها؛ لأنَّ الاستطالةَ لغةً أبعدُ المسافتينِ، ومن ثَمَّ صعُبَ اللَفظُ بها؛ لِمَا فيها من القوّةِ بالجهرِ والإطباقِ والاستعلاءِ، وغيرُها من الأحرفِ الباقيةِ قصيرةٌ.

فائدة

الفرقُ بينَ المستطيلِ والممدودِ أنَّ الاستطالةَ جرتْ في المخرجِ، والمدُّ جرى في ذاتِ الحرفِ.

فهذا القدرُ المذكورُ في المنظومةِ من المخارجِ والصّفاتِ كافٍ للطالبِ المقتصرِ عليها، محصِّلٌ لغرضِهِ إذا وفقَّهُ اللهُ تَعَالى لفهمِهِ ، ومرشدٌ للمترّقي منها إلى درجةِ الكمالِ، ولله الحمدُ.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ منَ الصّفاتِ المتقدّمةِ متضادّاً ، ولا يجتمعُ متضادان، ومنها غيرُ متضادٍّ، فيمكنُ اجتماعُ صفتينِ فصاعداً في حرفٍ واحدٍ، ومنها ما هَو صفةُ قوةٍ فتقوّي موصوفَها، وصفةُ ضعفٍ فتضعفُهُ.

ومن ثَمَّ انقسمتِ الحروفُ بهذا الاعتبارِ ثلاثةَ[2] أقسامٍ:

- قويّ مطلقًا: وهو ما انفردتْ فيه صفاتُ القوّةِ، ويتفرعُ منه الأقوى.
- وضعيفٌ مطلقًا: وهو ما اجتمعتْ فيه صفاتُ الضّعفِ، ويتشعبُ منه الأضعفُ.
- وقويٌّ من وجهٍ وضعيفٌ من آخرَ: وهو ما اجتمعَ فيه القسمانِ.

فالقويةُ[1] ممّا ذُكِرَ في هذه المقدّمةِ: الجهرُ، والشّدةُ، والاستعلاءُ، والإطباقُ، والصّفيرُ، والتّفشي، والاستطالةُ، والقلقلةُ، والانحرافُ، والتّكرارُ.

(1) (ز) : (بالاستطاله) .

(2) (ز) : (ثلاثه) .

والضّعيفةُ ممّا ذُكِرَ/ **11ظ**/ : الهمسُ، والرّخاوةُ[2]،والاستفالُ، والانفتاحُ، واللينُ، والهويُّ، وهو صفةُ حروفِ المدِّ كما تقدّم.

ولا بأسَ بتوزيعِ الصّفاتِ على الموصوفاتِ:

- **فالهمزةُ**: حرفٌ مجهورٌ شديدٌ، وهما من صفاتِ القوّةِ، ومستفلٌ منفتحٌ، وهما من صفاتِ الضّعفِ، مصمتٌ[3] حلقيٌّ.
- **والهاء**: حرفٌ مهموسٌ، رخو، مستفلٌ، منفتحٌ، مصمتٌ، حلقيٌّ، فهو في نهايةٍ من الخفاءِ.
- **والألف**: مجهورٌ، رخوٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، مصمتٌ، ممدودٌ، ليّنٌ.
- **والعينُ**: مجهورٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، مصمتٌ، بينيٌّ، حلقيٌّ.
- **والغينُ**: مجهورٌ، رخوٌ، مستفلٌ، منفتحٌ، مصمتٌ، حلقيٌّ.
- **والحاءُ**: مهموسٌ، رخوٌ، مستفلٌ، منفتحٌ، مصمتٌ، حلقيٌّ.
- **والخاءُ**: مهموسٌ، منفتحٌ، رخوٌ، مستفلٌ، مصمتٌ، حلقيٌّ.
- **والقافُ**: مجهورٌ، شديدٌ، مستفلٌ، مقلقلٌ، منفتحٌ، مصمت، لهويٌّ.
- **والكافُ**: مهموسٌ، شديدٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، مصمتٌ، لهويٌّ.
- **والجيمُ**: مجهورٌ، شديدٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، مصمتٌ، مقلقلٌ، شجريٌّ.
- **والشّينُ**: مهموسٌ، رخوٌ، متفشٍ، منفتحٌ، مستفلٌ، مصمتٌ، شجريٌّ.
- **والياء**: مجهورٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، مصمتٌ، ممدودٌ، ليّنٌ، شجريٌّ.
- **والضّادُ**: مجهورٌ، مطبقٌ، مستعلٍ، مفخّمٌ، مستطيلٌ، رخوٌ، مصمتٌ، شجريٌّ.
- **واللامُ**: مجهورٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، منحرفٌ، بينيٌّ، مذلقٌ.

---

(1) (ز) : (القويه) .

(2) (ز) : (والرخاوه) .

(3) (ز) : (مصمت) .

- **والنّونُ**: مجهورٌ، بينيٌّ، أغنٌّ، مذلقٌ، منفتحٌ، مستفلٌ.
- **والرّاء**: مجهورٌ، مستفلٌ، منفتحٌ، مفخّمٌ، منحرفٌ، مكرّرٌ، ذلقيٌّ، بينيٌّ.
- **والطّاءُ**: مجهورٌ، شديدٌ، مطبقٌ، مستعلٍ، مفخّمٌ، مقلقلٌ، مصمتٌ، نطعيٌّ، فهو في نهايةٍ من القوّةِ، ومقابلُهُ الهاءُ.
- **والدّالُ**: مجهورٌ، شديدٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، مقلقلٌ، مصمتٌ، نطعيٌّ.
- **والتّاءُ**: مهموسٌ، شديدٌ، مستفلٌ، منفتحٌ، مصمتٌ، نطعيٌّ.
- **والظّاءُ** : مجهورٌ، مطبقٌ، مفخّمٌ، مستعلٍ، رخوٌ، مصمتٌ، لثويٌّ.
- **والذّالُ**: مجهورٌ، رخوٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، مصمتٌ، لثويٌّ.
- **والثّاءُ**: مهموسٌ، رخوٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، متفشٍ على رأي، مصمتٌ، لثويٌّ.
- **والصّادُ**: مهموسٌ، رخوٌ، مطبقٌ، مستعلٍ، مفخّمٌ، مصمتٌ، صفيريٌّ، أسليٌّ.
- **والسّينُ**: مهموسٌ، رخوٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، مصمتٌ، صفيريٌّ، أسليٌّ.
- **والزّايُ**: مجهورٌ، رخوٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، صفيريٌّ، مصمتٌ، أسليٌّ.
- **والفاءُ**: مهموسٌ، رخوٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، متفشٍ على رأي، مصمتٌ، ذلقيٌّ، شفهيٌّ.
- **والباءُ**:/ **12و**/ مجهورٌ، شديدٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، مذلقٌ، مقلقلٌ، شفهيٌّ.
- **والميمُ**: مجهورٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، أغنٌّ، بينيٌّ، مذلقٌ، شفهيٌّ.
- **والواوُ**: وهي خاتمةُ الأحرفِ التّسعة[1] والعشرينَ[2] العربيةِ الأصولِ، مجهورٌ، رخوٌ، منفتحٌ، مستفلٌ، ممدودٌ، مصمتٌ، بينيٌّ، هوائيٌّ.

والله أعلم .

(1) (ز) : (التسعه) .

(2) (ز) : (والعشرون) .

[بَابُ مَعْرِفَةِ التَّجْوِيدِ]

27) ص : (والأَخْذُ بالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لازِمُ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ القُرَانَ آثِمُ)

ش: لَمّا فرغَ المصنِّفُ (رحمه الله تعالى) من ذكرِ مخارجِ الحروفِ وصفاتِها من أركانِ التّجويدِ [شرعَ في بيانِ ما المرادُ بالتّجويدِ] ؟[1]، ولا توجدُ الماهيةُ إلا بعدَ وجودِ الأركانِ.

ومعنى البيتِ: العملُ بالتّجويدِ في القراءةِ[2] لا بدَّ منه شرطٌ لازمٌ محتَّمٌ، لكنِ اختُلِفَ هل الواجبُ تجويدُ كلِّ ما قرأهُ أو ما يجبُ عليه قراءتُهُ كالفاتحةِ؟، وصحّحَ النّاظمُ الأوّلَ، إذ لا وجهَ لوجوبِ تجويدِ بعضٍ[3]دون بعض[4]، نبّهَ عليه في النّشرِ[5].

والتّجويدُ مصدرٌ من جوّدَ يجوِّدُ تجويدًا، والاسمُ منهُ الجودةُ ضدُّ الرداءةِ[6]، يقالُ: جوّدَ فلانٌ في كذا، إذا فعلَ ذلكَ جيّدًا[7]، وسيأتي تعريفُهُ في الاصطلاحِ.

قولُهُ : (مَنْ لم يجوِّدِ القُرآنَ).

(1) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (الجواهر المضية 149) .
(2) (ز) : (القراة) .
(3) (ز) : (البعض) .
(4) (ز) : (البعض) .
(5) ينظر : (النشر 1/ 212) .
(6) (ز) : (الردأة) .
(7) ينظر : (اللسان / مادة جود) .

أيْ: مَنْ لم يصحِّحْ ألفاظَ القراءةِ[1] يكونُ آثمًا في قراءتِهِ، والنّاسُ على ثلاثةِ أقسامٍ: مُحسِنٌ مأجورٌ، أو مُسِيءٌ آثمٌ، أو معذورٌ، فمَنْ قدرَ على تصحيحِ كلامِ اللهِ تعالى باللّفظِ العربيّ الصّحيحِ الفصيحِ وفعلَ ذلك فهو محسِنٌ مأجورٌ.

ومَنْ عدلَ عن ذلكَ إلى اللّفظِ الفاسدِ العجميِّ أو القبطيِّ القبيحِ استغناءً بنفسِهِ، واستبدادًا برأيِهِ وحدسِهِ، واتّكالًا على [ما][2] أَلِفَ[3] من حفظِهِ، واستكبارًا عن الرّجوعِ إلى عالمٍ يوقفُهُ[4] على صحيحِ لفظِهِ، فإنّه مُقصِّرٌ بلا شكٍّ وآثِمٌ مسيءٌ بلا ريبَ، وقد قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: « الدِّينُ النَّصِيحةُ للهِ ولكِتابِهِ ولرَسولِهِ ولأَئِمّةِ المُسلِمينَ وعامَّتِهم »[5] .

وأمّا مَنْ لم يطاوعْهُ لسانُهُ أو لا يجدُ مَنْ يهديهِ إلى الصّوابِ فإنّه معذورٌ، ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ ﴾ [البقرة:٢٨٦]، لكن لا تصحُّ صلاةُ القارئِ خلفَ الأميِّ / **12ظ/** ، وهو منْ لا يحسِنُ القراءةَ، وتكرهُ إمامةُ منْ يلحنُ في القراءةِ[6].

ثُمَّ ينظرُ إنْ كانَ لحنًا لا يغيّرُ المعنى، كرفعِ الهاءِ من ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] صحّتْ صلاتُهُ وصلاةُ منِ اقْتدى بهِ، وإنْ كانَ يغيّرُ، كضمِّ تاءِ ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[الفاتحة: ٧]، أو كسرِها، أو يبدلُ الحرفَ كقولِهِ: الصراط

(1) (ز) : (القراة) .
(2) من (النشر 1/ 211) .
(3) (ز) : (أنف) ، وما أثبته من (النشر 1/ 211) .
(4) (ز) : (يوفقه) ، وما أثبته من (النشر 1/ 211) .
(5) رواه الإمام مسلم من حديث تميم الداريّ **(رضي الله عنه)** في (صحيحه 2/ 225) .
(6) (ز) : (القراة) .

المستقين، أو﴿ ٱلۡحَمۡدُ ﴾بالعينِ ، أو﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ بالتّاءِ، أو﴿ ٱلۡمَغۡضُوبِ ﴾[الفاتحة: ٧] بالحاءِ أو الظّاءِ.

فإنْ كانَ يطاوعُهُ لسانُهُ ويمكنُهُ تعلمُهُ لزِمَهُ ذلك، فإنْ قصّرَ وفاتَ الوقتُ صلّى وقَضَى، ولا يجوزُ الاقتداءُ بهِ، وإنْ لم يطاوعْهُ لسانُهُ أو لم يمضِ منَ الوقتِ ما يمكنُ التّعلمُ فيهِ، فإنْ كانَ في الفاتحةِ فصلاةُ مثلِهِ خلفَهُ صحيحةٌ، وصلاةُ صحيحِ اللّسانِ خلفَهُ كصلاةِ قارئٍ خلفَ أميٍّ، وإنْ كانَ في غيرِ الفاتحةِ صحّتْ صلاتُهُ وصلاةُ مَنْ خلفَهُ، هذا مذهبُنا[1].

28) ص : (لِإنَّهُ بِهِ الإلَهُ أَنزَلا وَهكَذَا مِنْهُ إلينَا وَصَلا)

ش: هذا تعليلٌ لكونِ الأخذِ بالتّجويدِ حتمٌ لازمٌ؛ لأنَّ القرآنَ بالتّجويدِ أنزلَهُ اللهُ تعالى على نبيِّهِ، ووصلَ إلينا بالتّجويدِ من النبيِّ ﷺ على ألسنةِ الرّاسخينَ بالأسانيدِ الصّحيحةِ المتواترةِ، فيجبُ قراءتُه[2] بتصحيحِ ألفاظِهِ[3] وإقامةِ حروفِهِ على الصّفةِ المتلّقاةِ من أئمةِ القراءةِ[4] المتصلةِ بالحضرةِ النّبويةِ الأفصحيةِ[5] العربيةِ[6] التي لا تجوزُ مخالفتُها ولا العدولُ عنها إلى غيرِها[7].

29) ص : (وَهُوَ أَيْضَاً حِلْيَةُ التِّلاوَة وَزِينَةُ الأَدَاءِ والْقِرَاءَةِ)

(1) هذا الكلام نقله الشارح بتصرف عن ابن الجزري ، ينظر : (النشر 1/ 211-212) .
(2) (ز) : (الألفاظ) .
(3) (ز) : (قراته) .
(4) (ز) : (القراة) .
(5) (ز) : (الافصحيه) .
(6) (ز) : (العربيه) .
(7) هذا الكلام نقله الشارح بتصرف عن ابن الجزري ، ينظر : (النشر 1/ 210) .

ش: أيْ والتّجويدُ حليةُ التّلاوةِ وزينةٌ[1] للأداءِ والقراءةِ، وتصديقُهُ ما قالَ النّاظمُ: ولقد أدركْنا شيوخَنا مَنْ لم يكنْ لهُ حُسْنُ صوتٍ ولا معرفةٌ بالأنغامِ إلا أنّهُ كانَ [جيدَ][2] الأداءِ[3] قيّمًا باللّفظِ، فكان إذا قرأَ أطربَ المسامعَ، وأخذَ من القلوبِ بالمجامعِ، وكانَ الخلفُ يزدحمونَ عليه ويجتمعونَ على الاستماعِ إليهِ منَ الخواصِّ والعوامِّ معَ تركِهم جماعاتٍ من ذوي الأصواتِ الحسناتِ عارفينَ بالنّغماتِ والألحانِ؛ لخروجِهم عنِ التّجويدِ والإتقانِ[4]، فكان بذلكَ حليةً للتّلاوةِ وزينةً **/ 13و/** للقراءةِ.

قالَ: وأخبرنِي جماعةٌ من شيوخِي وغيرِهم أخبارًا بلغت[5] [حدَّ][6] التّواترِ عن شيخِهم الإمامِ تقيِّ الدِّينِ محمدٍ بن أحمدَ الصّائغِ المصريِّ(**رحمه الله تعالى)** [7]، وكانَ أستاذًا في التّجويدِ، أنّه قرأَ [8] يومًا في صلاةِ الصّبحِ ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيۡرَ﴾ [النمل:٢٠]، [فقالَ: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾ ، وكرّرَ الآيةَ، فنزلَ

(1) (ز) : (وزين) ، وما أثبته من (النشر 1/ 212) .
(2) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (النشر 1/ 212) .
(3) (ز) : (الادى) .
(4) ينظر : (النشر 1/ 213) .
(5) (ز) : (يبلغ) ، وما أثبته من (النشر1/ 213) .
(6) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (النشر1/ 212) .
(7) أبو عبد الله محمد بن أحمد الصائغ المصري الشافعي ، شيخ زمانه ومسند عصره ، ت 725هـ . ينظر : (غاية النهاية 2/ 65) .
(8) (ز) : (قراء) .

طائرٌ على رأسِ][1] الشّيخِ يسمعُ قراءتَهُ حتّى أكملَها، فنظرُوا إليه فإذا هو هدهدٌ[2].

30) ص : (وَهُوَ إِعْطَاءُ الحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحَقَّهَا)

31) (وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ)

ش: أقولُ هذا تفسيرٌ للتّجويدِ بحسبِ الاصطلاحِ، أيْ: التّجويدُ إعطاءُ القارئِ الحروفَ حقوقَها وترتيبَها مراتبَها منَ الصّفاتِ وما تستحقُّهُ منَ المخارجِ، وردُّ كلِّ حرفٍ من الحروفِ إلى مخرجِهِ.

وأصلُهُ: أنْ يلحقَ النّظيرُ بنظيرِهِ في التّلفظِ وتصحيحِ اللّفظِ عندَ التّركيبِ.

32) ص : (مُكَمِّلاً مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلا تَعَسُّفِ)

ش: أقولُ (**مُكَمِّلًا**) حالٌ من قولِهِ ([**كلٍّ**][3] **وَاحِدٍ**)، أيْ: التّجويدُ ردُّ الحرفِ إلى مخرجِهِ مكمّلَ الهيئاتِ[4] من غيرِ تكلّفٍ ولا تنطعٍ ولا إفراطٍ ولا تفريطٍ يخرجُهُ عن أصلِهِ، بلْ بتلطّفٍ في النّطقِ بالكلامِ على حال صيغتِهِ من غيرِ إسرافٍ ولا تعسّفٍ .

33) ص : (وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلا رِيَاضَةُ امْرِئٍ بِفَكِّهِ)

ش: أيْ ليسَ بينَ القارئِ وبينَ تركِ التّكلفِ والتّعسّفِ إلا أنْ يتأنّى في الكلامِ وأنْ يرخِيَ حنكَهُ؛ ولهذا قالَ النّاظمُ: ولا أعلمُ سببًا لبلوغِ نهايةِ الإتقانِ

(1) زيادة يقتضيها السياق . وما أثبته من (النشر 1/ 213) .

(2) ينظر : (النشر 1/ 213) . وأشار أيضاً إلى هذه الحكاية في كتابه (غاية النهاية 2/ 65) .

(3) زيادة يقتضيها السياق .

(4) (ز) : (الهيات) .

والتّجويدِ ووصولِ غايةِ التّصحيحِ والتّسديدِ مثلَ رياضةِ الألسنِ والتّكرارِ على اللّفظِ المتلّقى من فمِ المحسنِ، وأنتَ ترى تجويدَ حروفِ الكتّابةِ كيفَ يبلغُها الكاتبُ بالرّياضةِ[1] وتوقيفِ الأستاذِ.

ولله درُّ الحافظِ أبي عمرٍو الدّانيِّ حيثُ يقولُ: ليسَ بينَ التّجويدِ وتركِهِ إلا رياضةٌ لِمَنْ تدّبرَهُ بفكّهِ[2]، فلقدْ صدّقَ وبصّرَ وأوجزَ في القولِ وما قصّرَ.

وليس التّجويدُ بتمضيغِ اللّسانِ، ولا بتقعيرِ[3] الفمِ، ولا بتعويجِ الفكِّ/ **13ظ/** ، ولا بترعيدِ الصّوتِ، قراءةً تنفرُ عنها الطّباعُ وتمجُّها القلوبُ والأسماعُ، بل القراءةُ السّهلةُ العذبةُ الحلوةُ اللّطيفةُ التي لا مضغَ فيها، ولا لوكَ، ولا تعسّفَ، ولا تكلّفَ، ولا تخرجُ عن كلامِ العربِ وكلامِ الفصحاءِ بوجهٍ من وجوهِ القراءاتِ والأداءِ[4].

وقدِ اتّضحَ لك بهذه الأبياتِ أنَّ تجويدَ القراءةِ[5] يتوقفُ على أربعةِ أمورٍ:

- أحدها: معرفةُ مخارجِ الحروفِ.
- والثّاني: معرفةُ صفاتِها.
- والثّالث: معرفةُ ما يتجدّدُ لها بسببِ التّركيبِ من الأحكامِ.
- والرّابع: رياضةُ اللّسانِ بذلك وكثرةُ التّكرارِ.

---

(1) (ز) : (بالرياضه) .

(2) ينظر : (التحديد 70) .

(3) (ز) : (بتقعين) ، وما أثبته من (النشر 1/ 213) .

(4) ينظر : (النشر 1/ 213) .

(5) (ز) : (القراة) .

وأصلُ ذلك كلِّهِ وأساسُهُ تلقيهِ من أولي الإتقانِ وأخذُهُ عن العلماءِ بهذا الشأنِ، وإنِ انْضافَ إلى ذلكَ حسنُ الصّوتِ وجودةُ الفكِّ ودرابةُ اللّسانِ وصحةُ الأسنانِ كان كمالًا.

وذكر أبو عمرو الدانيُّ (**رحمه الله تعالى**) بإسنادِهِ إلى ابنِ مجاهدٍ[1] أنّهُ قالَ : اللّحنُ لحنانِ، جليٌّ وخفيٌّ، فالجليُّ لحنُ الإعرابِ، وهو الذي يشتركُ في معرفتِهِ علماءُ القراءةِ[2] وغيرُهم، والخفيُّ تركُ إعطاءِ الحرفِ حقَّه من تجويدِ لفظِهِ ويخلُّ إخلالًا، [و][3] يختصُّ بمعرفتِهِ علماءُ القراءةِ وأئمةُ الأداءِ .

فينبغي للقارئِ أنْ يعرفَ اللّحنَ؛ ليتجنبَهُ، وهذا كمعرفةِ نحوِ السّحرِ؛ ليتجنّبَ، وقد أشارَ إلى ذلكَ الخاقانيُّ[4] في قولِهِ[5]:

فـأوّلُ علْـمِ الـذِّكرِ إتقـانُ حفظِـهِ ... ومعرفـةٌ بـاللّحنِ مِـنْ فِيـكَ إذْ يجـرِي[6]

فكُـنْ عارِفـاً بـاللّحنِ كيمـا تُزيلـهُ ... ومـا للـذي لا يعـرِفُ اللّحـنَ مِـنْ عُـذْرِ

واللهُ أعلمُ .

---

(1) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بـن مجاهـد البغـدادي ، الامـام الاسـتاذ العلامـة المقـرئ صاحب كتاب السبعة ، ت 324هـ . ينظر : (معرفة القراء 2/ 533 ، غاية النهاية 1/ 139) .

(2) (ز) : (القراة) .

(3) زيادة يقتضيها السياق .

(4) أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الخاقاني البغدادي ، الامام المجـود المحـدث ، كان إماماً في قـراءة الكسـائي ، ت 325هــ . ينظـر : (معرفـة القـراء 2/ 554 ، غايـة النهايـة 2/ 320)

(5) هذان البيتان هما الثالـث والعشـرون والرابـع والعشـرون مـن القصـيدة الخاقانيـة . ينظـر: (قصيدتان في تجويد القرآن 21) .

(6) (ز) : (يجر) .

[بَابُ التَّرْقِيقِ]

34) ص : (فَرقِّقَنْ مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرُفِ وَحاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الأَلِفِ)

ش: أقولُ أَخذَ المؤلفُ يذكرُ أموراً مهماتٍ من التّجويدِ يُرْجَعُ إليها، فأَمرَ بترقيقِ الحروفِ المستفلةِ؛ لضَعْفِها، ولا يجوزُ تفخيمُ شيءٍ منها إلا اللامَ من اسمِ اللهِ تَعَالى بعدَ فتحةٍ، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، أو ضمةٍ نحوُ: ﴿أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤] ، وإنّما فُخِّمَ للتّعظيمِ.

فإنْ قيل: لِمَ لَمْ تفخِّمِ السّلامَ؛ لأنّه من أسماءِ اللهِ تَعَالى؟.

قلتُ: نعمْ، من أسمائهِ تَعَالى، لكنَّ الأوَّلَ يدلُّ على الذّاتِ بالمنطوقِ/ **14و**/ ، والفرقُ بينَهُ وبينَ اللاتِ في الوقفِ بالهاءِ معَ عدمِ المنافرةِ، والله أعلم.

ويجبُ تفخيمُ الرَّاءِ المضمومةِ أو المفتوحةِ مطلقًا في أكثرِ الرّواياتِ والسَّاكنةِ في بعضِ الأحوالِ بأنْ تكونَ متطرفةً قد وُقِفَ عليها بالإسكانِ إنْ انفتحَ ما قبلَها أوِ انْضمَّ أو سُكِّنَ ولم يكنْ ياءً ولا مُمَالًا ولا مسبوقًا بكسرةٍ مؤثرةٍ ، وذلك نحو :﴿نَهَر﴾ نَهَر [البقرة: ٢٤٩]، ﴿دُسُر﴾ [القمر:١٣]، و﴿ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١] .

والحروفُ المستفلةُ ما عدا[1] المستعلية، وقد تقدّمتْ، وكلُّها مفخَّمةٌ لا يُستثنَى شيءٌ منها في حالٍ من الأحوالِ.

قولُهُ : (**وَحاذِرَنْ تفخِيمَ لفْظِ الألِفِ**)

(1) (ز) : (عدي) .

لّما أمرَ بترقيقِ الحروفِ المستفلةِ دخلتِ الألفُ في ذلك، وإنّما نبّهَ علِيها؛ لانفتاحِ الفمِ عندَ التَّلفُّظِ بها، وذلك يؤدِي إلى تسمينِ الحروفِ، أيْ: حذِّرْ وتحذَّرْ من أنَ تفخِّمَ الألفَ عندَ التّلفُّظِ بها، وأطلقَ؛ لِمَا سيأْتِي.

والصّحيحُ أنّها لا تُوصَفُ بترقيقٍ ولا تفخِّيمٍ، بلْ بحسْبِ ما تقدَّمَها، فإنْ كانَ مفخَّماً كحروفِ الاستعلاءِ فُخِّمتْ ، وإنْ كانَ مرقَّقاً كغيرِها رُقِّقتْ، ولا تفعلْ كما يفعلُ بعضُ الأعاجمِ، وهو التّفخيمُ مطلقًا؛ ولهذا أطلقَ بعضُ أئمةِ الأداءِ ترقيقَها؛ لأجلِ التّحذيرِ ممّا يفعلونَهُ من المبالغةِ في لفظِها إلى أنْ يصيّرَها كالواوِ؛ ولذا فعلَ النّاظمُ هنا كما فعلُوا، ولم يتعرضْ لحكمِ التّفخيمِ.

وبعضُ المتأخرينَ نصَّ على ترقيقِها بعدَ الحروفِ المفخّمةِ، وردَّ عليهِ المحقّقونَ من معاصريهِ، فلا يُتمسّكُ ببعضِ كتبِ التّجويدِ التي أهملَ مصنِّفُوها فيها التّصريحَ بذكرِ تفخيمِ الألفِ[1].

35) ص : (وَهَمْـزُ ٱلْحَمْـدُ ، أَعُـوذُ ، إِهْدِنَا اللهُ ، ثُـمَّ لامِ لِلّـهِ ، لَـنَـا)

ش: أيْ وليرقّقِ القارئُ الهمزةَ إذا ابتدأَ بها من [كلٍّ][2] كلمةٍ، فيلفظُ بها سلسةً في النّطقِ سهلةً في الذّوقِ، وليتحفّظْ من تغليظِ النّطقِ بها، لا سيّما إذا أتى بعدَها ألفٌ، نحوُ: ﴿ءَاتَى﴾ [البقرة:١٧٧] ، و﴿ءَايَـٰتِ﴾ [البقرة:٩٩] ، و﴿ءَامَنَ﴾ [غافر:٣٠] .

(1) نقله الشَّارح عن ابن الجزري بتصرف . ينظر : (النشر 1/ 215) .

(2) زيادة يقتضيها السياق .

فـإنْ جـاءَ بعـدَها حـرفٌ مغلَّـظٌ كـانَ الـتّحفُّظُ أوكـدَ، نحـو:﴿ ٱللَّهِ ﴾ [الفاتحــة:١] ، ﴿ ٱللَّهُمَّ ﴾ [آل عمــران:٢٦]، أو مفخَّــمٌ، نحــوُ:﴿ ٱلطَّلَقُ ﴾ [البقرة:٢٢٩]، و﴿ ٱصْطَفَىٰ ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿أَصْلَحَ[1] ﴾ [البقرة: 182].

فإنْ كانَ حرفًا مجانسها أو مقاربها / **14ظ/** كانَ التّحفظُ بسهولتِها أشـدَّ وترقيقُهـا أوكـدَ، نحـوُ: ﴿ ٱهْدِنَا ﴾ [الفاتحـة:٦] ، ﴿أَعُوذُ ﴾ [البقـرة:٦٧]، ﴿أَعْطَىٰ ﴾ [طه: ٥٠] ، ﴿أَحَطتُ ﴾ [النمـل:٢] ،﴿أَحَقُّ﴾ [البقـرة:٢٢٨]، فكثيرٌ منَ النّاسِ ينطقُ في ذلكَ كالمتهوع [2] ، أو أتَى بعـدَها حـرفٌ يليـهِ حـرفٌ مقاربُها، نحو:﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ [الفاتحة:٢]، وليحقّقْها أيضًا.

ويُحْتَرَزُ فيها[3] عن أمرينِ:

- أحدهما: ما يفعلُهُ بعضُ القرّاءِ إذا وصلَها بما قبلَها من تخفيفِ اللّفظِ بها وتليينِهِ، ويغفلُ عن مراعاةِ الجهرِ الذي فيها، فيشوبُها شيءٌ من اللّينِ، وذلك لا يجوزُ.
- والثّاني: أنْ تُجْعَلَ[4] كالهاءِ[5]، وقُرِئَ شاذًّا بإبدالِها هاءً [1].

(1) (ز) : (اصطلح) ، وليس له نظير في المصحف ، والصّواب ما أثبته ، ينظر : (النشر1/ 216) .

(2) نقله الشّارح عن ابن الجزري بتصرف ، ينظر : (النشر 1/ 216) .

(3) أي في الهمزة .

(4) (ز) : (يجعل) .

(5) من قوله (ويحترز ...) إلى (... بإبدالها هاءً) نقله الفضالي في (الجواهرالمضية 178) .

ومثّلَ النّاظمُ بأربعةِ أمثلةٍ لها، بنوعينِ من الاسمِ، وهما: العلمُ، والصّفةُ[2]، وبنوعينِ من الفعلِ، وهما: المضارعُ والأمرُ.

قولُهُ : (**ثُمَّ لامِ للهِ لَنَا**) تتمّةٌ لِمَا بعدَهُ .

36) ص : (ولْيَتَلَطَّفْ ، وَعَلَى اللهِ ، وإ لا الضّ][3] والمِيمُ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ)

ش: أيْ ورقّقِ اللامَ نحوُ:﴿ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة:٢]، ﴿ لَنَآ ﴾ [البقرة:٣٢]، لا سيَّما إذا جاورتْ حرفَ تفخيمٍ نحوُ:﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾ [الكهف:١٩]، ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران:١٢٢]، ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء:٥]، و﴿ ٱللَّطِيفُ ﴾ [الأنعام:١٠٣]، ﴿ ٱخْتَلَطَ ﴾ [الأنعام:١٤٦]، و﴿ لَسَلَّطَهُمْ ﴾ [النساء:٩٠] ، ونحو: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٧] ، وهو المشارُ إليهِ بقولِهِ: (**ولا الضّ**[4]) ، فاختصرَ الكلمةَ لضرورةِ الوزنِ.

ومثّلَ النّاظمُ لها بخمسةِ أمثلةٍ، أيْ: سواءٌ كانتْ في اسمٍ ظاهرٍ أو مضمرٍ فيه حرفُ تفخيمٍ أو لا، فُخِّمَ لعارضٍ أو لأصالةٍ، أو في فعلٍ.

وإذا سكِّنتِ اللامُ وأَتَى بعدَها نونٌ فليُحْرَصْ على إظهارِها مع رعايةِ السّكونِ، نحو: ﴿ جَعَلْنَا ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وسيأتي ذلك[5].

---

(1) قرأ بها أبو السِّوارِ الغنويُّ ، ينظر:(المحتسب 1/ 114 ، إعراب القراءات الشّاذة 1/ 94 ، البحر المحيط 1/ 23) .

(2) (ز) : (والصفه) .

(3) (ز) : (ولض) ، وما أثبته من (المقدمة الجزرية / 19) .

(4) (ز) : (ولض) .

(5) ينظر شرح البيت (47) .

تنبيهٌ

لا خلافَ بينَ القرَّاءِ فيما قلْناهُ، وهو ترقيقُ اللامِ سواءٌ تحرّكتْ أو سكِّنتْ إلا ما انْفردَ به ورشٌ[1] عن نافعٍ من طريقِ المصريينَ عنه في[2] تغليظِ اللامِ المفتوحةِ إذا وليتْ طاءً أو صادً أو ظاءً، تحرّكتْ هذه الثّلاثةُ بالفتحِ أو سكِّنتْ، نحوُ: ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة:٣] ، و﴿ فَيُصْلَبُ ﴾ [يوسف:٤١] ، و ﴿ بِظَلَّٰمٍ ﴾ [آل عمران:١٨٢] ، و﴿ ٱلطَّلَٰقَ ﴾ [البقرة:٢٢٧]، ﴿ مُّعَطَّلَةٍ ﴾ الحج:٤٥]، وما كان مثلَهُ[3]، وتقدّمَ الكلامُ على لامِ اسمِ اللهِ تَعَالى.

قولُهُ: (**والميمُ من مَخْمصةٍ ومِنْ مَرَضْ**).

اعلمْ أنَّ الميمَ حرفٌ أغنٌّ، وتظهرُ غنّتُهُ من الخيشومِ إذا كانَ مُدغمًا أو مُخفًى[4] كما تقدّمَ.

ويعني هنا : أذا أتَى الميمُ محرَّكًا فليُنْطقْ بهِ [5] سهلًا، وليُحذرْ من تفخيمِهِ، نحوُ: ﴿ مَّرَضٌ ﴾ [البقرة:١٠] ، ﴿ مَرْيَمَ ﴾ [البقرة:٨٧] ، ولا سيّما إذا أتى بعدَ حرفٍ مفخَّمٍ أو قبلَهُ ، نحو:﴿ مَخْمَصَةٍ ﴾ [المائدة:٣] ، ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ ﴾ [البقرة: ٧٤] .

---

(1) أبو سعيد عثمان بن سعيد بن عبد الله القبطيّ المصريّ الملقب بـ ورش ، شيخ المقارئ المصرية في زمانه ، ت 297 هـ ، ينظر : (معرفة القراء 1/ 323 ، غاية النهاية 1/ 502) .

(2) (ز) : (من) .

(3) نقله الشَّارح عن ابن الجزري ، ينظر : (النشر 2/ 111 – 112) .

(4) (ز) : (مخفا) .

(5) (ز) : (بها) .

فإنْ / 15و/ أتَى بعدَهُ ألفٌ كانَ التّحرزُ مـنَ التّفخـيمِ آكـدَ، فكـثيرٌ مـا يجري على الألسنةِ خصوصًا الأعاجمُ، نحـو:﴿ مَـٰلِكِ ﴾ [الفاتحـة:٤]، ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ ﴾ [البقرة: ٤] ، وسيأتي بقيةُ أحكامِها.

37) ص : (وَبـاءِ بـَرقٍ ، بَاطـلٍ ، بهِـم ، بـِذِيْ وَاحْـرِصْ علـى الشِّـدَّةِ والجهْـرِ الّـذِيْ)

38) (فِيهـا وَفِي الحِـيمِ كـ : حُـبٍّ ، الصَّـبْرِ رَبـوَةٍ ، اجْتُـثتْ ، وحَـجٍّ ، الفَجْـرِ)

ش: قولُهُ (وَبَاء) إلى (بِذِي) إلى ها هنا حذّرَ منَ التّفخيمِ، أيْ: رقِّقِ الباءَ إذا أتَى بعدَها حرفٌ مفخّمٌ، نحوُ:﴿ بطَلَ ﴾[الأعراف:١١٨]، [و][1]﴿ بَغَىٰ ﴾[ص: ٢٢] و﴿ بَصَلِهَا ﴾[البقرة:٦١] ، و﴿ بَلْ طَبَعَ ﴾[النساء:١٥٥] عندَ مَنْ أدغمَ.

فإنْ حالَ بينهما ألفٌ كانَ التّحفظُ بترقيقِها أبلغَ، نحو: ﴿ وَبَاطِلٌ [2] ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، و﴿ بَـٰغٍ ﴾[البقرة:١٧٣]، و﴿ الأَسْبَاطِ ﴾[البقرة:١٣٦]، فكيفَ إذا وليها حرفانِ مفخّمانِ ، نحو: ﴿ بَرْقٌ ﴾ [البقرة: ١٩] ، و﴿ ٱلْبَقَرَ ﴾ [البقرة: ٧٠].

وليُحذَرْ[3] في ترقيقِها من ذهابِ [شدَّتِها][4] كما يفعلُهُ كثيرٌ من المغاربةِ، لا سـيَّما إذا وليهـا حـرفٌ خفـيٌّ، نحـو:﴿ بِهِمْ ﴾[البقرة:١٥]، و﴿ بِهِۦ ﴾[البقرة:٢٢]، و﴿ بِهَآ ﴾ [البقرة:٩٩] ، و﴿ بَـٰلِغَ ﴾[المائدة:٩٥] ، و﴿ بَـٰسِطٌ ﴾[الكهف:١٨] ، و﴿ بَارِئِكُمْ ﴾

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) (ز) : (باطل) .

(3) (ز) : (يتحذر) . وما أثبته من (النشر 1/ 216) .

(4) زيادة يقتضيها السياق . وما أثبته من (النشر 1/ 216) .

[البقرة:٥٤] ،أو وليها حرفٌ ضعيفٌ، نحو: ﴿بِثَلَٰثَةِ ﴾[آل عمران:١٢٤]، و﴿بِذِي ﴾ [النساء:٣٦] ، و﴿بِسَاحِرِهِمْ ﴾ [الصافات:١٧٧][1].

ومثّلَ النّاظمَ لكلِّ نوعٍ بمثالٍ، وقدّمَ الأَوْلى فالأَوْلى.

قولُهُ: (**واحرصْ على الشِّدَّةِ والجهْرِ الّذِيْ فِيها وَفي الجِيمِ... إلى آخرِهِ**).

أي: إذا سكِّنتْ الباءُ فاحْرَصْ على إظهارِ الجهرِ والشِّدّةِ التي فيها، فإنّهما من صفاتِها، وتقدَّمَ تفسيرُهما، مثلُ:﴿حُبُّ ﴾[آل عمران:١٤]، و﴿الصَّبْرِ ﴾ [البقرة:٤٥]، [و] [2] ﴿فَٱنصَبْ ﴾[الشرح: ٧] ، و ﴿فَٱرْغَب ﴾[الشرح: ٨] ، و ﴿رَبْوَةٍ ﴾ [المؤمنون:٥٠] .

قالَ الإمامُ شريحٌ: فإنّ القرّاءَ قد يغلطُونَ إذا نطقُوا بالباءِ، فيلفظُونَ بها رخوةً، وذلك لا يجوزُ، فإنَّهُ لم يختلفْ أحدٌ من أهلِ العربيةِ أنَّ الباءَ شديدةٌ[3]، انتهى.

وقد يبالغُ قومٌ في تحقيقِها والمحافظةِ على شدَّتِها، فيخرجُونَها عن حدِّها ويقبحون لفظَها، وذلك أيضاً محذورٌ منه، وخيرُ الأمورِ أوسطُها.

والجيمُ أيضًا إذا سكِّنتْ فيجبُ الاحترازُ عن جهرِها وشدّتِها، نحو: ﴿ٱجْتَمَعُواْ ﴾[الحج:٧٣]، و﴿ٱجْتُثَّتْ ﴾[إبراهيم:٢٦]، و﴿اجْتَنِبُوْا ﴾[النحل:٣٦]،

(1) نقله الشارح عن ابن الجزري ، ينظر : (النشر 1/ 216) .
(2) زيادة يقتضيها السياق .
(3) ينظر : (النشر 1/ 218) .

و﴿ خَرَجْتَ ﴾ [البقرة:١٤٩]،و﴿ يَجْرِي ﴾[الرعد:٢]، و﴿ يَجْثَرُونَ ﴾ [المؤمنون:٦٤]، و﴿ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وكذلك إذا كانتْ مشدَّدةً، نحو:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران:٩٧]، و﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾[الأنعام:٨٠]، و﴿ حَآجَّهُۥ ﴾[الأنعام:٨٠]، لا سيَّما نحو:﴿ لُّجِّيٍّ [1] ﴾ [النور: ٤٠] ، و﴿ يُوَجِّههُّ ﴾[النحل: ٧٦]؛ لأجلِ مجانسةِ الاسمِ الياءَ وخفّةِ الهاءِ خصوصًا إذا كانَ ساكنًا بعدَهُ زايٌ، نحو: ﴿ رِجْزًا ﴾[البقرة:٥٩]، أو سينٌ نحو: ﴿ رِجْسًا ﴾ [التوبة: ١٢٥] ، أو حاءٌ نحو: ﴿ وَمَا يَجْحَدُ ﴾[العنكبوت:٤٧]، أو دالٌ نحو: ﴿ مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ [يس:٥١] .

فالحاصلُ أنَّه يجبُ أنْ يتحفَّظَ بإخراجِها من مخرجِها، فرُبَّما أُخْرِجَتْ /15ظ/ من دونِ مخرجِها، فينتشرُ بها اللّسانُ فتصيرُ ممزوجةً بالشّينِ كما يفعلُهُ كثيرٌ من أهلِ الشّامِ ومصرَ، وربّما نبا اللّسانُ بها، فأخرجَها ممزوجةً بالكافِ كما يفعلُهُ بعضُ النّاسِ، وهو موجودٌ كثيرًا في بوادي اليمنِ[2].

39) ص : ([وَبِيِّنَنْ][3] مُقَلْقِلاً إِنْ سَكَنَا وإِنْ يكُنْ في القُفْ كَانَ أَبْيَنَا)

ش: أقولُ حروفُ القلقلةِ خمسةٌ كما تقدَّمَ [في] [4] (قُطْبُ جَدٍ)، وحكمُها إذا سكِّنتْ يجبُ التّحفظُ ببيانِها لاجتماعِ الشِّدَّةِ والجهرِ فيها بأنْ تقلقلَ

(1) (ز) : (كجي) .
(2) نقله الشارح عن ابن الجزري ، ينظر : (النشر 1/ 217 – 218) .
(3) (ز) : (وبيِّناً) ، وما أثبته من (المقدمة الجزرية / 19) .
(4) زيادة يقتضيها السياق .

اللّسانَ عندَ وقفِهِ عليها؛ لشدّةِ ضغطِ صوتِها حتّى يشبهَ النّبرةَ، لكنَّ القلقلةَ[1] فيها متفاوتةٌ.

فإذا وقفتَ على مقلقلٍ متطرفٍ، مثل:﴿ تَوَّابٌ ﴾ [النور:١٠]،﴿ مُحِيطٌ ﴾ [البقرة:١٩] ،﴿ مَّجِيدٌ ﴾ [هود:٧٣]، ﴿ إِن يَسۡرِقۡ ﴾ [يوسف:٧٧]، ﴿ وَمَن يَخۡرُجۡ ﴾[النساء:١٠٠] فتبيّنُ القلقلةَ من غيرِ تشديدٍ ولا مشابهٍ أنه أكثرُ ممّا إذا سكّنتَ حرفًا مقلقلًا غيرَ متطرفٍ، مثل: ﴿ أَبۡوَٰبَ ﴾[الأنعام:٤٤]، و﴿ يَجۡعَلُونَ ﴾ [البقرة:١٩] ، و ﴿ يَدۡرَءُونَ ﴾ [الرعد:22]، و﴿ اقۡصِدۡ ﴾[لقمان:١٩] ، وإليهِ الأشارةُ بقولِهِ: (وإنْ يكُنْ في الوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا)، وقد تقدّمَ ذلكَ.

40) ص : (وَحَاءَ حَصْحَصَ ، أحطْتُ ، الحقُّ وَسِينَ مُستقِيمِ ، [يَسْطُو ، يَسْقُو][2])

ش: أيْ ويجبُ على القارئِ أنْ يرقّقَ الحاءَ ويبيّنَها إذا جاورَها حرفُ استعلاءٍ، نحو:﴿ أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ ﴾ [النمل:٢٢] ، و﴿ مِنَ ٱلۡحَقِّ ﴾[البقرة:٢١٣]، و﴿ جَآءَ ٱلۡحَقُّ ﴾[التوبة:٤٨]؛ لأنّها حرفٌ مهموسٌ، فإنِ اكتنفَها حرفُ استعلاءٍ كانَ ذلك أوجبَ، نحو:﴿ حَصۡحَصَ ﴾ [يوسف: ٥١] ؛ ولهذا قدّمَهُ في التّمثيلِ.

(1) (ز) : (القلقله) .

(2) (ز) : (يسطوا يسقوا) ، وما أثبته من (المقدمة الجزرية / 19) .

فَرْع

ويجبُ العنايةُ[1] بإظهارِها إذا وقعَ بعدها مجانسُها أو مقاربُها من حروفِ الحلقِ ساكنًا كانَ أو متحرّكًا، ولا سيّما إذا سكِّنتْ الحاءُ، نحو: ﴿ فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ ﴾ [الزخرف:٨٩] ، و﴿ سَبِّحْهُ ﴾[الإنسان:٢٦]، فكثيرًا ما يقلِبُونها في الأداء[2] عينًا ويدغِمُونها.

وكذلك يقلبونَ الهاءَ في﴿سَبِّحْهُ﴾ حاءً؛ لضعفِ الهاءِ وقوّةِ الحاءِ ويدغمونها وينطقونَ بحاءٍ مشدّدةٍ، وكلُّ ذلك لا يجوزُ إجماعًا[3]؛لأنَّ حروفَ الحلقِ لا يدغمُ منها شيءٌ إلا ما تماثلَ في اللفظِ لا غيرَ لقلّتِها.

قولُهُ: (**وَسِينَ مُستقِيمِ ... إلى آخرِهِ**).

أيْ: يتعَّينُ على المجوّدِ أنَّ يبيّنَ همسَ السّينِ وينعمُ بيانها وصفيرَها، ويُخلِّصَ لفظَها من الجهرِ وإلا انقلبتْ زايًا؛ لِمَا بين الزّاي والسّينِ منَ المشابهةِ، وذلك نحو:﴿ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[البقرة:١٤٢]،و﴿ نَسْتَعِينُ ﴾[الفاتحة:٥]، و﴿ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف:٢٩] [4] /**16و**/ .

---

(1) (ز) : (العنايه) .

(2) (ز) : (الادي) .

(3) نقله الشارح عن ابن الجزري ، ينظر : (النشر 1/ 218) .

(4) من قوله (أي : يتعين ...) إلى (... وچ ئو چ) نقله الفضالي في (الجواهر المضية 189) ونسبها إلى بعضهم .

وكذلك إذا أتى قبلَها[1] قافٌ، نحو:﴿ أَقْسَطُ ﴾ [البقرة:٢٨٢] أو بعدَها[2]، نحو: ﴿يَسْقُونَ ﴾[القصص:٢٣] خصوصًا إذا أتى بعدَها حرفُ إطباقٍ فيجبُ الاعتناءُ ببيانِ انفتاحِها وانسفالِها؛ لئلا تجذبَها[3] قوةُ حرفِ الإطباقِ أو القافِ فتقلبها صادًا، نحوُ:﴿يَسْطُونَ[4] ﴾ [الحج: ٧٢] ، و﴿مَسْطُورًا ﴾[الإسراء: ٥٨].

(1) (ز) : (قبله) .

(2) (ز) : (بعده) .

(3) (ز) : (يجدبها) .

(4) (ز) : (يسطوا) .

[بَابُ أَحكَامِ الرَّاءاتِ]

41) ص : (وَرَقِّقِ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَاكَ بَعْدَ الكَسْرِ حَيْثُ سكَنَتْ)

ش: أقولُ لا شكَّ أنَّ الرّاءَ قدِ انفردَ من دونِ الحروفِ بكونِهِ مكرّرًا، وهو صفةٌ لازمةٌ له؛ لغلظِهِ، قالَ سيبويه[1]: ((إذا تكلّمتَ بها خرجتْ كأنَّها مضاعفةٌ))[2]، وقدِ استوفينا الكلامَ عليها قبلَ ذلكَ.

والمقصودُ هنا أنَّها إذا كانتْ مكسورةً ترقّقُ عندَ السّبعةِ، هذا في حالةِ الوصلِ ، وفي حالةِ الوقفِ تفخّمُ ، نحوُ: ﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ﴾[العصر:١] ،﴿ وَٱلۡفَجۡرِ ﴾[الفجر:١] [3] ، ويفهمُ هذا القولُ من قولِهِ: (كُسِرَتْ) فإنَّها في حالةِ الوقفِ ساكنةٌ[4]؛ ولهذا قالَ الشاطبيُّ[5]:

وَتَرْقِيقُهَا مَكْسُورَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ وتفْخِيمُهَا في الوقْفِ أجمعُ أَشْمُلا

---

(1) (الكتاب 1/ 336) .

(2) (ز) : (مضاعفه) .

(3) جاء في الحاشية : ((إنما فخمت في نحو : ﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ﴾ [العصر:١] ،﴿ وَٱلۡفَجۡرِ ﴾ [الفجر:١] حرصًا على تفخيم حرف الاستعلاء الذي قبلها، فإنّ ترقيقها يؤدي إلى ترقيقه، وهو لا يجوز؛ ولذا ترقق في ﴿ ٱلسِّحۡرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] في الوقف؛ لأن ليس قبلها حرف مستعل ولا شديد بخلاف ﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ﴾ فإن قبلها حرف استعلاء ، وبخلاف ﴿ وَٱلۡفَجۡرِ ﴾ فإن قبلها حرف شديد مجهور)).

(4) (ز) : (ساكنه) .

(5) ينظر : (حرز الأماني 57) .

نعمْ، إذا كانَ قبلَها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ[1] أو حرفٌ مُمالٌ ووقِفَ عليها بالسّكونِ العاري منَ الإشمامِ والرّومِ فإنَّها تُرقَّقُ اتفاقًا، نحوُ:﴿قَدَّ قُدِرَ ﴾[القمر:١٢] ونحـــوُ: ﴿مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[المائـــدة: ١٩] ، و﴿مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴾[آل عمـــران: ١٩٣] بالإمالةِ.

قولُهُ : (**كذاكَ بعدَ الكَسْرِ حيْثُ سكَنَتْ**).

أيْ : ورقِّقِ الرّاءَ السّاكنةَ لغيرِ الوقفِ سكونًا لازمًا كـ: ﴿ شِرۡعَةً ﴾ [المائدة: ٤٨] ، و﴿ مِرۡيَةٖ ﴾[هود: ١٧]، و﴿ فِرۡعَوۡنَ ﴾[البقرة:٤٩]، أو عارضًا كـ: ﴿ ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ ﴾[التوبة:٨٠]، ﴿ فَٱنتَصِرۡ ﴾[القمر:١٠]، ﴿ وَأَبۡصِرۡ ﴾ [مريم:٣٨]، متوسطةً ومتطرفةً كهذه المُثلِ وصلًا ووقفًا إنْ كان قبلَها كسرةٌ متصلةٌ لازمةٌ وليس بعدَها حرفُ استعلاءٍ متصلٌ مباشرٌ غيرُ مكسورٍ، وستأتي فائدةُ هذه القيودِ، وقولُنا:

(لغيرِ الوقفِ) احترازًا من الرّاءِ التي نبّهتُ عليها بـ(نعمْ).

42) **مـ : (إنْ لَمْ تكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلا أَوْ كَانتِ الكَسْرَةُ لَـيْسَتْ أَصْلا)**

شـ: أيْ ترقّقُ الرّاءُ إذا سكِّنتْ وكانَ ما قبلَها مكسورٌ، اللهم إلا أنْ يأتيَ بعدها أحدُ حروفِ الاستعلاءِ السّبعةِ: الخاءُ، والغينُ، والقافُ، والضّادُ، والطّاءُ، والظّاءُ، والصّادُ، فإنَّ القرّاءَ يفخّمونَها حينئذٍ بالقيودِ المتقدِّمةِ.

(1) (ز) : (ساكنه) .

وفي القرآنِ منها ثلاثةٌ في أصلِ السّبعةِ خلا عن ورش /16ظ/، نحوُ: ﴿مِن كُلِّ فِرْقَةٍ﴾[التوبة:١٢٢]، و﴿فِي قِرْطَاسٍ﴾[الأنعام:٧]، و﴿بِالْمِرْصَادِ﴾[الفجر:١٤]، و﴿إِرْصَادًا﴾ [التوبة: ١٠٧] [1].

واحترزتُ بـ: (متصلٍ) عن ﴿وَلَا تُصَعِّرْ[2] خَدَّكَ﴾[لقمان:١٨]، و﴿أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾[نوح:١] ، و﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا﴾[المعارج:٥]، فإنّها مرقّقةٌ لعدمِ اتصالِ حرفِ الاستعلاءِ، و(مباشرٍ وبغيرِ مكسورٍ)[3] عن ﴿فِرْقٍ﴾[الشعراء:٦٣] فإنّ فيهِ خلافًا، وسيأتِي.

قولُهُ: (**أَوْ كائتِ الكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلا**).

أيْ: وترقّقُ بالشّرطِ المذكورِ إلا إذا كانتِ الكسرةُ قبلَ الرّاءِ عارضةً متصلةً، نحو:﴿ٱرْكَبُوا۟﴾[هود:٤١]، ﴿ٱرْجِعُوٓا۟﴾[يوسف:٨١] في الابتداءِ، أو منفصلةً بكلمةٍ أخرى ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾[النور:٥٠]، ﴿إِنِ[4] ٱرْتَبْتُمْ﴾ [المائدة:١٠٦]، ﴿يَـٰبُنَىَّ

(1) ينظر : (التيسير 52) .

(2) (ز) : (تصاعر) . بالألف بين الصّادِ والعينِ ، وهي قراءةُ نافعٍ وأبي عمروٍ وحمزةَ والكسائيِّ وخلفٍ ، والباقون بغير ألف ، ينظر : (التيسير 143) .

(3) جاء في الحاشية : ((قوله ومباشر معطوف على قوله بمتصل ، أي احترزت بمباشر وغير مكسور فيما تقدم عن ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭽ[الشعراء:٦٣] فإن حرف الاستعلاء ، وهو القاف مكسور ، فعدم كسره شرط في الاتفاق على التفخيم كما تقدم ، وإنما شرط في حرف الاستعلاء الاتصال والمباشرة ؛ لأن أحدهما لا يغني عن الآخر ، فإن الاتصال أن يكونا في كلمة ، والمباشرة أن لا يفصل بينهما فاصل من حروف الكلمة)) .

(4) (ز) : (أم) .

ٱرۡكَب ﴾ [هود:٤٢]، ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴾[المؤمنون:٩٩] وصلًا، ووجهُ منعِ حرفِ الاستعلاءِ الترقِيقَ كراهةُ الصّعودِ منَ التّسفلِ، وهو التّرقيق، ووجهُ اتّصالِ الكسرةِ ولزومِها تقويةُ السببِ؛ لتتمكنَ من إخراجِها عن أصلِها.

43) ص : (والخُلْفُ في فِـرْقٍ لِكَسْرٍ يُوجَدُ وَأَخْـفِ تـكـْـرِيـرًا إذا تُشَـدِّدُ)

ش: أيْ وقعَ الخلافُ في ﴿ فِرۡقٍ كَٱلطَّوۡدِ ﴾ [الشعراء: ٦٣] ؛ لأنَّ فيهِ وجهين: التّرقيقَ: وبهِ قطعَ مكيٌّ[1] والصقليُّ[2] وابنُ شريحٍ[3]، وادّعَوا فيهِ الإجماعَ.

- والتّفخيمَ: وبهِ قطعَ في التّيسيرِ[4]. وإنّما وقعَ فيهِ الخلاف؛ لأجلِ وجودِ كسرِ حرفِ الاستعلاءِ، فمَنْ رقّقَ قابلَ المانعَ بضعفِ الكسرِ، ومَنْ فخّمَ غلّبَ المانعَ بقوتِهِ على ضعفِ الكسرِ.

قولُهُ: (وَٱخْفِ تكريرًا إذا تُشدِّدُ).

قد تقدّمَ أنَّ في الرّاءِ تكريراً بقدرِ رائينِ[5]، وفي هذا المحلِّ ذكَرَ أنَّ التّكرارَ يتعينُ أنْ يُخفى، إذا جاءتِ الرّاءُ مشددَّةً إخفاءً قليلًا بحيثُ لا يحصلُ من التّكرارِ ترعيدُ اللّسانِ بها المرّةَ بعدَ المرّةِ، كما هو مذهبُ المحقّقينَ[1].

---

(1) ينظر : (الرعاية 332 ، التبصرة 140) .

(2) عبد الرحمن بن عتيق بن خلف بن الفحام الصقليّ ، صاحب كتاب التجريد لبغية المريد ، أحد المحققين في علم القراءات ، ت 516هـ . ينظر : (معرفة القراء 2/ 909 ، غاية النهاية 1/ 374).

(3) أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد الرعيني الإشبيلي الأستاذ المحقق مؤلف الكافي والتذكير في القراءات السبع ، ت 476هـ . ينظر : (غاية النهاية 1/ 344) . ينظر رأيه في كتابه (الكافي في القراءات السبع 73) .

(4) ينظر : (التيسير 52) .

(5) (ز) : (رأين) .

وقيلَ: يبالغُ في إخفاءِ تكريرِها مشدّدةً، فيُأتى بها شبيهةً بالظّاءِ، وذلك خطأٌ لا يجوزُ، فيجبُ أنْ يُلفظَ بها مشدّدةً تشديدًا ينبو[2] بها[3] اللّسان نبوةً واحدةً وارتفاعًا واحدًا من غيرِ مبالغةٍ في الإخفاءِ ولا في التّكرارِ ، نحو:﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[الفاتحة:٣] ، ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ ﴾[الأعراف:١٤٣] ، فالحاصلُ أنَّ للرّاءِ ثلاثةَ[4] أحوالٍ: الفتحة، والتّرقيق، وإخفاء التّكريرِ المحضِّ.

تنبيهٌ

يجبُ التّحرزُ حالَ ترقيقِها من تحوّلِها تحوّلًا يذهبُ أثرَها وينقلُ لفظَها عن مخرجِها كما يعانيهِ بعضُ الغافلينَ.

(1) ينظر : (الرعاية 236 ، التحديد 153) .

(2) (ز) : (ينبوأ) .

(3) (ز) : (به) .

(4) (ز) : (ثلاثه) .

[بَابُ التفخيمِ]

44) **ص : (وَفَخِّمِ اللامَ مِنِ اسْمِ اللهِ عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كـ : عَبْدُ اللهِ)/17و/**

ش: أيْفخّمِ اللامَ عندَ القرَّاءِ مِنِ اسمِ اللهِ إذا جاءتْ بعدَ فتحةٍ محقّقةٍأو ضمةٍ، نحوُ : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾[مريم:٣٠] ، ﴿ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾[التوبة: ٦]

وقولُنا:(بعدَ فتحةٍ محقّقةٍ) احترازًا من الفتحةِ المخفيةِ بالإمالةِ كـ:﴿ نَرَى اللَّهَ ﴾[البقرة:٥٥]، فإنَّ في تفخيمِ اللامِ خلافًا عندَ مَنْ أمالَ، وقد تقدّمَ الكلامُ على ذلك وعلى العلّةِ فيهِ.

وكان من حقِّهِ أنْ يفخّمَ لذلكَ الغرضِ في كلِّ حالٍ غيرَ أنّ تفخيمَهُ بعدَ الكسرةِ يؤدي إلى تنافرِ اللّفظِ بالخروجِ من تسفلٍ إلى تصعّدٍ، فعُدِلَ عن هذا الغرضِ وأُبقِيَ على أصلِهِ من التّرقيقِ؛ لما يحصلُ من تناسبِ اللّفظِ وأتمِّهِ.

فائدةٌ

هذا هو الاسمُ الأعظمُ عندَالمُعظّمِ،قالَ(عليه الصلاة والسلام):«هو في آيتين ﴿ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[البقـــــرة:٢٥٥] ، ﴿ الم ۝١ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾[آل عمران:١ – ٢] »[1] .

45) **ص : (وَحَرْفَ الاسْتِعْلاءِ فَخِّمْ وَاخْصُصَا لاطْباقَ أَقْوى نحوُ : قَالَ ، [وَالعَصَا][2])**

(1) أخرجه الطحاوي في (مشكل الآثار 1/ 63) ، والحاكم في (مستدركه 1/ 506) ، والحديث صحيح كما في (سلسلة الأحاديث الصحيحة 2/ 382) .

(2) (ز) : (والعصى) .

ش: أيْ حروفُ الاستعلاءِ كلُّها مفخّمةٌ لا يُسْتَثنى منها شيءٌ في حالٍ مِنَ الأحوالِ، وأعلاها في التّفخيمِ حروفُ الإطباقِ الأربعةِ: الصّادُ، والضّادُ، والطّاءُ، والظاءُ؛ لأنّ اللّسانَ يعلو[1] بها وينطبقُ، بخلافِ العينِ والخاءِ والقافِ فإنَّ اللّسانَ يعلو[2] بها ولا ينطبقُ، وكانتْ تلك أقوى؛ ولهذا قالَ: **(واخْصُصا[3]...إلى آخرِهِ)** فأبدلَ نونَ التّوكيدِ الخفيفةِ ألفاً في الوقفِ.

وتقدّمَ الكلامُ على الألفِ إذا أتتْ بعدَ حرفِ الاستعلاءِ، نحو: قالَ، والعَصا[4]، ومذهبُ النّاظمِ أنها باعتبارِ ما قبلَها[5].

ثُمَّ اعلمْ أنَّ الحروفَ بالنّسبةِ إلى التّفخيمِ والتّرقيقِ أربعةُ أقسامٍ:

- مفخَّمٌ مطلقًا: وهو حروفُ الأطباقِ الأربعةِ وبقيةُ حروفِ الاستعلاءِ على الصّوابِ.
- ومرقَّقٌ مطلقًا: وهو سائرُ الحروفِ إلا الرّاءَ واللامَ.
- فالأولُ أصلُهُ التّفخيمُ، وقد يرقّقُ.
- والثّاني أصلُهُ التّرقيقُ، وقد يفخّمُ[6]، واللهُ أعلمُ .

46) **ص: (وبيِّنِ الإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطتُ ، مَعْ بَسَطتَ ، والْخُلْفُ بِـ : نَخْلُقْكُمْ وَقَـعْ)**

(1) (ز) : (يعلوا) .
(2) (ز) : (يعلوا) .
(3) (ز) : (واخصص) .
(4) (ز) : (والعصى) .
(5) ينظر : (النشر 1/ 203) .
(6) من قوله (ثم أعلم) إلى (وقد يفخم) نقله الفضالي بتصرف في (الجواهر المضية 207) .

ش: :[أيْ][1]لا شكَّ أنَّ الطّاءَ أقوى حروفِ التّفخيمِ تفخِيمًا، كما أنَّ أسفلَ المستفلةِ الياءُ، ويتعّينُ[2]على المجوِّدِ أنْ يوفِّيَ حقَّها، لا سيَّما إذا كانتْ مشدّدةً، نحو:﴿ اَطَّيَّرْنَا ﴾[النمل: ٤٧] ، و﴿ أَن يَطَّوَّفَ ﴾[البقرة: ١٥٨] .فإذا سكِّنتْ وأتى بعدَها تاءٌ / **17ظ/** وجبَ إدغامُها إدغامًا غيرَ تامٍ مستكملٍ، بل تبقى معَهُ صفةُ الإطباقِ والاستعلاءِ؛ لقوّةِ الطّاءِ وضعفِ التّاءِ ؛ ولهذا قالَ: (**وبيِّنِ الإطْباقَ منْ أحطْتُ مَعْ...إلى آخره**)، ولولا التّجانسُ في المخرجِ لم يُسمعِ الإدغامُ؛ لقوّةِ الطّاءِ، فإنَّ القاعدةَ إدغامُ المفضولِ في الفاضلِ لا العكس؛ لأنَّ الفاضلَ إذا أُدغِمَ ذهبَ فضلُهُ؛ ولذلك وجبَ تبيينُ إطباقِ الطّاءِ واستعلائِها عندَ الإدغامِ، وأنشدَ عبدُ القهّارِ[3]:

وأَراكَ تُـــدغِمُ في المعـــاذِرِ حَـــاجَتِي ... مـــا كُـــلُّ حَـــرْفٍ سَـــائِغٌ إِدغامُـــهُ

وذلــك نحــو: ﴿بَسَطتَ ﴾[المائــدة:٢٨]، و﴿أَحَطتُ ﴾[النمــل:٢٢]، [و][4]﴿فَرَّطتُ[5] ﴾[الزمر:٥٦]، ولا يفارقُ الطّاءُ التّاءَ إلا بالصّفةِ.

وقولُهُ: (**والخُلفُ بنَخْلقكُمْ وَقَعْ**).

---

(1) زيادة يقتضيهاالسياق .

(2) (ز) : (وتعين).

(3) لم أقف عليه .

(4) زيادة يقتضيهاالسياق .

(5) (ز) : (ففرطت).

أيْ: وقعَ الخلافُ في قولِهِ تعالى ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات:٢٠] معَ الاتّفاقِ على إدغامِ القافِ السَّاكنةِ في الكافِ، [و][1]هل صفةُ الاستعلاءِ باقيةٌ معَ الإدغامِ أو لا؟.

- فذهب مكيٌّ وغيرُهُ[2] إلى أنّها باقيةٌ مع الإدغامِ كـ: هي في﴿أَحَطتُ﴾ [النمل:٢٢] وما أشبهَهُ.
- وذهبَ الدانيُّ وغيرُهُ[3] إلى إدغامِهِ إدغامًا محضًّا بلا صفةٍ.
- قالَ النّاظمُ: والوجهانِ صحيحان، إلا أنّ الوجهَ الثّاني أصحُّ، فيأتي على ما أجمعُوا على إدغامِهِ إدغامًا محضًّا من المحرَّكِ كـ:﴿خَلَقَكُمْ﴾[البقرة:٢١]، و﴿رَزَقَكُمُ﴾[المائدة:٨٨] ، و﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[الأنعام:١٠١] [4].

فإذا كان أبو عمروٍ يدغمُ المتحرِّكَ من ذلكَ إدغامًا محضًّا[5]، فإدغامُ السّاكنِ كذلك أوْلى وأحْرى.

[و][6]قالَ أيضًا: والفرقُ بينَهُ وبينَ﴿أَحَطتُ﴾[النمل:٢٢] وبابه أنَّ الطّاءَ زادتْ بالإطباقِ[7]، كما تقدّم .

---

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) ينظر : (الرعاية 299 ، المفيد 46) .

(3) ينظر : (التحديد 131 ، الجامع المفيد 249) .

(4) ينظر : (النشر 221/1) .

(5) ينظر : (الإدغام الكبير 56) .

(6) زيادة يقتضيها السياق .

(7) ينظر : (النشر 221/1) .

تنبيهٌ

ولتُعطَ القافُ حقَّها كاملًا في غيرِ ذلك، ويتحفظ ممّا يأتي بهِ بعضُ الأعرابِ وبعضُ المغاربةِ في إذهابِ صفةِ الاستعلاءِ منها حتّى تصيرُ كالكافِ الصّماءِ.

47) ص : (وَاحْرِصْ على السُّكُونِ في جَعَلْنا أَنْعَمْتَ ، والمغْضُوبِ ، مَعْ [ضَلَلْنا] [1])

ش: أي احترصْ على بيانِ اللامِ السّاكنةِ بعدها نونٌ، وعليك بإظهارِها مع رعايةِ السّكونِ.

وليحذرْ ممّا يفعلُهُ بعضُ العجمِ من قصدِ قلقلتِها حرصًا على إظهارِها، فإنَّ ذلك ممّا لا يجوزُ، ولم يردْ بنصٍّ ولا أداءٍ،وذلك نحو:﴿ جَعَلْنَا ﴾[البقرة:١٢٥]، و﴿ ضَلَلْنَا [2] ﴾[السجدة:١٠]، و﴿ أَنزَلْنَآ ﴾[البقرة:٩٩]، و﴿ فَضَّلْنَا ﴾ [البقرة:٢٥٣]، و﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾[الصافات:١٨]، ومثلُ ذلك : ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ ﴾[الأنعام:١٥١] ، وسيأتي بقيةُ كلامٍ فيها.

---

(1) (ز) : (ظللنا) . قال القاري في (المنح الفكرية 221) : ((إنّ هذه اللفظة بالضاد ، وهو الثابت في القرآن ، وأما ظللنا فلا توجد فيه مخففة ولا ضرورة للإتيان بها أوالقول بتخفيفها للوزن ، وليست العبرة بكثرة النسخ عليها وإشارة بعض الشراح إليها)) . والذي حققه الأستاذ الدكتور غانم قدوري في (المقدمة الجزرية / 20) هو ما أثبته في المتن .

(2) (ز) : (ظللنا).

وكذلك احترصْ على بيانِ النُّونِ السَّاكنةِ[1] بعدها حرفٌ من حروفِ الحلقِ، وعليك بإظهارِها مع رعايةِ السّكونِ، لا سيَّما إذا اجتمعا في لفظٍ واحدٍ لا كما يفعلُهُ مَنْ لا /18و/ تحقيقَ له، وهو أنْ يسكتَ على النّونِ في ﴿ أَنعَمْتَ ﴾ [الفاتحة:٧] سكتةً لطيفةً كأنّه يريدُ بذلك إيضاحَ إظهارِها وأنّها لا غنَّةَ فيها، وذلك خطأٌ[2]؛ ولهذا قالَ الجعبريُّ[3] في الواضحةِ[4]:

..... وأَنْعَمْتَ لا تَلبثْ بنُونِ .....

وكذلك احترصْ على بيانِ النُّونِ السَّاكنةِ[5] بعدها حرفٌ من حروفِ الحلقِ، وعليك بإظهارِها مع رعايةِ السّكونِ، لا سيَّما إذا اجتمعا في لفظٍ واحدٍ لا كما يفعلُهُ مَنْ لا /18و/تحقيقَ له، وهو أنْ يسكتَ على النّونِ في ﴿ أَنعَمْتَ ﴾[الفاتحة:٧] سكتةً لطيفةً كأنّه يريدُ بذلك إيضاحَ إظهارِها وأنّها لا غنَّةَ فيها، وذلك خطأٌ[6]؛ ولهذا قالَ الجعبريُّ[1] في الواضحةِ[2]:

(1) (ز) : (الساكنه).

(2) ينظر : (المفيد 69 ، الجامع المفيد 279) .

(3) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشافعيّ ، أخذ عن مشايخ بغداد ، ودرس في المدرسة المستنصرية، وله مؤلفات كثيرة ، ت 732هـ . ينظر : (معجم شيوخ الذهبي 1/ 147 ، فوات الوفيات 1/ 39).

(4) منظومة في بيان أحكام تجويد سورة الفاتحة . ينظر : (كشف الظنون 2/ 1996 ، هدية العارفين 1/ 7) .

(5) (ز) : (الساكنه).

(6) ينظر : (المفيد 69 ، الجامع المفيد 279) .

وكذلكَ احترصْ على بيانِ الغينِ السّاكنةِ عند كلِّ حرفٍ لاقاها، وليُحذرْ مع ذلك من تحريكِها،لا سيَّما إذا اجتمعَا في كلمةٍ واحدةٍ ،وأمثلةُ ذلك نحو:﴿ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾[الفاتحة:٧]، و﴿ يَغْشَىٰ ﴾[آل عمران:١٥٤]، و﴿ ضِغْثًا ﴾[ص:٤٤]، و﴿ يَغْفِرُ ﴾[آل عمران: ١٢٩]،و﴿ فَرَغْتَ ﴾[الشرح: ٧]،و﴿ أَغْطَشَ ﴾[النازعات:٢٩] ،و﴿ أَفْرِغْ عَلَيْنَا ﴾[البقرة:٢٥٠] .

وليكنِ اعتناؤهُ بإظهارِ﴿ لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾[آل عمران:٨]أبلغَ، وحرصُهُ على سكونِهأشدُّ؛ لقربِ ما بينَ الغينِ والقافِ مخرجًا وصفةً، ويجبُ إظهارُها أيضًا عندَ كلِّ حرفٍ لاقاها، وذلك آكدُ في حروفِ الحلقِ، ونبّه الناظمُ على الأهمِ من ذلك.

48) مِ : (وَخَلِّصِ انْفِتَاحَ مَحْذُوراً عَسَى خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِـ : مَحْظُوراً ، عَصَى)

شِ: أيْ أيُّها المجوِّدُخلِّصِ انفتاحَ الدَّالِ الذي هو من صفاتِ الضعفِ كما تقدَّمَ، وبيّنْهُ واعتنِ[3] بترقيقِها وبيانِ استفالِها إذا جاورَها حرفٌ مفخَّمٌ، وإلا ربَّما انقلبتْ ظاءً لا سيَّما في نحوِ:﴿ ٱلْمُنْذَرِينَ ﴾[يونس:٧٣] ،

(1) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشافعيّ ، أخذ عن مشايخ بغداد ، ودرس في المدرسة المستنصرية ، وله مؤلفات كثيرة ، ت 732هـ .ينظر : (معجم شيوخ الذهبي 1/ 147 ، فوات الوفيات 1/ 39).

(2) منظومة في بيان أحكام تجويد سورة الفاتحة .ينظر : (كشف الظنون 2/ 1996 ، هدية العارفين 1/ 7) .

(3) (ز) : (واعتني).

و﴿ مَحْذُورًا ﴾[الإسراء:٥٧] ، و﴿ وَذَلَّلْنَاهَا[1] ﴾[يس:٧٢]؛ لئلا يشتبهَ بنحوِ:﴿ ٱلْمُنظَرِينَ ﴾[الأعراف:١٥] ، و﴿ مَحْظُورًا ﴾[الإسراء: ٢٠] ، ﴿ وَظَلَّلْنَا ﴾[البقرة:٥٧] .

وبعضُ القبطِ ينطقُ بها دالًا مهملةً، وبعضُ العجمِ يجعلُها زايًا، فليُتحفظْ من ذلك، ويخلّص الدّالُ من الظّاءِ ويأتي بالأولى مستفلةً منفتحةً وبالثّانيةِ[2] مستعليةً مطبقةً.

وكذلك خلّصِ السّينَ منَ الصّادِ، وبيِّنْ همسَها فيما يتفقُ لفظُهُ ويختلفُ معناه ، فربَّما انقلبتِ السّينُ صادًا وبالعكسِ، وذلك نحو: ﴿ عِيسَى ﴾[البقرة:٨٧]، و﴿ عَصَى ﴾[طه:١٢١]، و﴿ قَصَمْنَا ﴾[الأنبياء:١١]، و﴿ قَسَمْنَا ﴾[الزخرف:٣٢]، و﴿ أَسَرُّواْ ﴾[المائدة:٥٢] ، و﴿ أَصَرُّواْ ﴾[نوح:٧] ، و﴿ كَانُوا يُصِرُّونَ ﴾[الواقعة:٤٦] ، و﴿ مَايُسِرُّونَ ﴾[البقرة: ٧٧]، و﴿ لاهُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ ﴾[الأنبياء:٤٣]، و﴿ يُسْحَبُونَ ﴾[غافر:٧١]، وما أشبهَهُ؛ وذلك لأنَّالصّادَ والسّينَ اشتركا في الهمسِ والصّفيرِ، وتنفردُ الصّادُ بالإطباقِ والاستعلاءِ، والسّينُ بالانفتاحِ[3]والاستفالِ.

(1) (ز) : (وذللنا).

(2) (ز) : (بالثانيه).

(3) (ز) : (كافاً صماء).

ومعنى البيتِ: فخلّصِ انفتاحَ ﴿مَحْذُورًا﴾[الإسراء:٥٧] خوفَ/18ظ/ اشتباهِهِ بـ:﴿مَحْظُورًا﴾[الإسراء:٢٠]، وخلّصِ انفتاحَ ﴿عِيسَى﴾[البقرة:٨٧] خوفَ اشتباهِهِبـ:﴿عَصَى﴾[طه:١٢١] [1] .

49) ص: (وَرَاعِ شِدَّةً بِكَافٍ وبِتَا [كـ: شِرِكُمْ] [2] وَتَتَوَفَّى فِتْنَتَا)

ش: أيْ وليُراعِ القارئُ عندَ النّطقِ بالكافِ ما فيها من الهمسِ والشّدّةِ؛ لئلا تكونَ الكافَ الصَّمَّاءَ[3] الثابتةَ في بعضِ لغاتِ العجمِ، فإنَّ تلك الكافَ غيرُ جائزةٍ في لغاتِ العربِ.

أيْ وليُراعِ القارئُ عندَ النّطقِ بالكافِ ما فيها من الهمسِ والشّدّةِ؛ لئلا تكونَ الكافَ الصَّمَّاءَ[4]الثابتةَ في بعضِ لغاتِ العجمِ، فإنَّ تلك الكافَ غيرُ جائزةٍ في لغاتِ العربِ.

وليحذرْ من إجراءِ الصّوتِ معَها فإنّها شديدةٌ كما يفعلُهُ بعضُ النّبطِ والأعاجمِ، ولا سيَّما إذا تكرّرتْ أو شدّدتْ أو جاورَها حرفٌ مهموسٌ، نحو: ﴿بِشِرْكِكُمْ﴾[فاطر:١٤]، و﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء:٧٨]،و﴿نَكْتَلْ﴾ [يوسف:٦٣] ، و﴿كُشِطَتْ﴾[التكوير:١١][5].

(1) نقل الفضالي هذه الفقرة بالحرف في (الجواهر المضية 215) .
(2) (ز) : (كشككم) ، وما أثبته من (المقدمة الجزرية / 20) .
(3) (ز) : (ظللنا).
(4) (ز) : (ظللنا).
(5) نقله الشارح عن ابن الجزري ، ينظر : النشر (1/ 221) .

ولِيراعِ أيضًا عندَ النّطق بالتّاءِ ما فيها من الشّدّةِ؛ لئلا تصيرَ رخوةً كما ينطقُ بها بعضُ النّاسِ، وربَّما جعلتْ سينًا، ولا سيَّما إذا كانتْ ساكنةً، نحو:﴿ فِتْنَةٌ ﴾[البقرة:١٠٢]، وبها مثّلَ النَّاظمُ، و﴿ فَتْرَةٍ ﴾[المائدة:١٩]، و﴿ يَتْلُونَ ﴾[البقرة:١١٣]، ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ ﴾[المائدة:٢٧]؛ولذا أدخلَها سيبويه في جملةِ حروفِ القلقلةِ[1]، وتتأكدُ المراعاةُ لذلك فيها إذا تكرّرتْ، نحو:﴿ تَتَوَفَّىٰهُمُ ﴾[النحل:٢٨]، وبهِ مثّلَ، و﴿ تَتَنَزَّلُ[2] ﴾[فصلت:٣٠] ،﴿ كِدتَّ تَرْكَنُ ﴾[الإسراء:٧٤] ،﴿ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ﴾[النازعات:٦-٧]؛ لصعوبةِ اللفظ بالمكرّرِ على اللسانِ.قالوا: هي بمنزلةِ مَنْ في القيدِ يرفعُ رجلَهُ مرتينِ أو ثلاثًا ويرُدُّها في كلِّ مرةٍ إلى الموضعِ الذي رفعَها منهُ[3]؛ ولذلكَ آثرَ أبو عمروٍ وغيرُهُ الإدغامَ بشرطِهِ تحقيقًا[4].

(1) ينظر : (الكتاب 1/ 377) .

(2) (ز) : (تنزلوا).

(3) هذه مقالة مكيّ كما في (الرعاية 334) .

(4) ينظر : (الإدغام الكبير 63) .

تنبيهٌ

كلُّ ما تكرّرَ من مثلينِ حكمُهُ كذلكَ

تتميم

يجبُ الاعتناءُ ببيانِ التّاءِ وتخلّيصِها مرققةً إذا أَتَى بعدَها حرفُ إطباقٍ، ولا سيَّما الطّاءُالتي شاركتَها في المخرجِ، وذلك نحوِ:﴿أَفَنَطْمَعُونَ ﴾[البقرة:٧٥]، و﴿تَطْهِيرًا ﴾[الأحزاب:٣٣]،و﴿وَلَاتَطْغَوْاْ ﴾[هود:١١٢]،و﴿تَصْدِيَة ﴾[الأنفال: 35]،و﴿تَصُدُّونَ ﴾[آل عمران:٩٩] ، و﴿تُظْلَمُونَ ﴾[البقرة:٢٧٢][1].

(1) نقل الفضالي التنبية والتتميم أعلاه بالحرف في (الجواهرالمضية 218-219) .

[بَابُ أَحكَامِ الإِدغَامِ]

50) ص : (وَأَوَّلِيْ [مِثْلٍ][1] وجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كـ : قُلْ رَّبِّ ، وبَلْ لا ، وأَبِنْ)

ش: لمّا فرغَ النّاظمُ (رحمه الله تعالى) من ذكرِ مخارجِ الحروفِ والصّفاتِ وتوابعِهما شرعَ في بيانِ ما يُدغَمُ.

ومعنى الإدغامِ لغةً: إدخالُ شيءٍ في شيءٍ وتغييبِهِ فيهِ،مأخوذٌ من قولِ العربِ أدغمتَ اللّجامَ في فمِّ الفرسِ، إذا أدخلتَهُ في فمِها[2].

ومعناه صناعةً: النّطقُ بحرفٍ ساكنٍ في حرفٍ متحرّكٍ بلا فصلٍ في مخرجٍ واحدٍ، إذ اللّسانُ يرتفعُ **/ 19و/** بالحرفينِ إرتفاعةً واحدةً لا فصلَ بينَهما بوقفٍ ولا بغيرِهِ، ويعتمدُ على الآخرِ اعتمادةً واحدةً، فيصيران بتداخلِهما كحرفٍ واحدٍ لا مهلةَ بينَ بعضِهِ وبعضِهِ، ويشدُّ[3] الحرفُ، ويلزمُ اللسانُ موضعًا واحدًا غيرَ أنَّ احتباسَهُ في موضعِ الحرفِ؛ لِمَا زادَ فيه منَ التّضعيفِ أكثرُ من احتباسِهِ فيهِ بالحرفِ الواحدِ[4].

وفائدتُهُ: تخفيفُ اللّفظِ ؛ لثقلِ عودِ اللّسانِ إلى المخرجِ أو مقاربِهِ والاستمرارِ في سَنَنٍ واحدٍ، والإظهارُ هو الأصلُ، ونوَّعَهُ النّاظمُ هنا إلى نوعينِ: مثليٍّ وجنسيٍّ.

فالمثليُّ: أنْ يتفقَ الحرفانِ مخرجًا وصفةً كاللام في اللامِ وسائرِ المتماثلينِ، وحكمُهُ أنّه إذا سكنَ الأولُ منهما لزومًا أو عروضًا من كلمةٍ أو كلمتينِ؛ ولهذا

---

(1) (ز) : (مثلي) ، وما أثبته من (المقدمة الجزرية / 20) .

(2) ينظر : (التحديد 102 ، اللسان / مادة دغم) .

(3) (ز) : (ويشتد) . وما أثبته من (التحديد 101) .

(4) هذا التّعريف لغةً واصطلاحاً نقله الشّارح عن الامام الدّانيّ ، ينظر : (التحديد 101) .

قالَ: (**إنْ سكَنْ أدْغِمْ**)، وأطلقَ في الجانبينِ، ومثّلَ لهُ بقولِهِ : ﴿بَلَّا﴾ [المؤمنون: ٥٦] .

والجنسيُّ: أنْ يتفقَ الحرفانِ مخرجًا ويختلِفا صفةً كاللامِفي الرّاءِ، نحو: ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ[1]﴾[القصص:٨٥]،ولا خلافَ في إدغامِ هذا؛ لشدّةِ القربِ وقوّةِ الرّاءِ.

وكذلك الدّالُ في الظّاءِ، نحوُ:﴿إِذ ظَّلَمُوٓاْ﴾[النساء:٦٤]، وكذلك الدّالُ من قد في التّاءِ، نحوُ:﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ﴾[البقرة:٢٥٦]،وكذلك عكسُهُ، نحوُ:﴿أَثۡقَلَت دَّعَوَا﴾[الأعراف:١٨٩]، وفي الطّاءِ، نحوُ: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾[آل عمران:٧٢]،[ويفهم هذا][2]من (**إنْ سكَنْ**)، [أمّا][3]الأول فيجبُ إدغامُهُ في هذه المواضعِ باتفاقٍ، وما عدا[4]هذه ففيهِ خلافٌ.

قولُهُ : (**وأينْ**) يتعلّقُ بقولِهِ :

51) ص : (في يَومٍ ، مَعْ : قَالُوا وَهُمْ ، وقُلْ نَعَمْ سبِّحْهُ ، لا تُـزِغْ قُـلُوبَ ، فالْتَـقَمْ)

ش: أيْ كلُّ حرفينِ التقيا أوّلُهما ساكنٌ، وكانا مثلينِ أو جنسينِ، وجبَ إدغامُ الأوّلِ منهما لغةً وقراءةً كما تقدّمَ، نحو:﴿فَٱضۡرِب بِّهِۦ﴾ [ص:٤٤]، ﴿وَقَدۡ دَّخَلُواْ﴾[المائدة:٦١]، ﴿إِذ ذَّهَبَ﴾[الأنبياء:٨٧] ،﴿وَقُل لَّهُمۡ﴾

(1) (ز) : (يعلم).

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) (ز) : (عدي).

[النســـــاء:٦٣] ،﴿ وَهُم [1]مِّنۡ ﴾[الأنبيـــــاء:٢٨]،﴿ عَن نَّفۡسِ ﴾[البقـــــرة:٤٨]، ﴿ ٱللَّعِنُونَ ﴾[البقرة:١٥٩]،﴿ يُدۡرِككُّمُ ﴾[النساء:٧٨]، ﴿ يُوَجِّههُّ ﴾[النحل:٧٦] .

ونحو:﴿ بَلۡۜ رَانَ ﴾[المطففين:١٤]، و﴿ هَلۡ تَرَىٰ [2] ﴾[الملك:٣] ما لم يكنْ أولُ المـــثلينِ حـــرفَ مـــدٍّ فيجـــبُ الإظهـــارِ، نحـــوُ:﴿ فِي يَوۡمٍ ﴾[إبـــراهيم:١٨]، ﴿ ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ ﴾[الناس:٥]، ﴿ قَالُوٓاْ وَهُمۡ ﴾[الشعراء:٩٦] ،فـإنّهم أجمعُـوا علـى أنّالياءَ والواوَ في مثلِ هذا يمدانِ قليلًا ويظهرانِ بلا تشديدٍ ولا إفراطٍ ، قالَـهُ أبـو عليٍّ الاهوازيُّ[3] .

أو كانَ أولُ الجنسينِ حرفَ حلقٍ، نحـو:﴿ فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ ﴾[الزخـرف:٨٩]، و﴿ سَبِّحۡهُ ﴾[ق:٤٠]، [و][4]﴿ لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا ﴾[آل عمـران: ٨] ، فيجـبُ الإظهـارُ أيضاً.

وكذلك لا خلافَ في إظهـارِ الـلامِ/**19ظ/**مـن ﴿ قُلۡ ﴾عنـدَالنّونِ،نحوُ: ﴿ قُلۡ نَعَمۡ ﴾[الصافات:١٨]، و﴿ قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ ﴾[التوبة:٨١]، وكذلكَ عندَ التّـاءِ، نحوُ:﴿ قُلۡ تَعَـالَوۡاْ ﴾[الأنعام:١٥١]،و﴿ قُلۡ تَمَتَّعُواْ ﴾[إبـراهيم:٣٠]، وعنـدَ السّـينِ،

(1) (ز) : (ولم).

(2) (ز) : (هل رأيتم) ، ولم أجد له مثيلًا في القرآن ، والصواب ما أثبته .

(3) أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازيّ ، مقـرئ الشـام وشـيخ القـراء في عصـره ، لـه مصنفات مفيدة ، ت 446هـ .ينظر : (معرفة القراء 2/ 766 ، غاية النهاية 1/ 220) .

(4) زيادة يقتضيها السياق.

نحوُ:﴿ وَقُلْ سَلَٰمٌ ﴾[الزخرف:٨٩] ، و﴿ قُلْ سَمُّوهُمْ ﴾[الرعد:٣٣] ، وعندَ الصّادِ، نحو:﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:٩٥] .

فإنْ قيلَ: لِمَ أُدْغِمَ﴿ هَلْ تَرَىٰ ﴾[الملك:٣]،و﴿ بَلْ تَأْتِيهِم ﴾ [الأنبياء:٤٠][1]، ولَمْ يدغَمْ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ﴾[الأنعام:١٥١] وما أشبهَهُ؟.

قلتُ: لأنَّ﴿ قُلْ ﴾ فعلٌ اعتلَّ بحذفِ عينِهِ ، فلم يجمعْ إلى ذلك حذفُ لامِهِ بالإدغامِ، و﴿ هَلْ ﴾و﴿ بَلْ ﴾ كلمتانِ لم يحذفْ منهما شيءٌ فأدغمتْ لامُهما[2].

فإنْ قيلَ: قد أجمعُوا على إدغامِ﴿ قُل رَّبِّيٓ ﴾[الكهف: ٢٢]، قلتُ :لشدّةِ القربِ بينَ اللامِ والرّاءِ كما تقدّمَ ، واللامُ بعيدةٌ منَ التّاءِ.

وكذلك يجبُ إظهارُ اللامِ التي ليستْ للتّعريفِ غيرَ لامِ﴿ قُلْ ﴾ عندَ التّاءِ أيضًا، نحو :﴿ فَٱلنَّقَمَةُ ٱلْحُوتُ ﴾[الصافات:١٤٢]؛ ولهذا قالَ النّاظمُ: (فالْتَقَمْ)، وبهذا يتضّحُ البيتُ وزيادةٌ.

تنبيهٌ

هذا في غيرِ لامِ التّعريفِ، أمّا لامُ التّعريفِ فتُدْغَمُ في مثلِها، وفي النّون، والتّاءِ، والثّاءِ، وفي أحرفٍ نصفُها خمسةٌ، وهي: من الدّال إلى الظّاءِ[3]، وإنّما وجبَ إدغامُها في هذه الحروفِ ؛ لكثرةِ دخولِها على ما هي أوائلُهُ.

(1) قرأ حمزة والكسائي بإدغام لام (هل) و (بل) في التاء كما مثل الشارح ، وقرأ الباقون بالإظهار ، ينظر : (التيسير 43) .

(2) ينظر : (التمهيد 62).

(3) أي : الدّال ، والذّال ، والرّاء ، والزّاي ، والسّين ، والشّين ، والصّاد ، والضّاد ، والطّاء ، والظّاء ، وهذه الحروف تسمى بالشمسية ، وتدغم معها لام التعريف ، وما عداها تسمى بالقمرية ، ويظهر معها لام التعريف ، وقد جمعت بـ : إبغ حجَّك وخف عقيمه ، ينظر:(المنح الفكرية 227).

[بابُ الضَّادِ والظَّاءِ]

52) ص : (والضَّادَ باسْتِطالةٍ ومَخْرَجِ مَيِّزْ منَ الظَّاءِ ، وكُلُّها تجِي)

ش: أيْ وميِّزِ الضّادَ منَ الظّاءِ، فإنَّ الضّادَ انْفردتْ بالاستطالةِ والمخرجِ، فإنَّ مخرجَها خلاف مخرجِ الظّاءِ، فراجعْهُ في محلِّهِ[1].

وليسَ في الحروفِ ما يعسرُ على اللّسانِ مثلُهُ، فإنّ ألسنةَ النّاسِ مختلفةٌ، وقلَّ مَنْ يحسنُهُ، فمنهم مَنْ يخرجُهُ ظاءً لاشتراكِهما صفةً جهرًا ورخاوةً واستعلاءً وإطباقًا؛ ولهذا حذّرَ المصنِّفُ من إخراجِها ظاءً فقطْ، فإنّه الغالبُ؛ ولهذا لو نطقَ بالظّاءِ في الفاتحةِ بطُلَتْ صلاتُهُ في أرجحِ الوجهينِ عندَنا، ومنهم مَنْ يمزجُهُ بالدّال، ومنهم مَنْ يجعلُهُ لاماً مفخَّمةً ، ومنهم مَنْ يشمُّهُ زايًا، وكلُّ ذلكَ لا يجوزُ[2].

تنبيهٌ

قالَ النّاظمُ في كتابِهِ النّشرِ: ((والحديثُ المشهورُ على الألسنةِ « أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ »[3] لا أصلَ لهُ ولا يصحُّ))[4].

قولُهُ : (وكُلُّها تجِي).

يتعلقُ بقولِهِ :

53) ص : (في الظَّعْنِ ظِلُّ الظَّهْرِ عُظْمُ الحِفْظِ أَيْقِظْ وأَنْظِرْ عَظْمَ ظَهْرِ اللَّفْظِ)/20و/

(1) ينظر : شرح البيتين (14) و(23) .

(2) نقله الشارح عن ابن الجزري ، ينظر : (النشر 1/ 220) .

(3) تقدّم تخريجُهُ .

(4) (النّشر 1/ 211-212) .

ش: أقولُ معنى هذا، وكلُّ الظّاءاتِ[1] تجيءُ مذكورةً في هذه الأبياتِ الآتيةِ بعدُ، وإنّما حصرَ الظّاءات؛ لقلّتِها، فيستفادُ من حصرِ الأقلِّ حصرُ الأكثرِ[2]، فبدأ أولاً بالظَّعنِ، فنقولُ:

الأولُ: من الظّاءاتِ (**الظَّعْن**)، وهو السَّفرُ والشّخوصُ، يقالُ: ظعنَ يظعنُ ظَعْنًا[3] أو ظَعَنًا إذا شخصَ أو سافرَ[4].

ولم يقعْ في القرآنِ الكريمِ من هذا اللفظِ سوى موضعٍ واحدٍ في سورةِ النّحلِ، وهو قولُهُ تعالى ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [النحل:٨٠] .

الثّاني: (**الظِّلُّ**)، وهو معروفٌ كظلِّ الشّجرةِ[5] وغيرِها، وجمعُهُ ظلالٌ_بكسر الظّاءِ_، ويقالُ لهُ: ظلٌّ في أوّلِ النّهارِ، فإذا رجعَ فهو فيءٌ، والظّلُّ الظّليلُ الدّائمُ، ويسمّى الليلُ ظلالًا؛ لأنّه يسترُ كالظّلِ[6]، وهو وما تصرفَ منهُ بالظّاءِ[7].

(1) (ز) : (الظاءت).
(2) نقل الفضالي هذه الفقرة بالحرف في (الجواهرالمضية 236) .
(3) (ز) : (طعناً).
(4) ينظر : (الفرق بين الضّاد والظّاء 56 ، اللسان / مادة ـ ظعن ـ) .
(5) (ز) : (الشجره).
(6) ينظر : (اللسان / مادة ـ ظلل ـ) .
(7) ينظر : (الظاءات 37 ، الفرق بين الضّاد والظّاء 56) .

ووقعَ منهُ في الكتابِ العزيزِ أربعةٌ وعشرونَ موضعًا[1]: اثنانِ في البقرةِ، واثنانِ في النّساءِ، واثنانِ في الأعرافِ، واثنانِ في الرّعدِ، واثنانِ في النّحلِ[2]، وواحدٌ في الفرقانِ، والشّعراءِ[3]، والقصصِ، ولقمان، وفاطر، ويس، وموضعانِ في الزّمرِ، وموضعانِ في الواقعةِ[4]، وموضعٌ في الإنسانِ، وثلاثةٌ في ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ [المرسلات:١].

الثّالثُ: (**الظُّهْر**)، وهو_بضمِّ الظَّاءِ_ من النَّهارِ، ويقالُ منهُ: أظهرْنَا، أيْ: صرْنَا وقتَ الظُّهرِ، ومنهُ الظَّهيرةُ، وهي شدّةُ الحرِّ، وأمّا الظَّهْرُ في قولِهِ بعدُ فهو_ بالفتحِ_خلافَ البطنِ، [و][5] منه قولُهُ بعدَ ذلك: (**ظاهر**) راجعٌ بمعناه

(1) الصواب : ثلاثة وثلاثون موضعًا، ولم يذكر الشارح خمسة مواضع أخر ، وهي : [الزخرف:17] ، و[طه:97] ، و[الحجر:14] ، و[الروم:51] ، و[الشورى:33] ، ينظر: (المعجم المفهرس 434) .

(2) الصواب : ثلاثة مواضع في النحل ، هي : ﴿يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾[٤٨] ، و﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[٥٨] ، و ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا﴾[٨١]، ينظر : (المعجم المفهرس 434) .

(3) الصواب : ثلاثة مواضع في الشعراء ، وهي : ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[٤] ، و﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾[٧١] ، و ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾[١٨٩] . ينظر : (المعجم المفهرس 434) .

(4) الصواب : ثلاثة مواضع في الواقعة ، وهي :﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾[30] ، و﴿وَظِلِّ مِّن يَحْمُومٍ﴾ [٤٣]، و﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[٦٥] ،ينظر : (المعجم المفهرس 434).

(5) زيادة يقتضيها السياق .

إلى هذا، ومنهُ الظِّهريُّ أيضًا، وهو كلُ شيءٍ تجعلُه[1] بظهرٍ، أي: تنساهُ، ومنهُ الظّهورُ بمعنى الغلبةِ، تقولُ منهُ: ظهَرَ فلانٌ على فلانٍ إذا غلبَهُ وقهرَهُ، ومنهُ الظّهيرُ، وهو المعينُ، ومنهُ التّظاهرُ، وهو التّعاونُ، ويقالُ بمعنًى آخرَ، تقولُ: أظهرتُ فلانًا على كذا إذا أطلعتُهُ عليهِ، وظهرتُ أنا على الشّيءِ أظهرُ إذا اطّلعتُ عليهِ أيضًا[2].

وهذه الألفاظُ التي ذكرْناها متفاوتةٌ في المعنى واللّفظِ، ولم يقعْ فيها اشتباهٌ ولا إشكالٌ، إذ لم يقعْ من لفظِها شيءٌ بالضّادِ في القرآنِ، بل جميعُ ما وقعَ بالظّاءِ، والنّاظمُ عليه الإيرادُ فإنّه لم يسردْ ألفاظَهُ كما / **20ظ/** فعلَ غيرُهُ، ولا اقتصرَ على لفظٍ واحدٍ يقاسُ عليه ما يماثلُهُ.

فإذا عرفتَ هذا ففي كتابِ اللهِ ﷻ من هذه الألفاظِ كلِّها سبعةٌ وخمسونَ لفظًا[3]: ثلاثةٌ في البقرةِ ، وموضعٌ في آلِ عمرانَ، وستةٌ في الأنعامِ، واثنانِ في الأعرافِ، وفي براءة خمسةٌ، وموضعٌ في هودٍ، وفي الرّعدِ، وثلاثةٌ[4]في الكهفِ، وواحدٌ في الأنبياءِ، وثلاثةٌ[5] في النّورِ، وموضعٌ في الفرقانِ، واثنانِ[6] في

(1) (ز) : (يجعله).

(2) ينظر : (الفرق بين الضاد والظاء 51-53 ، الارصاد 47-54 ، اللسان / مادة ـ ظهر ـ) .

(3) الصواب : ستون موضعًا، ولم يذكر الشارح موضعًا، وهو : چڦڦڦڦڄ[الإسراء: ٨٨] ، ينظر: (المعجم المفهرس 440-441)

(4) (ز) : (ثلاثه).

(5) (ز) : (ثلاث).

(6) الصواب :ثلاثة في القصص ، وهي: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾[30] ، و﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴾[٤٣] ، و ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ ، ينظر : (المعجم المفهرس 440-441) .

القصصِ، وثلاثةٌ[1] في الرّومِ، وواحدٌ في لقمانَ، واثنانِ في الأحزابِ، ومثلُهما في سبأ، وموضعٌ في فاطرٍ، واثنانِ في غافرٍ، وواحدٌ في الشّورى[2]، وموضعانِ في الزّخرفِ، وموضعٌ في الفتحِ، واثنانِ في الحديدِ، واثنانِ في المجادلةِ، وواحدٌ في الممتحنةِ، وموضعانِ في الصّفِ، وثلاثةٌ[3] في التّحريمِ، وواحدٌ في سورةِ الجنِ والانشقاقِ، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح :1]، ولم يقع في القرآنِ الكريمِ ضهر[4] _بالضّاد_.

الرّابعُ: (العُظْمُ)، [و][5] هو_بالضمِّ_من العِظَمِ، وهو الكِبرُ، وعظمُ الحفظِ أكبرُهُ[6].

وقد وقعَ منهُ في كتابِ اللهِ العزيزِ مائةُ موضعٍ وثلاثةُ مواضعٍ[7]: خمسةٌ في البقرةِ، وستةٌ في آلِ عمرانَ، وأربعةَ عشرَ في النّساءِ، وثلاثةٌ في المائدةِ، ومثلُها في الأعرافِ والأنفالِ[8]، وتسعةٌ في التّوبةِ، وموضعانِ في يونس، وموضعٌ في يوسفَ، وإبراهيمَ، والحجرِ، وموضعانِ في النّحلِ، وموضعٌ في الإسراءِ، ومريمَ، والأنبياءِ، وأربعةٌ في الحجِّ، وواحدٌ في المؤمنونَ، وأربعةٌ في النّورِ، وأربعةٌ في الشّعراءِ، وموضعانِ في النّملِ، وموضعٌ في القصصِ ولقمانَ، وأربعةٌ في

(1) (ز) : (ثلاثه) .
(2) (ز) : (شورى).
(3) (ز) : (ثلاثه).
(4) (ز) : (ظهر). والضّهر_ بالظّاء ـ الصّخرة بأعلى الجبل العالي، ينظر:(الارصاد 114) .
(5) زيادة يقتضيها السياق .
(6) ينظر : (الفرق بين الضّاد والظّاء 51 ، اللسان / مادة ـ عظم ـ) .
(7) الصواب : مائة وثلاثة عشر موضعًا، ينظر : (المعجم المفهرس 464-466) .
(8) (ز) : (كالانفال).

الأحزابِ، وأربعةٌ في ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ [الصافات:١]، وموضعٌ في ص، والزّمرِ، وغافر، وفصلت، والشّورى[1] والزّخرفِ، والدّخانِ، والجاثيةِ، والأحقافِ، وثلاثةٌ في الفتحِ، وموضعٌ في الحجراتِ، وثلاثةٌ في الواقعةِ، وأربعةٌ في الحديدِ، وموضعٌ في التّغابن، وموضعٌ في الطّلاق، ونون، وموضعان في الحاقّة، وموضعٌ في الصّفِّ والجمعةِ، وموضعٌ في المزّملِ، والنبأِ، والمطففينَ.

الخامسُ: (الحِفْظ)، وهو ضدُّ النّسيانِ، يقال: حفظْتُ الشّيءَ أحفظُهُ حفظًا، فأنا حافظٌ، والشّيءُ يُنحفظُ، وحافظتُ على الشّيءِ حفاظًا ومحافظةً[2] **/21و/**، ويقال: حفِظَك اللهُ، أي: رعاكَ[3]، والحَفَظَةُ جمعُ حافظٍ، فاعلٌ جُمِعَ على فَعَلَة، مثلُ: كَاتبٍ وكَتَبَةٍ[4]، قالَ اللهُ تعالى ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام:٦١]، وهم الملائكةُ، سمّاهُم بذلكَ؛ لأنّهم يحفظونَ على الإنسانِ جميعَ أعمالِهِ، والحفيظُ أيضًا مأخوذٌ من الحِفْظِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ [سبأ:٢١]، وكلُّ ذلك بالظّاءِ[5].

وجملةُ ما وقعَ في القرآنِ منه ثلاثةٌ وأربعونَ موضعًا[6]: اثنانِ في البقرةِ، وثلاثةٌ في النّساءِ، وموضعانِ في المائدةِ، وأربعةٌ في الأنعامِ، وموضعٌ في التّوبةِ، وموضعانِ في هودٍ، وستةٌ في يوسفَ، وواحدٌ في الرّعدِ، واثنانِ في الحجرِ،

(1) (ز) : (شورى).
(2) (ز) : (محافظه).
(3) (ز) : (راعك).
(4) (ز) : (وكتبه).
(5) ينظر : (الفرق بين الضّاد والظّاء 43-44 ، اللسان / مادة ـ حفظ ـ) .
(6) الصّواب : أربعة وأربعون موضعًا، ينظر : (المعجم المفهرس 207-208).

وموضعٌ في الأنبياءِ، وموضعانِ في المؤمنون[1]، واثنانِ في النّورِ، ومثلُهما[2] في الأحزابِ، وموضعٌ في سبأ[3]، والصّافاتِ، وفصلت، وموضعانِ في الشّورى[4]، ومثلُهما[5] في ق والمعارج، وموضعٌ في ﴿ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الانفطار:١] والمطففينَ، والبروجِ، والطّارقِ.

السّادسُ: (الإِيْقَاظ)، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: **(أَيْقِظْ)**، وهو مأخوذٌ منَ اليَقظةِ التي هي ضدُّ النّومِ، وضدُّ الغفلةِ[6].

ولم يقعْ من هذا اللّفظِ في كتابِ اللهِ تعالى سوى موضعٍ واحدٍ في سورةِ الكهفِ ، وهو قولُهُ تعالى: ﴿ وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞۚ ﴾ [الكهف:١٨] .

السّابعُ: (الإِنْظَار)، وإليه أشارَ بقولِهِ: **(وأَنْظِرْ)**، ومعناهُ: التّأخيرُ والمهلةُ، يقال : أنظرتَ الغريمَ أنظرُهُ، فهو مُنظَرٌ، إذا أمهلتَهُ وأخرّتَ الاستيفاءَ منهُ[7].

ووقعَ في القرآنِ الكريمِ من ذلكَ اثنانِ وعشرونَ موضعًا[8]: ثلاثةٌ في البقرةِ، وموضعٌ في آلِ عمرانَ والنّساءِ والأنعامِ، وثلاثةٌ في الأعرافِ، وموضعٌ في يونسَ وهودٍ **(عليهما الصلاة والسلام)**، وثلاثةٌ في الحجرِ، وموضعٌ في النّحلِ،

(1) (ز) : (المؤمنين).
(2) (ز) : (ومثلها).
(3) (ز) : (سباء).
(4) (ز) : (شوري).
(5) (ز) : (ومثلها).
(6) ينظر : (اللسان / مادة ـ يقظ ـ) .
(7) ينظر : (الفرق بين الضّاد والظّاء 39، اللسان / مادة ـ نظر ـ) .
(8) الصّواب : سبعة وعشرون موضعًا، ينظر : (المعجم المفهرس 206-207).

والأنبياءِ، والشّعراءِ، والسّجدةِ ، وموضعانِ في ص، وموضعٌ في الدّخانِ، والحديدِ.

الثّامنُ: (**العَظْمُ**)، وهو_بفتحِ العينِ_، واحدُ العظامِ، وهو معروفٌ، وقد وقعَ في القرآنِ العزيزِ من ذلك فردِهِ وجميعِهِ خمسةَ عشرَ موضعًا، واستغَنى النّاظمُ بذكرِ الفردِ عنَ الجمعِ، إذ لا فرقَ، فموضعٌ في البقرةِ، وموضعٌ[1][في الأنعامِ][2]، وموضعانِ في الإسراءِ، وموضعٌ في مريمَ، وأربعةٌ في ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ [المؤمنون:١]، وموضعٌ في يس ، وموضعانِ في الصّافاتِ **/ 21ظ/** ، وموضعٌ في الواقعةِ، وفي القيامةِ، والنّازعاتِ.

التّاسعُ: (**الظَّهْرُ**)، وهو-بفتحِ الظّاءِ-، وقد تقدَّم أنّ المرادَ بهِ خلافُ البَطنِ، واستوعَبْنا الكلامَ عليها وعلى ما شابهَهُ في الاشتقاقِ.

العاشرُ: (**اللَّفْظ**)، وهو مصدر لفظَ يلفظُ لفظًا، ولم يقعْ من ذلك في كتابِ اللهِ تعالى سوى موضعٍ واحدٍ،وهو قولُهُ تعالى:﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨].

54) ص : (ظَاهِرْ لَظَى شُوَاظُ كَظْمٍ ظَلَمَا اغْلُظْ ظَلامَ ظُفْرٍ انْتَظِرْ ظَمَا)

ش: قولُهُ (**ظَاهِرْ**) قدِ اندرجَ فيما تقدّمَ من الظَّهرِ خلافَ البطنِ؛ لحصولِ المقصودِ والتّقاربِ في الألفاظِ والمعاني، إذ يعسرُ الفرقُ بينَ هذه الألفاظِ لتقاربها جدًّا واشتراكِها؛ لأنَّ قولَهُ هنا (**ظَاهِرْ**) أرادَ بهِ المظاهرةَ منْ ظاهرَ الرّجلُ من امرأتِهِ ، فهو منَ الظَّهرِ خلافُ البطنِ، وتقدّمَ الكلامُ عليهِ.

(1) (ز) : (وموضعان).

(2) زيادة يقتضيها السياق .

وإنْ أرادَ بهِ التّظاهرُ الذي هو الغلبةُ فهو داخلٌ فيهِ أيضًا؛ لأنَّ الظَّهرَ يعلو البطنَ، فهو غالبٌ عليهِ، فلا احتياجَ إلى هذه اللفظةِ هنا؛ إذ لا فائدةَ فيهِ ، ويعتذرُ لهِ بأنَّه أتَى به لتنوّعِ الألفاظِ الواقعةِ[1] في القرآنِ، والأمرُ في ذلكَ قريبٌ[2].

قولُهُ : (**لَظَى**).

معناهُ في الأصلِ اللُّزومُ والإلحاحُ[3]، يقال : ألظَّ بكذا، أيْ: لزِمَهُ وألحَّ[4] فيهِ[5] ، ومنهُ الحديثُ عنهُ ﷺ أنّهُ قالَ: « أَلِظُّوا بيَاذَا الجَلالِ والإِكْرَامِ »[6]، أيْ: ألزِمُوا أنفسَكم وألحُّوا[7] بكثرةِ الدعاءِ بيَاذَا الجَلالِ والإِكْرَامِ.

وسمِّيتْ جهنمُ_أعاذَنا اللهُ تَعَالى منها_لظَّى[8]؛ لكونِها كما قالَ تعَالى في المعارجِ ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ [المعارج:١٥]، وقولُهُ تَعَالى في ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ [الليل:1] ﴿فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل:١٤] .

قولُهُ : (**شُواظٌ**).

---

(1) (ز) : (الواقع).

(2) نقل الفضالي هذه الفقرة بتصرف في (الجواهر المضية 255) .

(3) (ز) : (والاجاج) .

(4) (ز) : (وألجّ) .

(5) ينظر : (الفرق بين الضاد والظاء 63 ، اللسان / مادة ـ لظظ ـ ، الإرصاد 102) .

(6) رواه الإمام الترمذي في (سننه 5/ 540) .

(7) (ز) : (وألجوا).

(8) اللظى معناه اللهب الخالص ، ويقال : إنما سميت بذلك للصوقها بالجلد . ينظر (العين 8/ 151 ، الفرق بين الضاد والظاء 61) .

هو اللّهبُ الذي لا دخانَ لهُ، وقيلَ: الذي لهُ دخانٌ، وفيه لغتانِ ضمُّ الشّينِ وكسرُها[1]، وقد قرئ بهما في قوله تعالى: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ ﴾ [الرحمن:٣٥] في سورةِ الرّحمنِ[2]، وليسَ في القرآنِ من هذا اللفظِ غيرُهُ، واللهُ أعلمُ.

قولُهُ : (**كَظْمٍ**).

هو اجتراعُ الغيظِ واحتباسُهُ، والكظمُ مخرجُ النّفسِ، يقالُ: أخذَ يكظمُهُ[3]، [وقد] [4] وقعَ في القرآنِ من ذلكَ ستةُ مواضعٍ: واحدٌ في آلِ عمرانَ، ويوسفَ، والنّملِ[5]، وغافرٌ، والزّخرفِ، ونون.

قولُهُ: (**ظَلَمَا**).

وهو ظالمٌ، وقد وقعَ من هذا اللّفظِ وما تصرّفَ منهُ في القرآنِ الكريمِ مائتا موضعٍ واثنانِ وثمانونَ موضعًا[6]، وتعدادُها مُجملًا ومُفصَّلًا سهلٌ على مَنْ وفَّقَهُ الله تعالى / **22و**/ ، فلا نطولُ بذكرِها.

قولُهُ : (**اغْلُظْ**)

(1) ينظر : (الفرق بين الضاد والظاء 60 ، اللسان / مادة ـ شوظ ـ ، الإرصاد 49) .

(2) قرأ ابن كثير بكسر الشين من چچ ، والباقون بضمها . ينظر : (التيسير 167) .

(3) ينظر : (الفرق بين الضاد والظاء 45 ، اللسان / مادة ـ كظم ـ) .

(4) زيادة يقتضيها السياق .

(5) الصّواب : في سورة النّحل [٥٨] ، وليس في النّمل كما ذكر الشّارح ، وهو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ ، ينظر : (المعجم المفهرس 205).

(6) الصّواب : مائتان وواحد وتسعون موضعًا، ينظر:(المعجم المفهرس 434-438).

فهو من الغلظِ، وهو معروفٌ، وجملةُ ما في القرآنِ الكريمِ ثلاثةَ[1] عشرَ موضعًا: واحدٌ في آلِ عمرانَ ، واثنانِ في النّساءِ، ومثلُهما[2] في التّوبةِ، وواحدٌ في هودٍ، وإبراهيمَ، ولقمانَ، والأحزابِ، وفصّلتْ، والفتحِ، واثنانِ في التّحريمِ.

قولُهُ: (**ظَلامٍ**).

هو من الظُّلمةِ، وجميعُها ظاءاتٌ[3]، وجميعُ ما في القرآنِ من ذلكَ ستةٌ[4]وعشرونَ موضعًا:خمسةٌ في البقرةِ، وموضعٌ في المائدةِ، وستةٌ في الأنعامِ، وموضعٌ في يونسَ والرّعدِ، وموضعانِ في إبراهيمَ، وموضعٌ في الأنبياءِ، وموضعانِ في النّورِ ، وموضعٌ في النّملِ، والأحزابِ، وفاطرٍ، ويس، والزّمرِ، والحديدِ، والطّلاقِ، فهذا جملةُ ما وقعَ في القرآنِ من لفظِ الظّلماتِ فردًا وجمعًا اسمًا وفعلًا.

قولُهُ: (**ظُفْرٍ**).

هو معروفٌ، وهو الذي بالأَيْدي والأَرْجلِ، قالَ أبو حاتمٍ[5]: يقال ظُفْرٌ وظُفُرٌ بضمّةٍ وضمّتينِ، ولا يقالُ: ظِفْر-بالكسرِ-كما تقولُ العامّة[6]، ويقالُ: أظفورٌ أيضًا، وجمعُ الظُّفرِ أظفارٌ وأظافيرُ، وقيلَ: أظافيرُ جمعُ أظفورٍ، وقيل: هو

(1) (ز) : (ثلاثه).

(2) (ز) : (مثلها).

(3) (ز) : (ظاات).

(4) (ز) : (سته).

(5) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستانيّ ثم البصريّ ، المقرئ النحويّ اللغويّ ، صاحب التصانيف ، ت 255هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 434 ، غاية النهاية 1/ 320) .

(6) (ز) : (العامه).

جمعُ الجمعِ، كما قيلَ: أحيانٌ وأحايينُ وأقوالٌ وأقاويلُ، والتَّظفيرُ[1]: أَخْذُكَ الشّيءَ بأطرافِ أظفارِك وتخديشُك إياه بها[2].

ولم يقعْ في القرآنِ من هذا اللّفظِ سوى موضعٍ في الأنعامِ، [وهو][3] قولُهُ تعَالى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، واللهُ أعلمُ.

قولُهُ : (**انْتَظِرْ**).

هو منَ الإنتظارِ بمعنى التّوقعِ، يقالُ[4] منهُ: انتظرتُ الأمرَ انتظرُهُ، فأنا مُنتظِرٌ، والأمرُ مُنتظَرٌ، إذا توّقعتُ مجيئَهُ وحصولَهُ[5].

والواقعُ من ذلك في القرآنِ الكريمِ اثنا عشرَ موضعًا[6]: اثنانِ في الأنعامِ، واثنانِ في الأعرافِ، وخمسةٌ في يونسَ، وموضعانِ في السّجدةِ، وموضعٌ في الأحزابِ، واللهُ أعلمُ.

قولُهُ : (**ظَمَا**).

---

(1) (ز) : (التطفير).

(2) ينظر : (الفرق بين الضاد والظاء 58 ، اللسان / مادة ـ ظفر ـ) .

(3) زيادة يقتضيها السياق .

(4) (ز) : (يقول).

(5) ينظر : (اللسان / مادة ـ نظر ـ) .

(6) الصّواب : أربعة عشر موضعًا، ولم يذكر الشارح حرفين هما في سورة هود [١٢٢] : ﴿ وَٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴾ ، ينظر : (المعجم المفهرس 206-207).

هو بالهمزِ، وهو العطشُ، يقالُ منهُ: ظمأتُ أظمأَ ظمأً[1]، وإنّما أبدلُهُ النّاظمُ لضرورةِ الوزنِ؛ لأنّه ليسَ في القرآنِ ظما غيرُ مهموزٍ؛ لأنَّ الظَّما بلا همزٍ معناه: الرّقّةُ، يقال: عينٌ ظمياءُ، أيْ: رقيقةُ الجفنِ، وساقٌ ظمياءُ، أيْ: رقيقةُ اللّحمِ[2].

ووقعَ منَ الظّمأِ المهموزِ ثلاثةٌ، أحدُها: في سورةِ التّوبةِ، والثّاني: في طه **/ 22ظ/** ، والثّالثُ: في النّورِ.

55) ص : (أَظْـفَرَ ، ظَنًّا كَيْفَ جَا ، وَعِظْ سِوَى عِضِينَ ، ظَلَّ النَّحْلِ زُخْرُفٍ سَوَا)

ش: قولُهُ (**أظفَرَ**)، هو من الظَّفْرِ، وهو الفوزُ[3]، يقال: ظفرَ[4] الرّجلُ بحاجتِهِ يظفُرُ ظفرًا إذا فازَ بها، والظّافرُ الغالبُ[5].

وقد وقعَ في القرآنِ من هذا [اللفظِ][6] موضعٌ واحدٌ في الفتحِ قولُهُ تعالى ﴿مِنۢ بَعۡدِ أَنۡ أَظۡفَرَكُمۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [الفتح:٢٤] .

قولُهُ : (**ظَنًّا**).

(1) (ز) : (أظماء ظماء). ينظر : (اللسان / مادة ـ ظمأ ـ) .

(2) قال في (اللسان / ظما) : والظَّمَا بلاهم زدُبُولُ الشَّفَةِ من العَطَش ، وشَفَةٌ ظَمياء سمراءُ ذابلةٌ ولِثَةٌ ظَمْياءُ قليلة الدموع ينْظَمْياءُ رَقِيقَةُ الجَفْنوساقٌظَمْياءُ قلِيلةاللَّحْمِ.

(3) (ز) : (الفور).

(4) (ز) : (أظفر) .

(5) ينظر : (العين 8/ 161 ، الفرق بين الضاد والظاء 59 ، اللسان / مادة ـ ظفر ـ) .

(6) زيادة يقتضيها السياق .

الظّنُّ تجويزُ أمرينِ أحدُهما أرجحُ منَ الآخرِ، يقالُ: ظنَّ يظنُّ ظنًّا، ويأتِي بمعنى الشّكِّ واليقينِ، فاليقينُ نحوُ قولِهِ تَعَالى: ﴿[ٱلَّذِينَ][1] يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة:٤٦]، فإنَّه سبحانهُ وتَعَالى مدحَهم على اليقينِ بالبعثِ لا على الشّكِّ ؛ فإنَّ الشّكَّ في البعثِ بعدَ الموتِ كفرٌ يستحقُّ صاحبُهُ الذّمَّ والعقابَ لا المدحَ .

ومنهُ قولُهُ تَعَالى: ﴿وَرَءَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف:٥٣] ، أيْ: أيقنُوا بذلكَ ؛ لقولِهِ تَعَالى:﴿وَلَمۡ يَجِدُواْ عَنۡهَا مَصۡرِفٗا﴾ [الكهف:٥٣] [2].

وأما الظّنُّ بمعنى الشّكِّ فنحوُ قولِهِ تعَالى: ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح:١٢] ، وقولِهِ تعَالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[الأحزاب:١٠] .

قلتُ: وهذا اصطلاحُ الفقهاءِ، فإنّ الظّنَّ عندَهم التَّردُّدُ سواءٌ المستوي والرّاجحُ ، وعندَ أهلِ الأصولِ الشّكُّ المستوي، وإلا فالرّاجحُ الظّنُّ والمرجوحُ الوهمُ[3].

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) نقل الفضالي هذه العبارة في (الجواهر المضية 264 – 265) .

(3) نقله القاري بتصرف في (المنح الفكرية 236) .

فإذا علمتَ هذا ففي كتابِ اللهِ العظيمِ من هذا اللّفظِ سبعةٌ وستونَ موضعًا[1]، فلا نطولُ بالتّعدادِ فيفوتُ[2] التّمامُ بالبعادِ[3].

قولُهُ : (**كَيْفَ جَا وَعِظْ سِوَىعِضِينَ**).

اعلمْ أنّ الوعظَ لغةً التّخويفُ، والاسمُ منه عِظَةٌ، قالَ الخليلُ: وهو التّذكيرُ بالخيرِ ممّا يرّقُ لهُ [القلبُ][4]، انتهى.

وجمعُ العِظةِ عظاتٌ، وجمعُ المَوعِظةِ مواعِظُ، وقد وقعَ في القرآنِ من لفظِ الوعظِ خمسةٌ وعشرونَ موضعًا، فلا نطولُ بذكرِها.

وأخبرَ النّاظمُ هنا أنّهُ لم يقعْ في القرآنِ من ذلكَ بالضّادِ سوى موضعٍ واحدٍ ، [وهو][5] قولُهُ ﷻ في الحجرِ ﴿ كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴿٩٠﴾ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر:٩٠-٩١] ، ومعناهُ : أنّهم فرّقوه[6]، وقالُوا لهُ: سحرٌ وشعرٌ وكهانةٌ ونحوُ ذلك[7]، تَعَالى عن ذلكَ .

قولُهُ : (**ظَلَّ النّحْلِ زُخْرفٍ** [سَوَا][8]).

تمامُهُ قولُهُ :

---

(1) الصّواب : تسعة وستون موضعًا. ينظر : (معجم المفهرس 439-440) .

(2) (ز) : (يفوت).

(3) نقله الفضالي في (الجواهر المضية 265) .

(4) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (العين 1/ 133) .

(5) زيادة يقتضيها السياق .

(6) (ز) : (فرقوة).

(7) ينظر : (مفاتيح الغيب للرازي 9/ 336).

(8) زيادة يقتضيها السياق .

56) ص : (وَظَلْتَ ، ظَلْتُمْ ، وَبِرُومٍ ظَلُّوا كَالْحِجْرِ ، ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ)

ش: أخبركَ بالمفهومِ أنَّ الضّلالَ ضدُّ الهدى/ **23و**/ _بالضّادِ_، وبالمنطوقِ أنَّ ما كانَ من ظلَّ فلانٌ يفعلُ كذا يظلّ إذا فعلَهُ نهارًا، فهو بالظّاءِ، ولم يجئْ من هذا اللّفظِ في القرآنِ الكريمِ ولا في غيرِهِ من الكلامِ غيرُ الفعلِ، [و] [1]لم يجئْ منهُ اسمُ فاعلٍ ولا اسمُ مفعولٍ، وإنّما جاءَ في القرآنِ منهُ الفعلُ الماضي والمضارعُ لا غيرَ في تسعةِ أماكنَ:

- أحدُها: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَرَىٰ﴾ [النحل:٥٨ - ٥٩] في النّحلِ.
- والثّاني: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾ أَوَمَن﴾ [الزخرف:١٧–١٨] في الزخرف، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (**سَوَا**)، أيْ: مستويانِ في اللّفظِ.
- [و][2] الثّالثُ: قولُهُ تعالى في طه ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه:٩٧].
- والرّابعُ: في الواقعةِ قولُهُ تعالى ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة:٦٥] .
- والخامسُ: في الرّومِ قولُهُ تعالى ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم:٥١] .

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) زيادة يقتضيها السياق .

- والسّادسُ: في الحجْرِ قولُـهُ تَعَـالى ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾ [الحجر:١٤] ، وهذا معنى قولِهِ : (**ويرُومِ ظلُّواكالحِجْرِ**).
- والسّـــابعُ والثّـــامنُ: في الشّـــعراءِ قولُـــهُ تَعَـــالى﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ ﴾ [الشـعراء:٤] ، وقولُـهُ تَعَـالى ﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ ﴾[الشعراء:٧١] .
- والتّاسعُ : في قولِهِ بعدُ

57) **ص : (يظْلَلْنَ ، مَحْظُوراً مَعَ المُحْتَظِرِ وَكُنْتَ فظّاً ، وجمِيعَ النَّظَرِ)**

ش: أيْ والتّاســـعُ في الشّـــورى[1] قولُـــهُ تَعَـــالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الشورى: ٣٣].

ثُمَّ أخبرَ بالمفهومِ أنَّ الحضرَ_بالضّادِ_ المشتقُّ من الحضورِ ضدُّ الغيبةِ إلا في موضعينِ فإنّه بالظّاءِ:

- أحـدهما: في سـورةِ الإسـراءِ قولُـهُ تَعَـالى﴿ فَكَانُواْ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ ﴾ [الإسراء:٢٠].
- والثّاني: في سورةِ القمرِ قولُهُ تَعَالى ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا ﴾ [القمر:٣١]، وهذا مشتقٌّ في الأصلِ من حظرتَ[2] الشّيءَ، أيْ: حزتَهُ، ثُمَّ استُعْملَ بمعنى المنعِ؛ لأنَّك إذا حزتَ الشّيءَ فقد منعتَ غيرَكَ منهُ، تقولُ: هذا الشّيءُ

(1) (ز) : (شورى).

(2) (ز) : (حضرت).

محظورٌ، أيْ: ممنوعٌ منهُ، وحظرتَ[1] عليهِ كذا، أيْ: منعتَهُ منهُ[2]، والمُحتَظِرُ الذي يعملُ الحظيرةَ[3].

قولُهُ: (**وكنتَ فظًّا**).

أيْ: والفضُّ_بالظّاء_في كلِّ المواضعِ إلا في قولِهِ تَعَالى ﴿لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ﴾ [آلعمران:١٥٩]، ومعناهُ لغةً: الرّجلُ الكريهُ الخُلقِ، مشتقٌّ من فظِّ الكرشِ، وهو ماؤهُ الجامعُ[4] الكراهيةِ؛ لأنَّ ما [في][5] الكرشِ لا يُتنَاولُ/ **23ظ**/ إلا لضرورةِ عدمِ الماءِ[6].

وأما الفضُّ-بالضّادِ- فهو من فضضتُ الشّيءَ أفضُّهُ فضًّا إذا فرّقتُهُ، وانفضَّ القومُ إذا تفرّقُوا[7]، ومنهُ قولُهُ تَعَالى ﴿لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ﴾ [آل عمران:١٥٩] .

قولُهُ: (**وجميعِ النَّظرِ**).

تمامُهُ قولُهُ:

58) ص : (**إلا بِـ : وَيْلٍ ، هَلْ ، وأُوْلَى نَاضِرَهْ وَالغَيْظُ لا الرَّعْدُ وهُودٌ قاصِرَهْ**)

---

(1) (ز) : (حضرت).

(2) ينظر : (العين 3/ 196 ، الفرق بين الضاد والظاء 57 ، اللسان / مادة ـ حظر ـ) .

(3) ينظر : (الكشاف 6/ 454 ، البحر المحيط 10/ 182) .

(4) (ز) : (لجامع).

(5) زيادة يقتضيها السياق .

(6) ينظر : (العين 8/ 153 ، اللسان / مادة ـ فظظ ـ) .

(7) ينظر : (اللسان / مادة ـ فضض ـ ، الارصاد 55) .

ش: أي احفظْ جميعَ النّظرِ_بالظّاءِ_، والذي وقع في كتابِ اللهِ تَعَالى منهُ ستةٌ وثمانونَ موضعًا، وهو مشتقٌّ من نظرتُ الشّيءَ أنظرُهُ، فأنا ناظرٌ، والشّيءُ منظورٌ إليه، إلا في ثلاثةِ مواضعَ فإنّه بالضّادِ:

- أحدُها: في ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١] قولُهُ تَعَالى ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين:٢٤] .
- والثّاني: في ﴿هَلْ [أَتَىٰ]﴾ [وُ] [1] [الإنسان:١]، قولُهُ تَعَالى ﴿وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان:١١] .
- والثّالثُ: في القيامةِ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (**وأُولَى ناضِرَهْ**)، وهو قولُهُ تَعَالى﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢]، وقيّدَها بالأُولى؛ لئلا تشتبهَ بالثّانيةِ على مَنْ لا يتأمّلُ المعنى[2]، واستغنى عن تعيينِ سورتِها بذكرِها، إذ لا نظيرَ للفظِها[3].

قولُهُ: (**والغيظِ لا الرَّعْدِ وهودٍ قاصِرَهْ**).

أيْ: الغيظُ_بالظّاءِ_حيثُما وقعَ، وأصلُهُ الامتلاءُ والحنقُ[4]، وهو شدّةُ الغضبِ [5]، ووقعَ من ذلك في القرآنِ أحدَ عشرَ موضعاً إلا الغيظ بالرّعدِ وبهودٍ في قولِهِ تعَالى: ﴿وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [الرعد:٨] ، وفي قولِهِ

---

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) يقصد بها الشّارح الآية [23] من سورة القيامة ، وهي ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ فإنها بالظاء.

(3) نقل الفضالي هذه العبارة بتصرف في (الجواهر المضية 265) .

(4) (ز) : (الخنق).

(5) (ز) : (والنصب) ، (اللسان / مادة ـ غيظ ـ ، الارصاد 59) .

تعَالى: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود:٤٤] ، فإنّهُ-بالضّادِ-؛ لأنّهُ مأخوذٌ من قولِكَ: غاضَ الماءُ يغِيضُ إذا نقصَ[1].

وقولُهُ: (**قاصِرَهْ**).

هو منصوبٌ على الحالِ، أي: قاصرًا الحكمَ بالضّاد على هاتينِ اللفظتينِ وما عداهما بالظّاءِ.

59) ص : (والحظُّ لا الحضُّ علَى الطَّعَامِ وَفِي ظَنِينٍ الخِلافُ سَامِي)

ش: أيْ الحظُّ بالظّاءِ إذا كانَ بمعنى النّصيبِ والجدِّ، يقالُ: فلانٌ محظوظٌ، إذا كان ذا حظٍّ من الرّزقِ[2]، ومنهُ قولُهُ في الدّعاءِ: « ولا يَنْفَعُ ذا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ »[3] ، ووقعَ من ذلكَ في كتابِ اللهِ ستة[4] [مواضعَ][5].

فإذا كانَ بمعنى التّحريضِ والحثِّ فإنّهُ بالضّادِ؛ ولهذا قالَ: (**لا الحضُّ على الطَّعَامِ**)، ووقعَ منهُ في القرآنِ ثلاثةُ [مواضعَ][6]:

- أحدُها: في الحاقّةِ قولُهُ تَعَالى ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾ [الحاقة:٣٤] .

(1) ينظر : (العين 4/ 431 ، الفرق بين الضاد والظاء 34) .

(2) ينظر : (اللسان / مادة ـ حفظ ـ ، الفرق بين الضاد والظاء 32- 33) .

(3) رواه الإمام البخاري في (صحيحه 3/ 348) ، والإمام مسلم في (صحيحه 3/ 6) .

(4) الصواب : سبعة مواضع ، وهي : [آل عمران:176] ، [النساء:11] ، [النساء:176] ، [المائدة:13] ، [المائدة:14] ، [القصص:79] ، [فصلت:35] ، ينظر : (المعجم المفهرس 207) .

(5) زيادة يقتضيها السياق .

(6) زيادة يقتضيها السياق .

- والثّاني [1]:في الفجرِ قولُهُ تَعالى﴿ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ﴾ [الفجر:١٨]
- والثّالثُ: في سورةِ الماعونِ قولُهُ تَعَالى ﴿ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ﴾ [الماعون: ٣] .

فائدةٌ

/ 24و/ قالَ الخليلُ: والفرقُ بينَ الحثِّ والحضِّ أنّ الحثَّ يكونُ في السّيرِ والسّوقِ وكلِّ شيءٍ، والحضُّ لا يكونُ في سيرٍ ولا سوقٍ[2].

قولُهُ: (**وَفِي ظنينٍ الخلافُ سَامِي**).

اعلمْ أنَّ القرّاءَ أجمعُوا على تلاوةِ الظّنِّ بالظّاءِ حيثُما وقعَ، وتقدّمَ الكلامُ عليهِ ، لكنِ اختلفُوا في قولِهِ ﷻ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ ﴾ [التكوير:٢٤] في سورةِ التّكويرِ، فقرأَهُ عاصمٌ وحمزةُ ونافعٌ وابنُ عامرٍ بالضّادِ، وقرأهُ الباقون بالظّاءِ، وهم ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ والكسائيُّ[3].

(1) (ز) : (والثا).

(2) لم أجده في كتابه العين ، وذكره ابن سيده غير منسوب للخليل في (المحكم والمحيط الأعظم 1/ 375) .

(3) ينظر : (التيسير 179) .

وقدِ اجتمعتِ المصاحفُ المعتبرةُ على رسمِها بالضّادِ [1]، قال السّخاويُّ[2]: ((ورأيتُها في المصحفِ الشّاميِّ بالضّادِ)) [3]، قالَ الشّاطبيُّ في رائيتِه[4]:

..... والضَّادُ في بضَنِينٍ تجْمَعُ البَشَرا[5]

فمعناهُ بالظّاءِ: وما محمَّدٌ على الوحيِّ بمتَّهمٍ، وبالضّادِ: وما محمَّدٌ على الوحيِّ ببخيلٍ، فيكتمُهُ كما يكتمُهُ الكهّانُ[6].

تنبيهٌ

مَنْ قرأَ بالظّاءِ لم يخالفْ في رسمِها بالضّادِ تحقيقًا، وإنّما رُسِمَتْ بالضّادِ مع أنَّ الأصلَ خلافُهُ تنبيهًا على جوازِ إحدى القراءتينِ، كما رسمُوا ﴿ مَٰلِكِ ﴾ [الفاتحة:٤] بالحذفِ، ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة:٦] بالصّادِ تنبيهًا على الأصلِ[7] للأولويةِ، بخلافِ العكسِ فإنّهُ لا يجوزُ كما في﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةً ﴾[البقرة:٢٤٧] .

---

(1) ورسمت بالظّاء في مصحف ابن مسعود (**رضي الله عنه**) ، واختاره أبو عبيد ابن سلام معللاً ذلك بأنهم لم يتهمه المشركون بالبخل فيحتاج إلى أن ينفيه عنه ، وإنما كانوا يتهمونه بالكذب ، فأخبر الباري (عزوجل) أنه ليس بمتهم على الغيب، ينظر:(المقنع 97، الوسيلة 245، جميلة أرباب المراصد 400)

(2) أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني الدّمشقي ، لازم الشّاطبيّ فاشتهر أمره وذاع صيته ، ت 643 هـ . ينظر : (إنباه الرواة 2/ 311 ، معرفة القراء 3/ 1432) .

(3) نقل السخاوي هذه المقالة عن أبي عبيد ابن سلام . (الوسيلة 246).

(4) وصدر البيت : (فلا يخَافُ بفاءِ الشَّامِ والمَدنيِّ) ، ينظر : (عقيلة أتراب القصائد 325) .

(5) (ز) : (يجمع البشر) ، والصواب ما أثبته ، ينظر : (عقيلة أتراب القصائد 325) .

(6) ينظر : (معاني القراءات 531) .

(7) (ز) : (بخلاف الأصل على الأصل).

ومعنى قولِهِ: (**سَامِي**)، أيْ: مشهورٌ عالٍ.

60) **ص : (وإنْ تَـلاقَـيَـا البَـيَـانُ لازِمُ أنْقَضَ ظَهْـرَكَ ، يعضُّ الظَّـالِـمُ)**

ش: أيْ إنْ تلاقَى الضّادُ والظّاءُ فبيانُ الضّادِ وإعمالُ الرّياضةِ في إحكامِ لفظِـهِ لازمٌ واجـبٌ، نحـو: ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشـرح:٣] ، ﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ [الفرقان:٢٧] ، ﴿بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام:١٢٩] .

61) **ص : (واضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَـعْ أفَـضْتُمُ وَصَفٌّ هَا : جِـبَاهُهُمْ ، عَلَيْـهِمُ)**

ش: أيْ إذا سكِّنتِ الضّادُ وأتَى بعدَها حرفُ إطباقٍ فينبغي للقرّاءِ المجوّدينَ أنْ يخلِّصُوا لفظَهُ وينعمُوا بيانَهُ، نحوُ قولِهِ تَعَالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة:١٧٣]، وقولِهِ تَعَالى ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾[الأنعام: ١١٩] .

وكذلكَ إذا التقَى بتاءٍ فينبَغِي التّوصُّلُ إلى إظهارِهِ بتؤدةٍ ويسرٍ[1]، وذلكَ نحوُ: ﴿أَفَضْـتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ [البقرة:١٩٨] ، ﴿خُضْتُمْ﴾ [التوبة:٦٩] ، ﴿فَرَضْـتُمْ﴾ [البقرة:٢٣٧] ، ﴿فِى تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل:٢] وما أشبهَهُ .

وكذلك الظّاءُ ينبغي التّحفُّظُ ببيانِها إذا سُكِّنتْ وأتَى بعدَها تاءٌ، نحو: ﴿أَوَعَظْتَ﴾ [الشعراء:١٣٦] في الشّعراءِ، وليسَ في القرآنِ غيرُهُ.

قال النّاظمُ في النّشرِ: ((وإظهارُها ممّا لا خلافَ عن هؤلاءِ الأئمةِ، أيْ: العشرةِ/ **24ظ/** فيهِ. نعمْ ، قرأْنا بإدغامِهِ عنِ ابنِ محيصنٍ[1] مع إبقاءِ صفةِ التّفخيمِ))[2]، انتهى.

(1) (ز) : (يسره).

قلتُ: لعلَّهُ [أدغمَهُ][3] قياسًا على إدغامِ الطّاءِ في التّاءِ في نحوِ: ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة:٢٨]، وإنّما فصلَ النّاظمُ بينَ حكمَي الضّادِ وحكمِ[4] الظّاءِ لضرورةِ القافيةِ.

قولُهُ : (**وصَفٌّ هَا ... إلى آخرِهِ**).

أيْ : وليبيِّنِ المجوِّدُ الهاءَ مخرجًا وصفةً؛ لبُعدِها وخفائِها، ولا سيَّما إذا اجتمعَ المثلانِ منها في كلمةٍ أو كلمتينِ وتحرّكَ فينبَغِي للقارئِ إنْ يصفِّيَها وينعمَ تفكيكَها من غيرِ هذرمةٍ[5] ولا تمطيطٍ كقولِهِ تعَالى: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة:٣٥]، ﴿وُجُوهُهُمْ﴾ [آلعمران:١٠٦]، ﴿عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [الإسراء:٩٧]، و﴿عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ [يوسف:٩٦]، ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [المائدة:٤٦] ، وحكمُ غيرِ الهاءِ منِ اجتماعِ المثلينِ كحكمِها في ذلكَ.

وأيضًا يجبُ الاعتناءُ ببيانِها إذا كانتْ مكسورةً، نحو:﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧] ، ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة:٧] ، ﴿سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة:٧] ، ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة:٧] وما أشبهَهُ.

---

(1) أبوحفص محمد بن عبدالرحمن ابن محيصن، مقرئ أهل مكة بعدابن كثير،وأعلم قرائها بالعربية،ت 123هـ . ينظر : (غاية لنهاية 2/ 167 ،تهذيب التهذيب 7/ 474) .

(2) (النشر 1/ 220) .

(3) زيادة يقتضيها السياق .

(4) (ز) : (بحكم).

(5) (ز) : (هدرمة). قال في (اللسان / مادة هذرم) : ((هَذْرَمَ الرجلُ في كلامِه هَذْرَمةً إذا خلَّطفيه، ويقال للتخليط: الهَذْرَمةُ، ويقال: هو السرعة في القراءةِ والكلامِ والمشْي)) .

[بابُ أحكامِ النُّونِ والميمِ الساكنتينِ والمشددَّتينِ]

62) ص : (وَأَظْهِرِ الغُنَّــةَ مِنْ نُــونٍ وَمِــنْ مِــيمٍ إِذَا مَــا شُــدِّدَا وَأَخْــفِــيَنْ)

ش: اعلمْ أنَّ الغنّةَ تكونُ في النّونِ والميمِ السّاكنتينِ حالةَ الإخفاءِ أو ما في حكمِهِ منَ الإدغامِ بالغنّةِ، فإنّ مخرجَهما في هذه الحالةِ يكونُ منَ الخيشومِ، وهو خرقُ الأنفِ المنجذبِ[1] إلى داخلِ الفمِّ، ويتحولُ عن مخرجِهما الأصليِّ على القولِ الصّحيحِ كما تقدّمَ؛ لأنّه لا عملَ للّسانِ فيهما كعملِهِ فيهما مع الإظهارِ والإدغامِ بغيرِ غنّةٍ، فيتعيَّنُ على القارئِ أنْ يظهرَ الغنّةَ في تلكَ الحالةِ السّابقةِ[2].

وكانَ ينبغِي للنّاظمِ التّقييدُ على ما قرّرْناهُ، وإذا قرِئَ (**إذا ما شَدِّدَا**) كما في بعضِ النّسخِ فعليهِ التّقييد من وجهٍ آخرَ.

ثُمَّ اعلمْ أنّ الغنّةَ صفةُ النّونِ، ولو تنوينًا، والميمِ تحرّكَتا أو سكنَتا، وهذا معنى قولِ الدانيِّ: وأمّا الميمُ والنّونُ فيتجافَى بهما اللّسانُ إلى موضعِ الغنّةِ من غيرِ قيدٍ[3].

وقالَ في موضعٍ آخرَ: فأمّا النّونُ المتحركةُ فمخرجُها منَ الفمِّ مع صويتٍ منَ الأنفِ[4]، وبرهانُ ذلك في شدِّهِ، ولكنْ هي في السّاكنِ أكملُ منَ المتحرِّكِ؛ ولهذا خصَّصَ ذكرَهُ، فالسّكونُ في كلامِ النّاظمِ قيدٌ لكمالِ الغنَّةِ لا أصلِها لِمَا تقدّمَ، ومثالُ ذلكَ: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ﴾ [النمل:٨٩]، والنّونُ أصلٌ في

(1) (ز) : (المنجدب).

(2) (ز) : (السابقه).

(3) ينظر : (التحديد 108) .

(4) ينظر : (التحديد 106) .

الغنّةِ من الميمِ؛ لقربِهِ منَ الخيشومِ[1]، وستأتي[2] أحكامُ النّونِ، وأمّا الميمُ فلها ثلاثةُ أحكامٍ: إدغامٌ، وإخفاءٌ، وإظهارٌ.

الأول: الإدغامُ/ 25و/ ، ولا تدغمُ إلا في مثلِها، ولا تدغمُ في مقاربها من أجلِ الغنّةِ التي فيها، فلو أُدغِمَتْ لذهَبَتْ غنتُّها، فكانَ إخلالًا وإجحافًا بها، فأُظهِرَتْ لذلك، وتركُ التّنصيصِ نصٌّ عليهِ؛ لتنصيصِهِ على الآخرَينِ، كما قِيلَ في الحرفِ: تركُ العلامةِ له علامةٌ.

الثّاني : الإخفاءُ عندَ الباءِ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ (**وأخفِيَنْ**)، وتمامُهُ قولُهُ:

63) **ص : (ألْميمَ إنْ تَسْكُنْ بغُنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى المُختَارِ مِنْ أَهْلِ [الأَدَا][3])**

ش: لأنَّ الميمَ إذا سكِّنَتْ لها ثلاثةُ أحكامٍ كما تقدَّمَ:

الأوّل: الإدغامُ بالغنّةِ عندَ ميمٍ مثلِهِ كإدغامِ النّونِ السّاكنةِ عندَالميمِ،وقدْ تقدّمَ، ويطلقُ ذلك في كلِّ ميمٍ مشدَّدةٍ، نحو: ﴿دَمَّرَ﴾[محمد:١٠]، و﴿يُعَمَّرُ﴾[البقرة:٩٦] ، و﴿حَمَّالَةَ﴾[المسد:٤]،و﴿ صُمٌّ﴾[البقرة:١٨]، و﴿هُم مِّنْ﴾[الأنبياء:٢٨]، و﴿الٓمٓ﴾[البقرة:١] ، و﴿أَمَّنْ أَسَّسَ﴾ [التوبة:١٠٩].

الثّاني: الإخفاءُ عندَ الباءِ، وهو المرادُ من هذا البيتِ، وفيهِ خلافٌ، فالذي اختارَهُ أهلُ الأداءِ[4] كالحافظِ أبيِّ عمروٍ الدانيِّ وغيرِهِ منَ المحقِّقينَ[1] هو الإخفاءُ.

---

(1) نقل هذه العبارة الفضالي بتصرف في (الجواهر المضية 286) منسوبًا إلى بعضهم .

(2) (ز) : (سيأتي).

(3) (ز) : (الادي) ، والصواب ما أثبته ، ينظر : (المقدمة الجزرية / 21) .

(4) (ز) : (الادي) .

قالَ النّاظمُ: ((وهو الذي عليهِ أهلُ الأداءِ[2] بمصرَ والشّامِ والأندلسِ وسائرِ البلادِ الغربيةِ، وذلك نحو:﴿ وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران:١٠١] ، و﴿ رَبَّهُم بِهِمْ ﴾[العاديات: ١١] ، و﴿ يَوْمَهُم بَارِزُونَ ﴾[غافر:١٦]))[3].

والإخفاءُ حالةٌ بينَ الإظهارِ والإدغامِ عارٍ منَ التَّشديدِ، فتُخفى الميمُ عندَ الباءِ معَ بقاءِ غنَّتِها بقاءً غيرَ تامٍّ.

وذهبَ جماعةٌ[4] إلى إظهارِ الميمِ السَّاكنةِ عندَ الباءِ من غيرِ إفحاشٍ[5].

تذييلٌ

الفرقُ بينَ الإخفاءِ والإدغامِ أنَّ الإخفاءَ لا تشديدَ معَهُ بخلافِ الإدغامِ، وأنَّ إخفاءَ الحرفِ عندَ غيرِهِ لا في غيرِهِ، وإدغامُ الحرفِ في غيرِهِ لا عندَ غيرِهِ، تقولُ: أخفيتُ النّونَ عندَ السِّينِ لا في السِّينِ، وتقولُ: أدغمتُ النُّونَ في اللامِ لا عندَ اللامِ[6] ، انتَهَى .

الحكم الثّالث[7]: الإظهارُ ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ:

---

(1) ينظر : (التحديد 168 ، النشر 1/ 222) .

(2) (ز) : (الادي) .

(3) (النشر 222/1) .

(4) وهو مذهب ابن المنادي ومكيّ وابن الباذش والمراديّ ، ينظر : (التحديد 168-169 ، الرعاية 359 ، الإقناع 1/ 180 ، المفيد 88) .

(5) ذكر الشارح في هذه المسألة قولين ، وفيها قولٌ ثالثٌ : وهو التخيير في الإظهار والإخفاء ، ونسب لابن مجاهد ، ينظر : (الجامع المفيد 351) .

(6) ينظر : (الرعاية 402) .

(7) أي : من أحكامِ الميمِ السّاكنةِ .

64) **س : (وأَظْهِرَنْها عِنْدَ باقِي الأَحْرُفِ وَاحْذَرْ لَدَى واوٍ وفا أنْ تَخْتَفِي)**

ش: أيْ أظهرِ الميمَ السَّاكنةَ[1] عندَ باقي الأحرفِ، وهي ما عدا[2] الميمَ والباءَ، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾[الفاتحة:٢]، و﴿أَنْعَمْتَ﴾[الفاتحة:٧]، و﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة:٤]، و﴿لَهُمْ عَذَابٌ﴾[آل عمران:٤] ، ﴿أَنَّهُمْ هُمُ﴾ [المؤمنون:١١١] ، ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[البقرة:٦]، ﴿مَعَكُمْ إِنَّمَا﴾[البقرة:١٤] .

ثُمَّ حذّرَ من إخفائِها ساكنةً عندَ الواوِ والفاءِ، فليُعنَ بإظهارِها عندَهما؛ لئلا يسبقَ/**25ظ**/اللّسانُ إلى الإخفاءِ لقربِ المخرجينِ، نحو: ﴿هُمْ فِيهَا﴾ [البقرة:٣٩]، ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾ [البقرة:١٥]،[و][3]﴿عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، و﴿هُمْ وَقُودُ﴾ [آل عمران:١٠]، وإذا أظهرتَها عندَ هذه الأحرفِ فليُتحفّظْ بإسكانِها وليُحترزْ من تحريكِها.

تنبيهٌ

الواوُ والفاءُ داخلانِ في قولِهِ (**باقِي الأَحرُفِ**)، وإنّما عيَّنَهما وأكَّدَ وحذَّرَ لاشتراكِهما مع الميمِ في المخرجِ .

65) **س : (وَحُكْمُ تَنْوِينٍ ونُونٍ[يُلْفَى][4] إظْهَارٌ، ادْغَامٌ ، وقَلْبٌ ، إخْفَا)**

---

(1) (ز) : (الساكنه) .

(2) (ز) : (عدى) .

(3) زيادة يقتضيهاالسياق .

(4) (ز) : (يلفا) ، والصواب ما أثبته ، ينظر : (المقدمة الجزرية / 21) .

ش: هذا شروعٌ في أحكامِ النُّونِ السَّاكنةِ والتَّنوينِ، فالنُّونُ السَّاكنةُ تكونُ في آخرِ الكلمةِ وفي وسطِها كسائرِ الحروفِ السَّواكنِ، وتكونُ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ.

وأمَّا التَّنوينُ فلا يكونُ إلا في آخرِ الاسمِ بشرطِ أنْ يكونَ منصرفًا موصولًا لفظًا غيرَ مضافٍ عاريًا من الإلفِ واللامِ، وثبوتُهُ مع هذه الشُّروطِ إنَّما يكونُ في اللَّفظ لا في الخطِّ ولا في الوقفِ، إلا في قولِهِ تَعَالى﴿ وَكَأَيِّن ﴾[1] [آل عمران:١٤٦] حيثُ وقعَ فإنَّهم كتبوهُ بالنُّونِ[2].

وأكثرُ مسائلِ هذا البابِ إجماعيَّةٌ من قبيلِ التَّجويدِ؛ فلهذا ذكرَ أحكامَهما هنا؛ لأنّ هذا الفنَّ لا يُذكَرُ فيه إلا المتفقُّ عليهِ عندَ القُرَّاءِ، وإنَّما ذكرتُ أحكامَهما في الخلافياتِ ؛ لكثرةِ دورِهما والاختلافِ في بعضِها.

وقيّدتُ النُّونَ بالسُّكونِ؛ لتُخرِجَ المتحرِّكةَ، فإنَّها ليستْ كذلكَ، فكان ينبغِي له أنْ يقيِّدَها، وأطلقَ التَّنوينَ؛ لأنَّ وضعَهُ الإسكانُ، ونصَّ عليه وإنْ كانَ نونًا؛ لمخالفتِهِ إياها، وسيأتِي بيانُها.

فإذا تقرَّرَ ذلك فنقولُ: الأحكامُ أربعةٌ[3] إظهارٌ، وإدغامٌ، وقلبٌ، وإخفاءٌ، وسيأتِي الكلامُ على كلٍّ منها مفصَّلًا.

ومعنى: (**يُلْفَى**) يُوجَدُ.

---

(1) قال الإمامُ الدَّانيُّ في (المقنع 46) : ((وكذلك رسموا التنوين نوناً في قوله چھچ حيث وقع ، وذلك على مراد الوصل)) .

(2) نقل الشارح هذا الكلام عن ابن الجزري ، ينظر: (النشر 2/ 22) .

(3) (ز) : (أربعه) .

66) **مـ : (فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهِرْ ، وادَّغِمْ في اللامِ والرَّا بِغُنَّةٍ [أتَمّ][1])**

ش: هذا **الحكمُ الأوّل** من أحكامِهما، وهو إظهارُ أحدِهما عندَ حرفٍ من حروفِ الحلقِ، سواءً كانا في كلمةٍ أو كلمتينِ، وهي ستةٌ، جمعَها بعضُهم في نصفِ الطَّويلِ، وهو:

أَخِي هَاكَ عِلْمَاً حَازَهُ غَيْرُ خَاسِرِ[2]

منها أربعةٌ بلا خلافٍ/ **26و**/ ، وهي: الهمزةُ، والهاءُ، والعينُ، والحاءُ، نحو: ﴿ وَيَنْءَوْنَ ﴾ [الأنعام:٢٦]، ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ [البقرة:٦٢] عندَ مَنْ لم ينقلْ كورشٍ[3]، و﴿ كُلٌّ ءَامَنَ ﴾[البقرة:٢٨٥]، و﴿ أَنْهَارٌ ﴾ [التوبة:١٠٩]،[و][4]﴿ مِنْ هَادٍ ﴾[الرعد:٣٣]، و﴿ جُرُفٍ هَارٍ ﴾[التوبة:١٠٩]، و﴿ أَنْعَمْتَ ﴾[الفاتحة:٧] ، [و] [5]﴿ مِّنْ عَمَلٍ ﴾[المائدة:٩٠]، و﴿ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة:٧] ، ﴿ وَٱنْحَرْ ﴾[الكوثر:٢]، و﴿ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[فصلت:٤٢] .

---

(1) قال الأزهري في (الطرازات المعلمة 102) : ((قوله ـ لزم ـ هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم ومن فيه ، وفي النسخ المتقدمة (أتمّ) مكان (لزم) ...)) . والذي أثبته الأستاذ غانم قدوري في تحقيقه (المقدمة الجزرية / 21) قوله : (لزم) .

(2) جمعها ابن القاصح (ت 801 هـ) في أوائل كلمات نصف البيت المذكور ، ينظر : (نزهة المشتغلين 296) .

(3) النقل عند ورش يكون إذا التقى حرف ساكن بعده همزة متحركة ، فيلقي حركة الهمزة على الحرف السّاكن قبلها ، ثم يحذف الهمزة بشرط أن يكون الحرف الساكن غير مد ولا لين ، وكان آخر الكلمة والهمزة أول كلمة أخرى ، ينظر : (التيسير 38-39) .

(4) زيادة يقتضيها السياق .

(5) زيادة يقتضيهاالسياق .

والحرفانِ الآخرانِ وهما: الغينُ، والخاءُ، اختلفَ في إظهارِ النُّونِ السَّاكنةِ والتَّنوينِ عندَهما، نحو: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾[الإسراء:٥١]،﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف:٤٣]،﴿إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[الأعراف:٥٩] ،﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾[المائدة:٣] ، ﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾[البقرة:١٠٥]، ﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾[الزخرف:٥٨] ، فقرأ أبو جعفرٍ[1]بالإخفاءِ عندَهما، وقرأ الباقونَ بالإظهارِ[2].

فوجهُ الإخفاءِ عندَهما قربُهما من حرفَي أَقْصَى اللِّسانِ القافِ والكافِ، ووجهُ الإظهارِ العلّةُ المشتركةُ، وهي بُعْدُ مخرجِ حروفِ الحلقِ من مخرجِ النُّونِ والتَّنوينِ ولإجراءِ الحروفِ الحلقيةِ مجرًى واحدًا[3].

الحكمُ الثَّاني: الإدغامُ، ويدغمانِ عندَ ستةِ أحرفٍ أيضًا، وهي حروفُ: (يرملون)، منها حرفانِ بلا غنَّةٍ، وهما: اللامُ، والرَّاءُ؛ ولهذا قالَ: (**وادَّغمْ...إلى آخرِهِ**) ، أيْ: وأدغمِ النُّونَ والتَّنوينَ في اللامِ والرَّاءِ بلا غنَّةٍ إدغاماً أتمَّ من غيرِهِ؛ ولهذا[4] قالَ: (**أتمَّ**)، فإنَّ الإدغامَ في ذي الحالةِ يكونُ إدغامًا كاملًا عندَ مَنْ أذهبَ الغنَّةَ، وهم الجمهورُ من أهلِ الأداءِ[5] والجلّةُ من أئمةِ التَّجويدِ، وأمّا مَنْ أوجدَها فيهما فيكونُ إدغامًا غيرَ محضٍّ ناقصَ التَّشديدِ من أجلِ الغنَّةِ معَهُ كبقيةِ (يرملون).

---

(1) أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني ، أحد القراء العشرة ومن التابعين المشهورين ، ت 130هـ .ينظر : (معرفة القراء الكبار 1/ 172 ، غاية النهاية 2/ 382) .

(2) ينظر : (النشر 2/ 22) .

(3) نقله الشارح عن ابن الجزري ، ينظر : (النشر 2/ 22-23) .

(4) (ز) : (ولها) .

(5) (ز) : (الادى) .

قالَ النّاظمُ في النّشرِ: ((وقد وردتِ الغنَّةُ مع اللامِ والرّاءِ عن كلٍّ [منَ] [1] القرَّاءِ، وصحَّتْ من طريقِ[2] كتابِنا نصًّا وأداءً عن أهلِ الحجازِ والشَّامِ والبصرةِ وحفصٍ[3] ، وقرأتُ بها من روايةِ قالون[4] وابنِ كثيرٍ وهشام[5] وعيسى بنِ وردان[6] وروحٍ[7] وغيرِهم))[8] ، انتهى .

وذلك نحوُ: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة:٢٤] ، ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة:٢]، ﴿ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة:٥] ، ﴿ ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ﴾ [البقرة:٢٥] ، وأشارَ إلى الأربعةِ الباقيةِ من (يرملون) بقولِهِ:

67) ص : (وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي (يُومِنُ) إلا بِكِلْمَةٍ كـ : دُنْيَا عَنْوَنُوا)

ش: أيْ أدغمِ النُّونَ والتَّنوينَ بغنَّةٍ في حرفٍ من حروفِ (يومن)، وهي: الياءُ، والواوُ، والميمُ، والنُّونُ، نحو: ﴿ مَن يَقُولُ ﴾[البقرة:٨] ،

(1) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (النشر 2/ 24) .

(2) (ز) : (طرق) ، والصواب ما أثبته ، ينظر : (النشر 2/ 24) .

(3) أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الكوفي ، أخذ القراءة عن عاصم عرضاً وكان أحد راوييه ، ت 180هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 287 ، غاية النهاية 1/ 254) .

(4) أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن وردان بن عيسى ، قارئ المدينة ونحويها ، وهو أحد راويي نافع ، ت 220هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 326 ، غاية النهاية 1/ 615) .

(5) أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير الدمشقي ، إمام الشام في القراءة ، روى القراءة عن ابن عامر ، ت 240هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 396 ، غاية النهاية 2/ 354) .

(6) أبو الحارث عيسى بن وردان المدني ، كان مقرئًا ضابطًا محققًا، روى القراءة عن أبي جعفر ، ت في حدود 260هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 111) .

(7) (ز) : (وروج) ، والصواب ما أثبته ، ينظر : (النشر 2/ 24) . أبو الحسن روح بن عبد المؤمن البصري النحوي ، كان مقرئاً ثقة مشهوراً ، ت 235 هـ . ينظر (معرفة القراء 1/ 175)

(8) (النشر 2/ 24) .

﴿ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ ﴾[البقـــرة:١٩]، و﴿ مِنوَالٍ ﴾ [الرعـــد:١١]،﴿ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ [البقـــرة:١٩]، و﴿ مِنمَّالٍ ﴾[المؤمنـــون:٥٥] ، و﴿ مَثَلًا مَّا ﴾[البقـــرة:٢٦] ، و﴿ عَن نَّفْسٍ ﴾[البقرة:٤٨] ، و﴿ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ ﴾ [البقرة:٥٨] . ثُمَّ اعلمْ / 26ظ/ أنّهم اتفقُوا على إدغامِ النُّونِ والتَّنوينِ في حروف(يرملون) مع إثباتِ الغنَّةِ مع النُّونِ والميمِ وحذفِها معَ اللامِ والرَّاءِ من غيرِ المتقدمةِ.

واختلفُوا في الواوِ والياءِ، فروى خلفٌ[1] عن حمزةَ إدغامَهما فيهما بلا غنَّةٍ، وأجمعُوا على إظهارِ النُّون السَّاكنةِ عندَ الواوِ والياءِ إذا اجتمَعَا في كلمةٍ واحدةٍ[2]، نحو:﴿ صِنْوَانٌ ﴾[الرعد:٤]، و﴿ قِنْوَانٌ ﴾[الأنعام:٩٩]، و﴿ ٱلدُّنْيَا ﴾ [البقرة:٨٥]، و﴿ بُنْيَـٰنٌ ﴾[الصف:٤]؛ لئلا تشتبهَ بالمضعَّفِ، نحو:(صوَّان[3]) ، وهذا معنى قولِهِ:(إلا بكِلْمةٍ كـ : دُنيا عَنْوَنُوا)، فإنّهم أظهرُوا ذلكَ من عَنَّ الأمرُ إذا ظهَرَ[4].

فرعٌ

أَظهرَ النُّونَ من هجاءِ السِّين[5] عندَ الميمِ مِنْ ﴿ طسٓمٓ ﴾ [الشعراء:١] حمزةُ، وأدغمَهُ الباقونَ، وأَظهرَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وحمزةُ وحفصٌ وقالونُ النُّونَ

(1) أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب الأسدي ، أحد القراء العشرة وأحد رواة حمزة ، ت 229هـ ، ينظر : (معرفة القرء 419/1 ، غاية النهاية 272/1) .
(2) ينظر : (فتح الوصيد 410/2 ، النشر 23/2 –24) .
(3) (ز) : (صنوان) ، والصواب ما أثبته ، ينظر : (النشر 25/2 ، التمهيد 70) .
(4) ينظر : (اللسان / مادة ــ عنن ــ) .
(5) (ز) : (سين) .

مِنْ هجاءِ﴿يسٓ﴾ [يس:١] عندَ الواوِ مِنْ ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [يس:٢]، ومِنْ هجاءِ ﴿نٓ﴾[1] [القلم:١] عندَ الواوِ مِنْ ﴿وَٱلْقَلَمِ﴾ [القلم:١] وأدغمَها الباقونَ، وعن ورشٍ وجهانِ في النُّون مِنْ ﴿نٓۚ وَٱلْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] خاصةً، انتهى.

68) **ص: (وَالقَلْبُ عِنْدَ البَا بِغُنَّةٍ ، كَذَا لاخْفَا لَدَى بَاقِي الحُرُوفِ أُخِذَا)**

ش: هذا **الحكمُ الثَّالث**، وهو القلبُ عندَ حرفٍ واحدٍ، وهو الباءُ، فإنَّ النُّونَ والتَّنوينَ يقلبانِ عندَهما ميماً خالصةً من غيرِ إدغامٍ، سواء[2] في كلمةٍ، نحوُ:﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة:٣٣]، أو في كلمتينِ، نحوُ:﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ [البقرة:٧]،و﴿صُمُۢ بُكۡمٌ﴾[البقرة:١٨] .

ولا بُدَّ من إظهارِ الغنَّةِ معَ ذلكَ؛ ولهذا قالَ: (**بِغُنَّةٍ**)، فتصيرُ في الحقيقيةِ إخفاءً للميمِ عندَ الباءِ؛ لأنَّ القلبَ لا بُدَّ معَهُ منَ الإخفاءِ؛ ولهذا قالَ بعضُ المحقِّينَ في أحكامِ النُّونِ السَّاكنةِ والتَّنوينِ: والتَّحقيقُ أنَّها ثلاثةٌ إظهارٌ وإدغامٌ محضٌ وغيرُهُ، وقدَّمَ بيانَهُ، وإخفاءٌ معَ قلبٍ ودونَهُ.

((فلا فرقَ حينئذٍ في اللَّفظِ بينَ ﴿أَنۡ بُورِكَ﴾ [النمل:٨] وبينَ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٠١] ، إلا أنَّهُ لم يُختلفْ في إخفاءِ الميمِ عندَ ما ذُكِرَ، ولا في إظهارِ الغنَّةِ في ذلكَ))[3] بخلاف الميمِ السَّاكنةِ كما تقدَّمَ.

(1) (ز) : (نون) .

(2) (ز) : (وسواء) .

(3) (النشر 2/ 28) .

قال النّاظمُ: وما وقعَ في كتبِ بعضِ متأخري المغاربةِ من حكايةِ الخلافِ في ذلكَ وهمٌ ، ولعلَّهُ انعكسَ عليهم منَ الميمِ الساكنةِ عندَ الباءِ كما تقدّمَ، انتهى.

ثُمَّ قالَ: والعجبُ أنَّ شارحَ أرجوزةِ ابنِ بريٍّ[1] في /27و/ قراءةِ نافعٍ[2] حكَى ذلكَ عنِ الدانيِّ، وإنّما حكى الدّانيُّ ذلك في الميمِ السّاكنةِ لا المقلوبةِ، وأجازَ مع ذلكَ الإخفاءَ ، واللهُ أعلمُ[3].

قولُهُ : (**كذَا الإخْفاءُ لَدَى بَاقِي الحُروفِ أُخِذَا**).

أيْ: أُخِذَ الإخفاءُ واستُعمِلَ عندَ باقي الحروفِ، وهذا **الحكمُ الرَّابعِ** من أحكامِهما، وتقدَّمَ تعريفُهُ والفرقُ بينَهُ وبينَ الإدغامِ، وجملتُها خمسةَ عشرَ حرفًا، وهي: التَّاءُ، والثَّاءُ، والجيمُ، والدَّالُ، والذَّالُ، والزَّايُ، والسِّينُ، والشِّينُ، والصَّادُ، [والضَّادُ][4]، والطَّاءُ، والظَّاءُ، والفاءُ، والقافُ، والكافُ، فتُخْفَى النُّونُ والتَّنوينُ معَ بقاءِ غنتِهما عندَ هذه الحروفِ ، وقد جمعتُها في بيتٍ منَ الرَّجزِ حوى مواعظَ ووصايا:

تُبْ ثُمَّ جُعْ دِنْ ذلَّ زُمْ سُسْ شَرْعَنا صُنْ ضُرَّ طَرْفٍ ظَلَّ في قبْرٍ كَنَا

(1) أبو الحسن علي بن محمد بن علي المقرئ المالكيّ المعروف بابنبريٍّ، له منظومة هي : الدرر اللوام عفي قراءة نافع، ت 730هـ ، ينظر : (هدية العارفين 1/ 379) .

(2) ينظر : (شرح الدرر اللوامع 1/ 436) .

(3) ينظر : (النشر 2/ 26) .

(4) زيادة يقتضيها السياق ، ينظر : (النشر 2/ 26) .

ثُمَّ اعلمْ أنَّهُ لا خلافَ بينَ القرَّاءِ في إخفاءِ النُّونِ السَّاكنةِ والتَّنوينِ عندَ هذه الحروفِ، سواءٌ[1] اتصلتِ النُّونُ بهنَّ في كلمةٍ أوِ انْفصلتْ عنهنَّ في كلمةٍ أُخرى.

فالإخفاءُ عندَ التَّاءِ، نحوُ: ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ [البقرة:٢٥]، ﴿يَنتَهُواْ﴾ [المائدة:٧٣] ، ﴿جَنَّتٍ تَجْرِى﴾ [البقرة: ٢٥] .

وعندَ الثَّاءِ، نحوُ: ﴿ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم:٢١]]، ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾[البقرة:٢٥]، ﴿قَوْلًا ثَقِيلًا﴾[المزمل: ٥] .

وعندَ الجيمِ، [نحوُ][2]: ﴿أَنجَيْتَنَا﴾[يونس:٢٢]، ﴿فَإِن جَآءُوكَ﴾ [المائدة:٤٢] ،﴿خَلْقًا جَدِيدًا﴾[الإسراء: ٤٩] .

وعندَ الدَّالِ، نحوُ:﴿أَندَادًا﴾[البقرة:٢٢]،و﴿مِن دَآبَّةٍ﴾[الأنعام:٣٨]، و﴿قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾[الأنعام: ٩٩] .

وعندَ الذَّالِ، نحوُ:﴿مُنذِرٌ﴾[الرعد:٧]، و﴿مِن ذَهَبٍ﴾[الكهف:٣١]، ﴿وَكِيلًا ۝٢ ذُرِّيَّةَ﴾[الإسراء: ٢ – ٣] .

وعندَ الزَّاي، نحو:﴿تَنزِيلُ﴾[السجدة: ٢] ،﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾[البقرة: ٢٠٩] ،﴿يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾[طه: ١٠٢] .

(1) (ز) : (وسواء) .

(2) زيادة يقتضيها السياق .

وعندَ السِّينِ، نحو:﴿ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾[النساء: ٢٨]، و﴿أَن سَلَمٌ ﴾[الأعراف: ٤٦]، ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا [1] ﴾ [الزمر: ٢٩] .

وعندَالشِّينِ،نحو:﴿يُنشِئُ ﴾[العنكبوت:٢٠] ، و﴿إِن شَآءَ ﴾[البقرة:٧٠] ، و﴿غَفُورٌشَكُورٌ ﴾[فاطر: ٣٠] .

وعندَ الصَّادِ، نحوُ:﴿يَنصُرَكُمُ ﴾[آل عمران:١٦٠]، و﴿أَن صَدُّوكُمْ ﴾ [المائدة:٢] ،و﴿رِيحًا صَرْصَرًا ﴾[فصلت: ١٦] .

وعندَ الضَّادِ، نحوُ:﴿مَّنضُودٍ ﴾[هود:٨٢] ، و﴿مَّن ضَلَّ ﴾[المائدة:١٠٥]، و﴿قَوْمًا ضَآلِّينَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٦] .

وعندَ الطَّاءِ، نحوُ:﴿يَنطِقُونَ ﴾[الأنبياء:٦٣]، و﴿مِّن طِينٍ ﴾ [الأنعام:٢]، و﴿صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾[النساء: ٤٣] .

وعندَ الظَّاءِ، نحوُ:﴿يُنظَرُونَ ﴾[البقرة:١٦٢]،﴿مِّن ظَهِيرٍ ﴾[سبأ:٢٢]، ﴿قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ ﴾[آل عمران: ١١٧].

وعندَ الفَاءِ، نحوُ:﴿ٱنفِرُواْ ﴾[التوبة:٣٨]، ﴿ وَإِن فَاتَكُمْ ﴾[الممتحنة:١١]، ﴿خَٰلِدًا فِيهَا ﴾[النساء: ١٤].

(1) (ز) : (سالماً) . قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿سَلَمًا ﴾ بألف بعد السين وكسر اللام ، والباقون بفتح اللام من غير ألف . ينظر : (التيسير 153) .

وعنـــــدَ القَـــــافِ، [نحـــــوُ][1]:﴿ٱنقَلَبُوٓاْ﴾[يوســـف:٦٢]، ﴿وَلَئِن قُلۡتَ﴾[هود:٧]،﴿سَمِيعٞ قَرِيبٞ﴾[سبأ: ٥٠].

وعنـــــدَ الكَـــــافِ، [نحـــــوُ][2]:﴿يَنكُثُونَ﴾[الأعـــراف:١٣٥]، ﴿مَن كَانَ﴾[البقرة:٩٧] ، ﴿كِتَٰبٞ كَرِيمٌ﴾[النمل:٢٩] . /**27ظ** /

فائدةٌ

إنْ كانَ المُدغَمُ والمُدغَمُ فيهِ أو المُخفَى والمُخفَى فيه من كلمةٍ واحدةٍ فالحكمُ عامٌّ في الوصلِ والوقفِ ، وإنْ كانا من كلمتينِ فالحكمُ مختصٌّ بالوصلِ[3].

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) زيادة يقتضيها السياق .

(3) نقل الفضالي هذه الفائدة بالحرف في (الجواهر المضية 311) من دون الإشارة الى قائلها ، و التاذفي في (الفوائد السرية) كما ذكره محقق الجواهر .

خاتمةٌ

اعلمْ أنَّ التَّنوينَ يفارقُ النُّونَ في أشياءَ كثيرةٍ منها:

- أنَّهُ لا يصوَّرُ خطًّا كما تصوَّرُ النُّونُ وإنْ كانَ نونًا.
- ومنها: أنَّهُ لا يكونُ إلا في الأسماءِ خاصَّةً، والنُّونُ تكونُ في الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ.
- ومنها: أنَّه يذهبُ عندَ الوقفِ على الاسم الذي هو فيهِ، ويعوّضُ[1] منهُ ألفٌ في النَّصبِ خاصَّةً، [فهو][2] يخالفها.
- ومنها: أنَّهُ يدخلُ في الأسماءِ أبدًا للفرقِ بينَ ما يصرَفُ وما لا يصرَفُ، وقال الكوفيونَ: للفرقِ بينَ الاسمِ والفعلِ، والنُّونُ تكونُ زائدةً وأصليةً.
- ومنها: أنَّهُ لا يكونُ إلا تابعًا للإعرابِ، والنُّونُ يقعُ عليها الإعرابُ إذا كانتْ أصليةً[3] ووقعتْ طرفًا، وتكونُ أيضًا إعرابًا في الأفعالِ الخمسةِ.
- ومنها: أنَّهُ قد يحذفُ في بعضِ المواضعِ للسَّاكنينِ، والنُّونُ لا تحذفُ.
- ومنها : أنَّه لا يكونُ أبدًا إلا ساكنًا، والنُّون تكونُ ساكنةً ومتحركة[4] بالحركاتِ الثّلاثِ.

فهذا ما تيسَّرُ منَ الفرقِ، واللهُ اعلمُ.

---

(1) (ز) : (يعوص) .

(2) زيادة يقتضيها السياق .

(3) (ز) : (اصليه) .

(4) (ز) : (متحركه) .

[بَابُ أَحكَامِ المدِّ]

69) ص : (وَالمـدُّ لازِمٌ وَوَاجِـبٌ أَتَـى وَجَـائِزٌ ، وَهْـوَ وَقَصْـرٌ ثبَـتَـا)

ش: لمّا فرغ[1] النَّاظمُ من أحكامِ النُّونِ السّاكنةِ والتّنوينِ شرعَ في بيانِ المدِّ والقصرِ، وجعلَ المدَّ مقصودًا للبابِ بالذَّاتِ، وأدرجَ القصرَ ضمنًا، وإنْ كانَ المدُّ فرعًا؛ لكثرةِ أحكامِهِ.

والمدُّ: طولُ زمانِ صوتِ الحرفِ، واللِّينُ أقلُّهُ، والقصرُ عدمُهما من قصُرَت، [أي][2]: منعتَ[3]، أو تقولُ: ((هو عبارةٌ عن زيادةِ مدٍّ[4] في حرفِ المدِّ على المدِّ الطبيعيِّ، وهو الذي لا يقومُ[5] ذاتُ حرفِ المدِّ دونَهُ)) [6].

والقصرُ: عبارةٌ عن تركِ تلك الزِّيادةِ، وهو إبقاءُ المدِّ الطبيعيِّ على حالِهِ، وتقدَّمَ ذكرُ حروفِ المدِّ، وهي الحروفُ الجوفيةُ: الألفُ، ولا تكونُ إلا ساكنةً، ولا ما قبلَها إلا من جنسِها، والواوُ السَّاكنةُ المضمومُ ما قبلَها، والياءُ السَّاكنةُ المكسورُ ما قبلَها[7].

وتلـك الزِّيـادةُ لا تكـونُ إلا لسـببٍ/28و/أمّـا لفظـيٌّ وأمّـا معنـويٌّ، فاللَّفظيُّ: أمّـا همـزةٌ وأمّـا سـاكنٌ، فـالهمزةُ إنْ كانـتْ قبـلَ [حـرفَ المـدِّ][8]،

(1) (ز) : (فرع) .
(2) زيادة يقتضيها السياق .
(3) ينظر : (اللّسان / مادة قصر) .
(4) (ز) : (حظ) . والصّواب ما أثبته ، ينظر : (النّشر 1/ 313) .
(5) (ز) : (تقوم) .
(6) نقل الشّارح هذا التعريف عن ابن الجزريّ ، ينظر : (النّشر 1/ 313) .
(7) من (وتقدم ذكر) إلى (قبلها) نقله الفضالي في (الجواهر المضية 313) .
(8) زيادة يقتضيهاالسياق .

نحو:﴿ ءَادَمَ ﴾[البقرة:٣١] ، و﴿ ءَازَرَ ﴾[الأنعام:٧٤] ، و﴿ إِيمَـٰنُكُمْ[1] ﴾[البقرة:٩٣] و﴿ خَـٰطِـِٔينَ ﴾[يوسف:٩٧] فيمدُّ المدُّ الطبيعيُّلا غيرَ إلا عندَ ورش[2]، وإنْكانتْ بعدَ حرفِ المدِّ فهي على قسمينِ:

أحدهما: أنْ يكونَ حرفُ المدِّ معَها في كلمةٍ واحدةٍ، ويسمَّى متّصلًا.

والثّاني: أنْ يكونَ آخرُ كلمةٍ والهمزةُ في أوّلِ كلمةٍ أخرى، ويسمَّى منفصلًا، وسيأتيان.

والسَّاكنُ أمّا أنْ يكونَ لازمًا أو عارضًا، وكلٌّ منهما أمّا مدغمٌ أو غيرُ مدغمٍ، وأمّا السَّببُ المعنويُّ فلم يتعرضْ لهُ النَّاظمُ، وسأنبِّهُ عليهِ، وألقابُ المدِّ ثلاثةٌ[3]: لازمٌ، وواجبٌ، وجائزٌ، وهو الذي يثبتُ معَهُ القصرُ، وسيأتي الكلامُ على كلٍّ منها.

70) ص : (فَلازِمٌ : إِنْ جَاءَ بَـعْدَ حَرْفِ مَدّ سَاكِنُ حَـالِيْنِ ، وَبالطُّولِ يُـمَـدّ)

ش: هذا هو المدُّ المُلقَّبُ باللازمِ، وقد أُجْمِعَ على مدِّهِ وعلى أنَّهُ لا يجوزُ القصرُ فيه، لكنِ اختلفُوا في قدرِ ذلك المدِّ، فالمُحقِّقونَ يمدُّونَ على[4] قدرِ أربعِ ألفاتٍ، ومنهم مَنْ يمدُّ [على][5] قدرِ ثلاثِ ألفاتٍ، والحادرونَ_أيْ: المُسرِعونَ

(1) (ز) : (إيمان) .
(2) ينظر : (التيسير 35 ، شرح طيبة النّشر 75) .
(3) (ز) : (ثلاثه) .
(4) (ز) : (عليه) ، والصّواب ما أثبته ، ينظر : (النّشر 1/ 317) .
(5) زيادة يقتضيها السياق .

في القراءةِ[1] _ يمدُّونَ على[2] قدرِ ألفين، إحداهما: الألفُ التي بعدَ المُحرَّكِ، والثّانية: المدَّةُ التي أدخلتْ بينَ السَّاكنين؛ لتعدلَ الحركةُ[3].

وكلامُ النَّاظمِ مطلقٌ محتملٌ لكلٍّ منها، ولا فرقَ في ذلك بينَ مدِّ المُدغمِ والمُظهرِ، فهما[4] سواءٌ عندَ الجمهورِ .

وتعريفُهُ: أنْ يجيءَ بعدَ حرفِ المدِّ ساكنٌ لازمٌ؛ ولهذا قالَ: (**ساكِنُ حالينِ**)، أي: السَّاكنُ ثابتٌ حالةُ الوصلِ وحالةُ الوقفِ؛ ليحترزَ[5] بهِ عنِ السَّاكنِ العارضِ، وسيأتي.

ويسمَّى هذا المدُّ لازمًا؛ لأنّ سببَهُ السُّكونُ اللازمُ بعدَ حرفِ المدِّ، وقد تقدَّمَ أنَّ السَّاكنَ اللازمَ أمّا مدغمٌ أو غيرُهُ:

فالأولُ: نحو﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة:٧] ،﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾[عبس:٣٣]، ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات:٣٤]، ﴿دَآبَّةٍ﴾[البقرة:١٦٤] .

والثّاني: نحو لام، ميم، صاد، نون من فواتحِ السُّورِ.

وإنَّما احتيجَ إلى هذا المدِّ؛ لأنَّ الحرفَ الذي يقعُ عليهِ المدُّ ساكنٌ وما بعدَهُ ساكنٌ، المُدغمُ أو غيرُهُ، ولا سبيلَ إلى الجمعِ بينَ السَّاكنينِ فتدخلُ[6] بينهما مدَّةٌ تقومُ مقامَ الحركةِ وتعدلُ عدلَها؛ ولهذا يسمَّى مدَّ العدلِ.

---

(1) (ز) : (القراة) .

(2) (ز) : (عليه) . والصّواب ما أثبته ، ينظر : (النّشر 1/ 317) .

(3) هذا الكلام نقله ابن الجزريّ عن حلية القراء لابن مهران ، ينظر : (النّشر 1/ 317) .

(4) (ز) : (فيهما) .

(5) (ز) : (فيدخل) .

(6) (ز) : (يحترز) .

71) ص : (وواجِبٌ : إنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلاً إنْ جُمِعَا بِكِلْمَةِ)

ش: أيْ حرفُ / **28ظ/** المدِّ إذا أَتَى بعدَهُ همزةٌ فلا يخلُو[1] أمّا أنْ يكونا في كلمةٍ أو في كلمتينِ.

فالأولُ: هو المقصودُ بهذا البيتِ، وهو المُلقَّبِ بالواجبِ، ويسمَّى المتّصل؛ لاتّصالِ الهمزةِ بكلمةِ حرفِ المدِّ، نحوُ:﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ[2]﴾[البقرة:٨١] ، ﴿أَوْلِيَآءَ﴾[آل عمران:٢٨] ، ﴿سَوَآءٌ﴾[البقرة:٦] ، ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[البقرة:٧٠] ، ﴿مِن سُوٓءٍ﴾[آل عمران:٣٠]

ونحوُ: ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب:٥٣] عندَ مَنْ يهمزُهُ[3]، وله محلٌّ اتّفاقٍ ، ومحلٌّ اختلافٍ ، فمحلُّ الاتّفاقِ هو أنَّ القرَّاءَ أجمعُوا على اعتبارِ أثرِ الهمزةِ ، وهو المدُّ، ومحلُّ الاختلافِ هو تفاوتُ الزِّيادةِ في المراتبِ، فأطولُهم مدَّاً فيه حمزةُ وورش، ثُمَّ عاصمٌ، ثُمَّ ابنُ عامرٍ والكسائيُّ، ثُمَّ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وقالون، والذي عليهِ العراقيونَ [أداءً][4] مدَّةٌ واحدةٌ طُولى للكلِّ[5].

قالَ المُحقِّقُ أبو إسحاقٍ الجعبريُّ(**رحمه الله تعالى**): وبها قرأتُ في طرقِ دُرِّ الأفكارِ، وفيها:

---

(1) (ز) : (يخلوا) .

(2) (ز) : (أولئك) .

(3) قرأ نافع النبوة وما اشتق منها بالهمز في كل القرآن ، والباقون بغير همز ، ينظر : (التيسير 63 شرح طيبة النشر 87) .

(4) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (كنز المعاني 2/ 342) .

(5) ينظر: (التيسير 35) . نقله الشارح بتصرف عن الجعبريّ ، ينظر:(كنز المعاني 2/ 342) .

إذا مـا[1] التقَـى حَرْفَـا امتـدادٍ بِكِلْمَـةٍ فكُلُّهُـم مَـدُّوا سَـواءً علـى الـولاء

أيْ: إذا ما التقَى همزةٌ وحرفُ مدٍّ، وعبَّرَ عنها بالمدِّ لجامعِ العلةِ، وتحقيقُ ذلك مدٌّ وهمزةٌ[2] بكلمةٍ[3]، وقدَّرهُ ابنُ مهرانٍ[4] بألفينِ، ثُمَّ بثلاثةٍ[5]، ثُمَّ بأربعةٍ.

ووجهُ المدِّ أنَّ حرفَهُ ضعيفٌ خفيٌّ ، والهمزةُ حرفٌ قويٌّ صعبٌ، فزِيدَ في المدِّ تقويةً للضَّعيفِ عندَ مجاورةِ القويِّ، وسُئِلَ أنسٌ ﷺ عن قراءةِ النَّبيِّ ﷺ، فقالَ: « كَانَ يَمُدُّ صوتَهُ مَدًّا»[6]، وأمّا وجهُ الثِّقاتِ في المدِّ فلأجلِ مراعاةِ سننِ القراءةِ.

ثُمَّ انتقلَ إلى الثَّاني، أَعنِي: إذا كانَا في كلمتينِ، فقالَ:

72) ص : (**وَجَـائِزٌ : إِذا أَتَـى مُنْفَصِـلا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقْفـاً مُسْجَـلا**)

ش: وهذا القسمُ هو المدُّ المُلقَّبُ بالجائزِ، ويسمَّى المنفصلُ؛ لأنَّ حرفَ المدِّ في كلمةٍ والهمزُ في أُخرى، ويسمَّى مدُّ البسطِ؛ لأنَّهُ يبسطُ بينَهما بالصَّوتِ، نحوُ قولِهِ تَعَالى:﴿ بِمَآ أُنزِلَ ﴾[البقرة:٤]، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ﴾[البقرة:٢١]، ونحوُ: ﴿ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ ﴾[البقرة:٦]، ﴿ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ ۝٨ إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ [البينة:٨-الزلزلة:١] عندَ مَنْ وصلَ الميمَ بينَ السُّورتينِ، ونحو:﴿ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ ﴾[غافر:٣٨] عندَ مَنْ

(1) (ز) : (ما إذا) .

(2) (ز) : (همزه) .

(3) ينظر : (كنز المعاني 2/ 342 -343) .

(4) أبوبكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري ، إمام عصره في القراءات ، منكتبه : الغاية في القراءات العشر ، ت 381هـ ، ينظر : (العبر 3/ 16 ، النجوم الزاهرة 4/ 160) .

(5) (ز) : (بثلاثه) .

(6) رواه أبو داود في(سننه4/ 264)،والنسائي في(سننه 4/ 129)، وابن ماجة في (سننه4/ 253).

أَثبتَ الياءَ[1]، وسواءٌ كانَ حرفُ المدِّ ثابتًا رسمًا أم ساقطًا منهُ[أم][2] ثابتًا لفظًا كما مثلنا به.

وحكمُهُ الجوازُ؛ لوقوعِ الخلافِ في مدِّهِ وقصرِهِ؛ ولهذا يقالُ المدُّ الجائزُ؛ ولهذا قالَ النَّاظمُ فيما /29و/ تقدَّمَ:(**وهْوَ وقصْرٌ ثَبتَا**)، والقصرُ عن قالون والدُّوريِّ بخلافٍ عنهما، وعن السّوسيِّ[3] وابنِ كثيرٍ باتّفاقٍ، والباقونَ منَ السَّبعةِ يمدُّونَ، وأطولُهم مدًّا فيهِ حمزةُ وورشٌ، ثُمَّ عاصمٌ، ثُمَّ ابنُ عامرٍ والكسائيُّ، ثُمَّ قالون والدُّوريُّ[4] في أحدِ وجهيهما، ثُمَّ ابنُ كثيرٍ، والسُّوسيُّ، وقالون، والدُّوريُّ في ثاني وجهيهما[5]، وهو المدُّ الأصليُّ؛ لأنَّ معنى القصرِ هنا الإتيانُ بالمدِّ الأصليِّ الموجودِ قبلَ ملاقاةِ[6] الهمزِ عاريًا منَ المدِّ الفرعيِّ.

((وحاصلُهُ أنَّ الصّقليَّ قال: غايةُ زيادةِ النَّوعينِ_أي: المتّصلِ والمنفصلِ_ على الألفِ الأصليّةِ ألفٌ أُخرى، والذي عليهِ العراقيونَ ألفان. وكلامُ مَنْ أَطلقَ كالنَّاظمِ يحتملُهما، فعلى الأوّلِ: أوّلُ رتبِ المتّصلِ ألفٌ وربعٌ، والمنفصلُ ألفٌ، وغايتُهما ألفانِ ، فزيادةُ كلِّ رتبةٍ منَ المراتبِ المتقدّمةِ[7] ربعُ

(1) قرأ أبوعمرو وأبو جعفر ويعقوب بإثبات الياء،والباقون بالحذف،ينظر:(شرح طيبة النشر160).

(2) زيادة يقتضيها السياق .

(3) أبو شعيب صالح بن زيادالسوسي الرقي ، مقرئ ضابط للقراءات ، إمام ثقة ، ت 261هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 390 ، غاية النهاية 1/ 332) .

(4) أبو عمر حفص بن عمر بن عبدالعزيز الأزديّ الدوريّ ، إمام القراءة في عصره ، كان ثقة ثبتًا ضابطًا ، ت 246هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 386 ، غاية النهاية 1/ 255) .

(5) ينظر : (التيسير 35) .

(6) (ز) : (ملاقات) .

(7) (ز) : (المتقدمه) .

ألفٍ، وعلى الثّاني: أوّلُ رتبِ الأوّلِ ألفٌ ونصفٌ، والثّاني ألفٌ، وغايتُهما ثلاثُ ألفاتٍ، فزيادةُ كلِّ رتبةٍ نصفُ ألفٍ))[1].

قالَ الإمامُ أبو إسحاقٍ الجعبريُّ: ((وهذا أعدلُ، وبهِ قرأتُ، ولا تحصيلَ لَمَنْ قالَ: غايتُهما خمسةٌ؛ للخروجِ عنِ الحدِّ))[2].

قولُهُ: (**أَوْ عرَضَ السُّكونُ وَقْفاً مُسْجَلا**).

هذا أحدُ قسمي الجائزِ، وتعريفُهُ: إذا جاءَ بعدَ حرفِ المدِّ حرفٌ ساكنٌ عارضٌ لأجلِ الوقفِ، وسواءٌ كانَ بالسُّكونِ أو بالإشمامِ بعدَهُ فيما يصحُّ فيهِ؛ ولهذا قالَ: (**مُسْجَلا**) أيْ: مطلقًا، ولا يتأتّى في الوقفِ بالرومِ إلا القصرُ، فإنّه إتيانٌ ببعضِ الحركةِ، وإنْ كانَ داخلًا في إطلاقِهِ، وتقدَّمَ أنّ السَّاكنَ العارضَ أمّا مُدغَمٌ أو غيرُهُ.

- فمثالُ السَّاكنِ العارضِ المدغَمِ، [نحوُ][3]:﴿ قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ [الشعراء:٢٦]،﴿ قَالَ لَهُمْ ﴾[آل عمران:١٧٣]، ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾[البقرة:٢]، ﴿ يَقُولُ لَهُ ﴾[البقرة:١١٧]، ﴿ يُرِيدُ ظُلْمًا ﴾[آل عمران: ١٠٨] ، ﴿ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾[المؤمنون:١٠١] ، ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ۝١ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ﴾ [الصافات: ١ – ٢] عندَ أبي عمروٍ إذا أدغمَ[4]، ولم يدخلْ في كلامِ النَّاظمِ؛

(1) هذا الكلام نقله الشارح عن الجعبري . (كنز المعاني 2/ 346) .

(2) (كنز المعاني 2/ 346) .

(3) زيادة يقتضيهاالسياق .

(4) ينظر : (الإدغام الكبير 43 وما بعدها) .

لتخصيصِهِ بالوقفِ[1]؛ لوقوعِ الخلافِ في غيرِهِ، وإنّما يتعرضُ للمتفقِ عليهِ أو ما عليهِ الأكثرُ.

- ومثالُ السَّاكنِ العارضِ غيرِ المدغَمِ، نحوُ:﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾[الفاتحة:٣]، و﴿ ٱلۡمِهَادُ ﴾[البقرة:٢٠٦]، و﴿ ٱلۡعِبَادِ ﴾[يس:٣٠]،و﴿ نَسۡتَعِينُ ﴾[الفاتحة:٥] /29ظ/،و﴿ يَعۡقِلُونَ ﴾[البقرة:١٦٤]، و﴿ ٱلۡكَفُورَ ﴾[سبأ:١٧]، ونحو ﴿ بِئۡرٍ ﴾ [الحج:٤٥]، و﴿ ٱلذِّئۡبُ ﴾[يوسف:١٣]، و﴿ ٱلضَّأۡنِ ﴾[الأنعام:١٤٣] عندَ مَنْ أبدلَ الهمزةَ، وذلك حالةُ الوقفِ بالسُّكونِ أو بالإشمامِ فيما يصحُّ فيهِ، ويقال لهذا المدِّ الجائزُ والعارضُ، فإنَّ لأهلِ الأداءِمنْ أئمةِ القراءةِ فيهِ ثلاثةَ[2] مذاهبَ:
- الأوّل: الإشباعُ كاللازمِ؛ لاجتماعِ السّاكنينِ اعتدادًا بالعارضِ، وهو اختيارُ الشَّاطبيِّ لجميعِ القرَّاءِ[3]، قالَهُ النَّاظمُ[4].
- الثّاني: التَّوسُطُ؛ لمراعاةِ[5]اجتماعِ السَّاكنينِ فعُدِّيَ الحكمُ إليهِ، وملاحظةُ كونِهِ عارضًا فحطَّهُ عنِ الأصلِ، وهو مذهبُ أبي بكرٍ ابنِ مجاهدٍ وأصحابِهِ[6] واختيارُ الشَّاطبيِّ أيضًا[7].

(1) (ز) : (الوقف) .
(2) زيادة يقتضيهاالسياق .
(3) ينظر : (حرز الأماني 34) .
(4) ينظر: (النشر 1/ 335) .
(5) (ز) : (لمراعات) .
(6) ينظر : (التحديد 174) .
(7) ينظر : (حرز الأماني 35) .

- الثّالث: القصرُ؛ لأنَّ السُّكونَ عارضٌ فلا يعتدُّ بهِ؛ ولأنَّ الوقفَ يجوزُ فيه التقاءُ السَّاكنينِ مطلقًا، فاستُغْنِيَ عنِ المدِّ بخلافِ السَّاكنِ اللازمِ، فإنّه تقرَّرَ في التَّصريفِ: أنّه لا يجمعُ في الوصلِ بينَ ساكنينِ، فزيدَ في المدِّ؛ ليقومَ مقامَ الحركةِ، والقصرُ اختيارُ الجعبريِّ[1](**رحمه الله تعالى**) وغيرِهِ[2].

وقالَ النَّاظمُ: ((الصَّحيحُ جوازُ كلٍّ منَ الثّلاثةِ [3] لجميعِ القرَّاءِ ؛ لعمومِ قاعدةِ الاعتدادِ بالعارضِ وعدمِهِ عندَ الجميعِ))[4].

ثُمَّ قالَ: ((وبعضُهم فرَّقَ بينَ عروضِ سكونِ الوقفِ وبينَ عروضِ سكونِ الإدغامِ الكبيرِ لأبي عمرٍو، فأجرَى[5] الثَّلاثةَ[6] له في الوقفِ، وخَصَّ الإدغامَ بالمدِّ وألحقَهُ باللازمِ، كما فعلَ أبو شامةَ[7] في بابِ المدِّ، والصَّوابُ أنَّ سكونَ إدغامِ أبي عمرٍو عارضٌ كالسُّكونِ في الوقفِ، والدَّليلُ على ذلك إجراءُ أحكامِ الوقفِ عليهِ منَ الإسكانِ والرَّومِ والإشمامِ))[8]، انتهى؛ لأنّه قد وردَ

(1) ينظر : (كنز المعاني 2/ 347) .
(2) ينظر : (المفيد 75) .
(3) (ز) : (الثلاثه) .
(4) (النشر 1/ 336) .
(5) (ز) : (فأحري) .
(6) (ز) : (الثلاثه) .
(7) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسيّ الدمشقيّ،المؤرخ المحدث الباحث ، له مصنفات مشهورة ، ت 665هـ . ينظر : (فوات الوفيات 1/ 253 ، النجوم الزاهرة 1/ 266).
(8) (النشر 1/ 336) .

النَّصُ عن أبي عمروٍ من روايةِ اليزيديِّ[1] عنهُ أنّه كانَ إذا أدغمَ الحرفَ الأوّلَ في مثلِهِ أو مُقاربِهِ سواءٌ سكنَ ما قبلَ الأوّلِ أو تحرَّكَ إذا كانَ مرفوعًا أو مجرورًا أشارَ[2] إلى حركتِهِ[3].

وقدِ اختلفَ أئمةُ القراءةِ في المرادِ بهذه الإشارةِ، وفي ذلكَ كلامٌ طويلٌ ليسَ هذا محلَّهُ، ومقدارُ المدِّ للوقفِ مثلُ المدِّ اللازمِ، والتَّوسُطُ بمنزلةِ الحركةِ المختلسةِ[4]، والقصرُ عدُّوهُ منَ[5] المدِّ الفرعيِّ.

(1) أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة البصريّ ، الإمام النحويّ المقرئ ، ثقة علامة كبير ، ت 220هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 320 ، غاية النهاية 2/ 375) .

(2) (ز) : (أو أشار) .

(3) ينظر : (الإدغام الكبير 34) . قال الإمام الدانيُّ في (التحديد171 – 172) : إن اختيار شيوخنا ورؤساء أئمتنا الوقف على ذلك بالإشارة ، وهي ضربان : روم وإشمام ، والروم أتم من الإشمام ؛ لأنه تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها ، فيسمع لها صويت خفي يدركه الأعمى بحاسة سمعه ، وأما الإشمام فهو إيماء بالشفتين إلى الحركة بعد إخلاص السكون للحروف ، فلا يدركه السمع ، ولا يعرفة إلا البصير .

(4) (ز) : (المختلسه) .

(5) (ز) : (عن) .

خاتمةٌ[1]

وأما السَّببُ المعنويُّ الذي وعدْنا بـه فيمـا تقـدَّمَ فهـو قصـدُ المبالغـةِ في النَّفي، وهو سببٌ قويٌّ مقصـودٌ عنـدَ العـربِ، وإنْ كـانَ أضـعفَ مـنَ السَّـببِ اللفظـيِّ/ **30و/** عنـدَ القـرَّاءِ، ومنـهُ مـدُّ التَّعظـيمِ، نحـوُ : ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات:٣٥] .

قالَ النَّاظمُ: وقد وردَ عنأصحابِ القصرِ في المنفصلِ [لهذا المعنى، نصَّ على ذلك أبو معشرٍ الطبريُّ[2]][3]، وقرأتُ[4] بهِ من طرقِ جماعةٍ، واختارَهُ (**رحمه الله تعالى**)، ورُوِي عن قنبل[5] أيضًا، ويسمَّى مدُّ المبالغةِ؛ لأنَّه طلبٌ للمبالغةِ في نفي الإلهيةِ عن ما سِوى اللهِ تَعَالى، والعربُ تمدُّ ما لا أصلَ لهُ بهذه العلةِ ، فكيفَ ما له أصلُ؟.

قالَ النَّوويُّ[6] في أذكارِهِ: ((ولهذا كانَ المذهبُ الصَّحيحُ المختارُ استحبابَ مدِّ الذَّاكرِ قولَهُ: لا إلهَ إلا اللهُ؛ لِمَا فيه منَ التَّدبرِ، وأقوالُ السَّلفِ وأئمةِ الخلفِ في هذا مشهورةٌ، واللهُ أعلمُ))[1]، انتهى.

---

(1) (ز) : (خاتمه) .

(2) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد ، الإمام المحقق ، صاحب التصانيف ، له : التلخيص في القراءات الثمان ، ت 478 هـ . ينظر : (غاية النهاية 1/ 401) .

(3) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : (النشر 1/ 344) .

(4) (ز) : (قرأ) ، وما أثبته من (النشر 1/ 344) .

(5) أبو عمر محمد بن عبدالرحمن بن محمد المكيّ، كان إماماً متقناً، وانتهت إليه مشيخة الاقراءب الحجاز فيعصره ، ت 291هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 452 ، غاية النهاية 2/ 165) .

(6) محيي الدين يحيى بن شرف النووي الدمشقيّ الشافعيّ ، العلامة المحقق والإمام المدقق ، ت 667هـ . ينظر : (طبقات الشافعية للسبكي 5/ 165 ، النجوم الزاهرة 7/ 238) .

قالَ النَّاظمُ: ((ورَوينا في ذلك حديثينِ مرفوعينِ، أحدِهما: عن ابنِ عمرَ: « مَنْ قَالَ لا إِلهَ إِلا اللهُ، ومَدَّ بِها صَوتَهُ أَسْكَنَهُ اللهُ دَارَ الجَلالِ دَارًا سَمَّى بِها[2] نَفسَهُ، فَقَالَ: ذُو الجَلالِ والإِكرَامِ، ورَزَقَهُ النَّظَرَ إِلى وَجهِهِ».

والآخر عن أَنسٍ ﷺ: «مَنْ قَالَ لا إِلَهَ إِلا اللهُ، ومَدَّها هُدِمَتْ لَهُ أَربَعةُ آلافِ ذَنْبٍ» ، وكلاهما ضعيفانِ، لكنَّهما في فضائلِ الأعمالِ))[3]، ولله الحمد.

(1) (الأذكار 13) .

(2) (ز) : (سمها) ، والصّواب ما أثبته . ينظر : (النشر 1/ 345) .

(3) (النشر 1/ 345) .

[بَابُ الوَقفِ وَالابتِدَاءِ]

73) ص : (وَبَعْـــدَ تَـجْـويدِكَ لِلْحُـرُوفِ لا بُـدَّ مِـنْ مَعْـرِفَـةِ الوُقُـوفِ)

74) : (والِابْـتِـدَاءِ ، وهـي تُقْسَـمُ إذَنْ ثَـلاثَـةً : تَـامٌّ ، وكَافٍ ، وَحَسَنْ)

ش: لمّا فرغَ النَّاظمُ منَ الكلامِ على ما يتعلَّقُ بتجويدِ الحروفِ وتصحيحِ التّركيبِ شرعَ في بيانِ الوقفِ والابتداءِ.

أيْ: لا بدَّ من معرفتِهِ؛ لأنّ الأئمةَ قد حضُّوا على تعلّمِهِ ومعرفتِهِ، كما جاءَ عن عليٍّ ﷺ أنّه سُئِلَ عن قولِهِ تَعَالى ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل:٤]، فقالَ: ((التَّرتيلُ تجويدُ الحروفِ ومعرفةُ الوقوفِ))[1].

فلمّا لم يكنْ لقارئٍ أنْ يقرأَ[2] السّورةَ أو القِصّةَ في نفسٍ واحدٍ، ولم يجزْ التّنفُّسُ بينَ كلمتينِ حالةَ الوصل، بلْ ذلك كالتّنفُّسِ في أثناءِ الكلمةِ، وجبَ حينئذٍ اختيارُ وقفٍ للتَّنفُّسِ والاستراحةِ، وتعيَّنَ أيضًا ابتداءٌ بعدَهما، وتعيَّنَ أنْ لا يكونَ ذلك ممَّا يخلُّ بالمعنى[3] ولا يخلُّ بالفهمِ؛ إذ بذلك يظهرُ الإعجازُ، وللوقفِ والابتداءِ حالتانِ:

- الأولى: معرفةُ ما يوقفُ عليه ويبتدئ بهُ، والكلامُ عليها هنا.
- والثَّانية:/ **30ظ/** كيفَ يُوقَفُ؟، وكيف يُبتدَئُ؟، وسيأتي عندَ مرسومِ الخطِّ ذكرُ الرَّومِ والإشمامِ[4] -إنْ شاءَ اللهِ تَعَالى-.

---

(1) ينظر : (الإتقان 1/ 98) .

(2) (ز) : (يقراء) .

(3) (ز) : (المعنى) .

(4) نقل الشّارح هذا الكلام بتصرف عن ابن الجزريّ ، ينظر : (النشر 1/ 224-225) .

فنقولُ: لمصطلحِ الأئمةِ لأنواعِ الوقفِ والابتداءِ [أسماءٌ][1]، وهي: التَّامُ[2]، والكافي، والحَسنُ، والقبيحُ، وسيأتِي ذكرُ كلٍّ منها.

75) ص : (وَهْيَ لِمَا تَمَّ ، فإنْ لم يوجَدِ تَعلُّقٌ ، أَوْ كانَ مَعْنَىً ، [فَابْتَدِي][3])

76) : (فَالتَّامُ ، فَالكَافِي ، وَلَفْظًا :فامْنَعَنْ إلا رُؤُوسَ الآيِ جَوِّزْ ، فَالْحَسَنْ)

ش: الضَّابطُ في ذلك أنَّ الوقفَ ينقسمُ[4]: إلى اختياريٍّ[5]، واضطراريٍّ[6]؛ لأنَّ الكلامَ إمَّا أنْ يتمَّ أو لا، فإنْ تمَّ تمامًا كانَ اختياريًّا، وهو معنى قولِهِ: (وهْيَ لِمَا ... إلى آخرِهِ)، أيْ: وكونُهُ تمامًا لا يخلو[7] أمَّا أنْ لا يوجدُ لهُ تعلُّقٌ بما بعدَهُ ألبتَّةَ، أيْ: لا من جهةِ اللَّفظِ ولا من جهةِ المعنى، أو وجِدُ له تعلُّقٌ بما بعدَهُ من جهةِ المعنى فقطْ.

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) (ز) : (التمام) .

(3) (ز) : (فابتدِ) . والصواب ما أثبته ، ينظر : (المقدمة الجزرية / 22) .

(4) ذكر المراديُّ في (شرح باب وقف حمزة وهشام / 70) قسمين آخرين ، هما : الاختباريُّ ، وسيذكره الشّارح في شرح البيت (79) ، والتعريفيُّ ، وعرّفه ابن الجزريّ في (النشر1/ 231) بأنه ما تركب من الاضطراريِّ والاختباريِّ ، كأن يقف لتعليم قارئ أو لإجابة ممتحن أو إعلام غيره بكيفية الوقف .

(5) الاختياريُّ: وهو الذي يقصده القارئ من عروض سبب من الأسباب وقد تمَّ الكلام به.ينظر: (النشر 1/ 225 ، البرهان 1/ 437) .

(6) الاضطراريُّ : وهو ما يدعو إليه انقطاع النفس وهو لا يخص موضعاً دون موضع . ينظر: (النشر 1/ 225 ، البرهان 1/ 436) .

(7) (ز) : (يخلوا) .

- فالأوَّلُ: هو الذي اصطلحَ عليه الأئمةُ بـ(التَّامِّ[1])؛ لتمامِهِ المطلقِ، وحكمُهُ أنْ يوقفَ عليه، ويبتدأ بما بعدَهُ، فإنّه تامٌّ، فلا حرجَ.
- والثَّاني: هو المُسمَّى بـ(الكافي)؛ للاكتفاءِ به والاستغناءِ بهِ عمّا بعدَهُ، واستغناءِ مابعدَهُ عنهُ، وهو كالتَّامِّ في جوازِ الوقفِ عليه والابتداءِ بما بعدَهُ[2] ؛ ولهذا قالُ: (**فابْتَدِي**)، أي: ابتدئْ [من][3] موضعِ وقوفِك، وعطفَهُ على قسمِ التَّامِّ والكافي.

وقولُهُ: (**فالتَّامُ فالكافِي**)، لفٌّ ونشرٌ مُرتَّبٌ.

وقولُهُ: (**وَلَفْظًا فامْنَعَنْ ... إلى آخرِهِ**).

هو معطوفٌ معنًى، أيْ: وإنْ كانَ له تعلُّقٌ من جهةِ اللَّفظِ أو المعنى فهو الوقفُ المصطلحُ عليه بـ(الحسنِ)؛ لأنّه في نفسِهِ حسنٌ مفيدٌ، يجوزُ الوقفُ عليهِ دونَ الابتداءِ بما بعدَهُ؛ ولهذا قال: (**فامنَعَنْإلا رؤوسَ الآي جوِّزْ**)، أيْ: فامنعنِ الابتداءَ بما بعدَهُ للتَّعلُّقِ اللَّفظيِّ، إلا أنْ يكونَ رأسَ آيةٍ، فإنَّه يجوزُ في اختيارِ أكثرِ أهلِ الأداءِ؛ لأنَّه سنَّةٌ بمجيئِهِ عنِ النَّبيِّ ﷺ في حديثِ أمِّ سلمةَ (**رضي الله عنها**) «أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ إذا قَرأَ قطَّعَ قِرَاءتَهُ آيَةً آيَةً، يَقُولُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]، ثُمَّ يَقِفُ ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] ، ثُمَّ يَقِفُ ، ثُمَّ يَقُولُ:﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة:٣-٤] »[4]،

(1) (ز) : (فالتام) .

(2) نقله الشارح عن ابن الجزريِّ ، ينظر : (النشر 1/ 226) .

(3) (ز) يادةيقتضيها السياق .

(4) رواه أبو داود في (سننه 4/ 37) ، والترمذي في (سننه 11/ 43) .

رواهُ أبــو داودَ والتَّرمــذيُّ وأحمــدُ (**رضــي الله عــنهم**)، وهــو حــديثٌ حسنٌ[1]/ **31و/** ، وسندُهُ صحيحٌ، وغيرُ ما تمَّ قبيحٌ، وسيأتِي الكلامُ عليهِ.

فالوقفُ التَّامُّ أكثرُ ما يكـونُ في رؤوسِ الآي وانقضـاءِ القَصـصِ، نحـوُ الوقــفِ علــى:﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[الفاتحـة:١]، والابتــداءُ:﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[الفاتحـة:٢] ، ونحـوُ الوقـف علـى:﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[الفاتحـة:٤]، والابتــداءُ:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[الفاتحـة:٥] ، ونحــو:﴿ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [البقرة: ٤٦] ، والابتداءُ:﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ ﴾[البقرة:٤٧] .

وقـد يكـونُ قبـلَ انقضـاءِ الفاصـلةِ، نحـوُ: ﴿ وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ۖ ﴾ [النمــل:٣٤] هنــا انقضــاءُ حكايــةِ كــلامِ بلقــيسَ، ثُــمَّ قــالَ تَعَــالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [النمل:٣٤]رأسُ الآيةِ[2].

وقد يكونُ[3] وسطَ الآيةِ، نحوُ:﴿ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي ۗ ﴾ [الفرقان:٢٩] ، هو تمامُ حكايةِ قولِ الظَّالمِ ، وهو أُبيٌّ بنُ خلفٍ(**لعنَهُ اللهُ**) ، ثُـمَّ قالَ تَعَالى ﴿ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا ﴾ [الفرقان:٢٩][4].

(1) هنا عبارة هي (ودليل الحسن) لم تكتمل ، ولم أتبينها .
(2) ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 403) .
(3) (ز) : (تكون) .
(4) ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 397) .

وقد يكونُ بعدَ انقضاءِ الآيةِ بكلمةٍ، نحـوُ: ﴿لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف:٩٠] آخرُ الآيةِ، وتمامُ الكلام ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [الكهـف:٩١]، ((أيْ: أمـرُ ذِي القَرنينِ كذلك، أيْ: كما وصفَهُ تعظيماً لأمرِهِ))[1]، أو كـذلكَ نصـرُهم[2]، على اختلافٍ بينَ المفسِّرينَ في تقديرِهِ مع إجماعِهم على أنَّه تامٌّ [3].

وقد يكونُ الوقفُ تامًّا على تفسيرٍ أو إعرابٍ وعلى قراءةٍ دونَ أُخرى، ويظهرُ ذلكَ لَمَنْ تأمَّلَ ما قدَّمناهُ في تعريفِهِ.

وقد يتفاضلُ التَّامُّ في التَّمامِ، نحوُ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] كلاهما تامٌّ، إلا أنَّ الأوّلَ أتمُّ منَ الثَّاني؛ لاشتراكِ الثَّاني فيما بعدَهُ في معنى الخطابِ بخلافِ الأوَّلِ.

والوقفُ الكافي يكثُـرُ في الفواصـلِ وغيرِهـا، نحـوُ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٣]، وعلى﴿مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة:٤]، وعلى﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقـرة:٥]، وكـــــذلك ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقـــــرة:٩]، وكـــــذلك

(1) (الكشاف 2/ 546) .

(2) ويجوز أن تكون الكاف من چهچ منصوبة المحل ، والتقدير : فعلنا مثل ذلك ، كما قاله السمين الحلبي ، أو التقدير : فعل معهم كفعله مع أهل المغرب ، كما قاله ابن عطية . ينظر : (المحرر الوجيز 4/ 339 ، الدر المصون 7/ 544 ، إرشاد العقل السليم 4/ 287) .

(3) ينظر : (مفاتيح الغيب 10/ 249) .

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة:١١]، وهذا كلُّهُ كلامٌ مفهومٌ، والذي بعدَهُ كلامٌ مستغنٍ عمَّا قبلَهُ لفظًا وإنِ اتَّصلَ معنًى.

وقد يتفاضلُ الكافي في الكفايةِ كتفاضلِ التَّامِّ، نحوُ: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة:١٠] كافٍ، ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة:١٠] أكْفَى منهُ، ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة:١٠] أكْفَى منهما.

وقد يكون الوقفُ كافيًا على تفسيرٍ أو إعرابٍ أو قراءةٍ **/ 31ظ/**، ويكونُ غيرُ كافٍ على غيرِهِ ، وهو نظيرُ ما قدَّمناهُ في التَّامِّ.

والوقفُ الحسنُ نحوُ الوقفِ على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة:١]، وعلى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة:٢]، وعلى ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الفاتحة:٢]، وعلى﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣] ، ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦]، ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]، الوقفُ على ذلك وما أشبهَهُ حسنٌ؛ لأنَّ المرادَ من ذلك مفهومٌ، ولكنَّ الابتداءَ بما بعدَهُ لا يحسنُ؛ لتعلُّقِهِ لفظًا، فإنّه تابعٌ لِمَا قبلَهُ إلا ما كانَ من ذلك رأسُ آيةٍ، وتقدَّمَ الكلامُ عليه وأنَّه سنَّةٌ .

تذييلٌ

قد يكون الوقفُ حسنًا على تقديرٍ وكافيًا على آخرَ وتامًّا على غيرِهما، نحوُ قولِهِ تعالى:﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة:٢] ، يجوزُ أنْ يكونَ حسنًا إذا جُعِلَ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[البقرة:٣] نعتًا﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وأنْ يكونَ كافيًا إذا

جُعِلَ ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ رفعًا، بمعنى: هم الذين يؤمنون بالغيب مبتدأً، ونصبًا على تقديرِ: أَعْنِي الذين، وأنْ يكونَ تامًّا إذا جُعِلَ ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ مبتدأً، وخبرُهُ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة:٥][1].

ثُمَّ أشارَ إلى القسمِ الثَّاني: وهو الوقفُ الاضطراريُّ، وهو المصطلحُ عليه بالقبيحِ بقولِهِ:

77) ص: (وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ ، وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَرًّا ، وَيُبْدَا قَبْلَهُ)

ش: أيْ وغيرُ ما تمَّ منَ الكلامِ قبيحٌ، فلا يجوزُ تعمُّدُ القراءةِ عليهِ إلا لضرورةٍ، فإنّه يجوزُ الوقفُ عليه كانفتاحِ نفَسٍ ونحوِهِ، وإنَّما لم يَجُزِ الوقفُ عليه؛ لعدمِ الفائدةِ أو لفسادِ المعنى.

ويُستَحبُّ لَمَنْ وقفَ لانقطاعِ نفَسِهِ أنْ يرجعَ لِمَا قبلَهُ حتّى يبتدئَ؛ ولهذا قالَ: (**ولَهُ يُوقَفُ مُضطرًّا ويُبْدا قبْلَهُ**)، وذلك نحوُ الوقفِ على ﴿ بِسْمِ ﴾ [الفاتحة:١]، وعلى ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ [الفاتحة:٢]، وعلى ﴿ رَبِّ ﴾ [الفاتحة:٢]، وعلى ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ﴾ [الفاتحة:٤]، ﴿ إِيَّاكَ ﴾ [الفاتحة:٥]، ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ [الفاتحة:٧]، فكلُّ هذا لا يتمُّ منه كلامٌ ولا يُفهمُ منهُ معنًى.

78) ص: (وَلَيْسَ فِي القُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ وَلا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبْ)

ش: أيْ ليسَ في القرآنِ وقفٌ واجبٌ[1] ولا حرامٌ، إلا أنْ يكونَ له سببٌ بأنْ يقصدَ بالوقفِ أو بعدمِهِ تحريفُ المعنى المُرادِ، فإنّهُ/ **32و**/ والعيادُ

(1) ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 237-238) .

باللهِ تعَالى_يحرُمُ عليهِ ذلك، ويجبُ ردعُهُ بحسبِهِ على ما تقتضيهِ الشَّريعةُ المطهَّرةُ، كالوقفِ على قولِهِ تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ ﴾[التوبة:٣٠]، ويبتدئُ﴿ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[التوبة:٣٠] فحينئذٍ يكونُ حرامًا، وكذلك قولُهُ تعَالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ﴾[التوبة:٣٠]، ويبتدئُ﴿ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[التوبة:٣٠].

وكذلك قولُهُ تعَالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ﴾[ص:٢٧]، فلا يقفُ قبلَ﴿ بَٰطِلًا ﴾، ويتعيَّنُ الوقفُ على ما بعدَهُ، وكذلك الوقفُ على:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ ﴾[البقرة:٢٦]، و﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ﴾[البقرة:٢٥٨]، و﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾ ، فهذا وأشباهُهُ حرامٌ.

ودونَ هذا الوقفُ على قولِهِ تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾[النساء:١١] ، فإنّ المعنى يفسدُ؛ إذ يصيرُ معناهُ: أنَّ البنتَ مشتركةٌ في النِّصفِ مع أبويه، وإنَّما المعنى: أنَّ النِّصفَ للبنتِ دونَ الأبوينِ، ثُمَّ استأنفَ الأبوينِ بما يجبُ لهما معَ الولدِ[2].

وكذلك الوقفُ على قولِهِ تعَالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [الأنعام:٣٦]؛ إذ الوقفُ عليه يقتضي أنْ يكونَ الموتَى يستجيبُونَ معَ الذينَ

(1) (ز) : (وأوجب) .

(2) ينظر : (النشر 1/ 229) .

يسمعُونَ، وليسَ كذلك، بل المعنى: أنَّ الموتى لا يستجيبُونَ، وإنَّما أخبرَ اللهُ تعَالى عنهم أنَّهم يُبعَثُونَ مُستأنِفًا بهم[1].

فالوقفُ على ذلك كلِّهِ لا يجوزُ إلا اضطرارًا لانقطاعِ النَّفَسِ أو نحوِ ذلك من عارضٍ لا يمكنُهُ الوصلُ معَهُ، فهذا حكمُ الوقفِ اختيارًا واضطرارًا.

وأمَّا الابتداءُ فلا يكونَ إلا اختياريًّا؛ لأنَّهُ ليسَ كالوقفِ تدعو[2] إليه الضَّرورةُ، فلا يجوزُ الابتداءُ إلا بمستقلٍّ[3] بالمعنى مُوَفٍّ بالمقصودِ، وهو في أقسامِهِ كأقسامِ الوقفِ الأربعةِ، وتتفاوتُ تمامًا وكفايةً وحسنًا وقبحًا بحسبِ التَّمامِ وعدمِهِ وفسادِ المعنى وإحالتِهِ، نحوُ الوقفِ على: ﴿مَّاوَعَدَنَااللَّهُ﴾ [الأحزاب:١٢] ضرورةً، فإنَّ الابتداءَ بالجلالةِ يكونُ قبيحًا، ﴿وَعَدَنَا﴾ أقبحُ[4]، ونظيرُ هذا كثيرٌ.

....فزَاحِمْ بالذَّكاءِ لِتفْضُلا [5]

تنبيهان[6]

أحدُهما: قولُ الأئمةِ لا يجوزُ الوقفُ على المضافِ دونَ المضافِ إليه، ولا على الفعلِ دونَ الفاعلِ وما أشبهَهُ من غيرِ ما نبَّهنا عليه منَ المحرَّمِ/ **32ظ/**

(1) ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 308 ، النشر 1/ 229) .
(2) (ز) : (تدعوا) .
(3) (ز) : (بمستقبل) ، والصواب ما أثبته ، ينظر : (النشر 1/ 230) .
(4) نقله الشّارح عن ابن الجزريِّ . ينظر : (النشر 1/ 230-231) .
(5) ينظر : (حرز الأماني 21) ، البيت بتمامه :
وَمَا كانَ ذا ضدٍّ فإنِّي بضدِّهِ غنيٌّ ، .....
(6) نقل الشّارح هذين التنبيهين عن ابن الجزريِّ . ينظر : (النشر 1/ 230-231) .

قبلَ هذا إنَّما يريدونَ بذلك الجوازَ الأدائيَّ، وهو الذي يحسُنُ في القراءةِ ويروقُ في التِّلاوة كما تقدَّمَ التنبيهَ عليه، ولا يريدونَ بذلكَ أنَّهُ حرامٌ ولا مكروهٌ ولا ما يُؤثَمُ، ولا يريدونَ أنَّهُ لا يوقفُ عليهِ ألبتةَ، فإنَّهُ حيثُ اضطرَّ وُقِفَ كما تقدَّمَ.

ثانيهما: ليسَ كلُّ ما يتكلَّفهُ بعضُ القرَّاءِ أو بعضُ المعربينَ أو يتناولُهُ بعضُ أهلِ الأهواءِ ممَّا يقتضِي وقفًا أو ابتداءً ينبغِي أنْ يتعمَّدَ الوقفُ عليه، بلْ ينبغي تحرِّي المعنى الأتمِّ والوقفِ الأوجهِ، وذلك نحوُ الوقفِ على: ﴿وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والابتداءُ ﴿مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٨٦] على معنى النِّداءِ، ونحوُ: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحۡلِفُونَ﴾ [1] [النساء:٦٢]، ثُمَّ الابتداءُ ﴿بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ﴾ النساء:٦٢]، ونحوُ: ﴿وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ﴾ [لقمان:١٣]][2]، ثُمَّ الابتداءُ الابتداءُ ﴿بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان:١٣] على معنى القسمِ، ونحوُ: ﴿فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، إلى غيرِ ذلك ممَّا يطولُ ذكرُهُ.

وأقبحُ من ذلكَ الوقفُ على: ﴿قُرَّتُ عَيۡنٖ لِّي وَلَكَۖ لَا﴾ [القصص:٩]، فإنّ ذلك وما أشبهَهُ تمحُّلٌ وتحريفٌ للكلمِ عن مواضعِهِ، فإنّ قصدَ آسيةَ امرأةِ[3] فرعونَ بذلك استعطافُهُ ، والوقفُ على ﴿لَا﴾ يأْبَى ذلك، واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ.

(1) (ز) : (جاؤوكم) .

(2) (ز) يادة يقتضيها السياق . ينظر : (النشر 1/ 231) .

(3) (ز) : (امرأت) .

[بَابُ المَقْطُوعِ وَالمَوْصُولِ فِي الرَّسْمِ]

79) ص: (وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوصُولٍ وَتَا في مُصْحَفِ الإِمامِ فِي مَا قَدْ أَتَى)

ش: لَمَّا فرغَ الشَّيخُ من نوعي[1] التَّجويدِ والوقفِ والابتداءِ شرعَ في النَّوعِ الثَّالثِ ممَّا تقدَّمَ التَّنبيهُ عليه في قولِهِ: (**محررِّي... البيتُ**)، وهو المقطوعُ والموصولُ وما كُتِبَ بالتَّاء المدودةِ[2].

أي: اعرفِ المقطوعَ والموصولَ وما رُسِمَ منَ التَّاءِ بالطُّولِ فيما قد أَتى في الأخبارِ[3] المتواترةِ أنَّهُ ثابتٌ في المصحفِ الإمامِ، وهو المجمعُ عليهِ زمنُ عثمان ﷺ، ومنهُ نُقِلَتِ المصاحفُ كما تقدَّمَ التَّنبيهُ عليه.

وللقرَّاءِ في ذلك،_أَعني : مرسومَ الخطِّ_، تصانيفُ، كـ:(اللَّطائفِ)[4] لأبي العلاءِ[5]، و(المقنعِ)[6] لأَبي عمروٍ الدانيِّ،و(عقيلةِ)[7]الشَّاطبيِّ،و(روضةِ الطَّرائف)[1] للجعبريِّ.

---

(1) (ز) : (نوع) .

(2) (ز) : (ممدودة) . نقله الفضالي بتصرف في (الجواهر المضية 364) .

(3) (ز) : (الاختبار) .

(4) عنوان الكتاب هو : (اللطائف في رسم المصاحف) لأبي العلاء الهمذاني ، ذكره الجعبري في (جميلة أرباب المراصد 248) .

(5) أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن ابن العطار الهمذاني، الإمام الحافظ الأستاذ ، شيخه مذان وإمام العراقيين ، ت 569 هـ . ينظر : (معرفة القراء 2/ 542 ، غاية النهاية 1/ 204) .

(6) وهو مطبوع بتحقيق المستشرق أوتوبرتزل .

(7) (ز) : (عقيدة) ، والصواب ما أثبته ، وهي منظومة في مرسوم خط المصحف ، سمّاها بـ (عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد) ، وهي مطبوعة باعتناء الشيخ علي الضباع .

وقدْ أَجمعَ أهلُ الأداءِ وأئمةُ الإقراءِ على لزومِ مرسومِ المصاحفِ فيما تدعو[2] الحاجةُ إليهِ اختيارًا واضطرارًا، ((وسُئِلَ مالكٌ/ 33و/ (**رحمه الله تعالى**): هل يُكْتَبُ المصحفُ على ما أحدثَهُ النَّاسُ منَ الهجاءِ ؟، فقال: لا، إلا على الكتبةِ الأُولى)) [3].

قال أبو عمروٍ الدَّانيُّ: ((ولا مخالفَ له في ذلكَ من علماءِ الأُمةِ))[4]، وتقدَّمَ الكلامُ على مذاهبِهم في الاعتناءِ بمرسومِ الخطِّ في الوقفِ.

وإنَّما ذكرَ النَّاظمُ هذا النَّوعَ عَقِبَ الوقفِ والابتداءِ؛ لتعلُّقِهِ بهِ، والفرقُ بينَهما: أنّ المُتقدِّمَ في بيانِ ما يُوقَفُ عليهِ وما يُبتَدَأُ بهِ فهو اختياريٌّ، وهذا في بيانِ كيفَ يُوقَفُ بالقطعِ أو بالوصلِ بالتَّاءِ أو بالهاءِ؟؛ لأجلِ الاختبارِ[5]؛ ولهذا يقسَّمُ الوقفُ إلى ثلاثةٍ: اختيارًا واضطرارًا، وقد تقدَّما[6]، واختبارًا[7]، وقد شرعَ الآنَ فيه.

80) ص: (فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ : أَنْ لاَّ مَعْ : مَلْجَأَ ، وَلا إِلَهَ إِلاَّ)

---

(1) (ز) : (الطوائف) ، والصواب ما أثبته . وهي منظومة عنوانها : (روضة الطرائف فيرسم المصاحف) ،ينظر : (جميلة أرباب المراصد 249 ، الهبات الهنيات 26) .

(2) (ز) : (تدعوا) .

(3) (المقنع 10) .

(4) (المقنع 11) .

(5) (ز) : (الاختيار) .

(6) ينظر : شرح البيت (76) ، نقل الفضالي هذه العبارة بتصرف في (الجواهر المضية 366) .

(7) الوقف الاختباريُّ : وهو الذي يطلب من القارئ لقصد امتحانه . ينظر : (النشر 1/ 231).

81) (وَتعْبُدُوا [يس][1] ، ثانيْ [هُودَ][2]، لا يُشْرِكْنَ ، تُشْرِكْ ، يَدْخُلَنْ ، تَعْلُوا على)

82) (أَن لاّ يقُولُوا ، لا أَقُولَ ، إن مَّا : بِالرَّعْدِ ، والمَفْتُوحَ صِلْ ، وَعَن مَّا)

ش: اعلمْ أولًا أنَّ الأصلَ في كلِّ كلمةٍ كانتْ على حرفينِ فصاعدًا أنْ تُكتَبَ منفصلةً منَ التي بعدَها سواءٌ كانتْ حرفًا أو فعلًا أو اسمًا، إلا (أل) المعرِّفةُ فإنّها لكثرةِ دورِها نُزِّلتْ منزلةَ الجزءِ ممَّا دخلتْ عليه فوُصِلَتْ[3]، وإلا (يا) و(ها) فإنَّهما لَمَّا حُذِفَتْ ألفُهما بقيا على حرفٍ واحدٍ فاتَّصلا بما بعدَهما، وإلا أنْ تكونَ الكلمةُ الثَّانيةُ ضميرًا متّصلًا فإنّهُ كُتِبَ موصولًا بما قبلَهُ للفرقِ، وإلا أنْ تكونا حرفي هجاءٍ، فإنَّهما وُصِلا رعايةً للَّفظِ، وكلُّ ذلك مبيَّنٌ في المبسوطاتِ.

والذي يحتاجُ إلى التَّنبيهِ ثمانيةَ عشرَ حرفًا ذكرَها النَّاظمُ، وهي: (أنْ لا)، و(إنْ مَا)_المخفَّفةُ المكسورةُ_، و(عَنْ مَا)، و(مِنْ مَا)، و(أَمْ مَنْ)، و(حَيْثُ مَا)، و(أنْ لَمْ)، و(إنَّ مَا)، و(أَنَّ مَا)، و(كُلَّ مَا)، و(بِئْسَ مَا)، و(فِي مَا)، و(أَيْنَ مَا)، و(إنْ لَمْ) _بالكسرِ_، و(إنْ لَنْ)، و(كَيْ لا)، و(عَنْ مَنْ)، و(يَوْمَ هُمْ).

وبدأَ النّاظم بـ(أَنْ لا)، وكُتِبَ مقطوعًا في عشرةِ مواضعَ؛ ولهذا قالَ: (**فاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِماتٍ أنْ لا**)، أيْ: هذه العشرُ كلماتٍ من (أَنْ لا) رُسِمَتْ **/ 33ظ/** مقطوعةً بالنّونِ من غيرِ خلافٍ[4]، وما عدا[1] ذلكَ ممَّا لم ينصّ عليهِ فإنّهُ كُتِبَ موصولًا بغيرِ نونٍ، وأنا أذكرُها على التَّرتيبِ مخالفاً للنَّظمِ:

(1) (ياسين) : في (المقدمة الجزرية / 22) .

(2) (ز) : (هو) ، وما أثبته من (المقدمة الجزرية / 22) .

(3) نقل الفضالي هذه العبارة بتصرف في (الجواهر المضية 367) .

(4) (ز) : (خلافه) .

- ففي الأعراف: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[الأعراف:١٠٥]، وفيها ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[الأعراف:١٦٩]، وأشارَ إليهما بقولِهِ: (أنْ لا يقُولُوا، لا[2] أقُولَ).
- وفي التَّوبةِ: ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾[التوبة:١١٨]، وفي هود: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[هود:١٤] في قصَّةِ نوحٍ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (ثانِيْ هُودَ)، بخلافِ التي في أولِها، فإنّه كُتِبَ متّصلًا[3].
- وفي الحجِّ: ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا﴾[الحج:٢٦]، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (تُشْرِكْ).
- وفي يس: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾[يس:٦٠]، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (وتعْبُدُوا يس)، أي: التي في يس.
- وفي الدُّخانِ: ﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾[الدخان:١٩] ،وإليهِ أشارَ بقولِهِ:(تَعْلُوا على)، احترازًا منَ التي في النَّملِ: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾[النمل:٣١]، فإنَّها متّصلةٌ بلا خلافٍ.
- وفي الممتحنةِ: ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ﴾[الممتحنة:١٢]، وإليه أشار بقوله:(لا يُشْرِكْنَ).

---

(1) (ز) : (عدى) .

(2) (ز) : (أن لا) .

(3) كتب (أن لا) موصولاً بغير نون في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [هود:٢] ، ينظر : (المصاحف 1/ 435 ، جميلة أرباب المراصد 652-653) .

- وفي﴿ نٓ ﴾:﴿ أَن لَّا يَدۡخُلَنَّهَا ٱلۡيَوۡمَ ﴾[القلم:٢٤]، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (**يَدْخُلَنْ**)، وخفَّفَ؛ لضرورةِ الوزنِ، فصارتْ كلمةً دالَّةً على ما في الكتابِ، فهذه العشرةُ لم يختلفْ في قطعِها.

واختلفتِ[1] المصاحفُ في قولِهِ تعالى في الأنبياءِ:﴿ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ ﴾[الأنبياء:٨٧] ،ففي أكثرِها مقطوعٌ ، وفي بعضِها موصولٌ[2]، وما عدا ذلك فهو موصولٌ بلا خلافٍ.

قولُهُ: (**إن مَّابالرَّعْدِ والمفْتُوحَ صِلْ**).

أيْ: و(إنْ مَا)_المكسورةُ المخفَّفةُ_كُتِبَتْ مقطوعةً في موضعٍ واحدٍ بالرَّعدِ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ ﴾[الرعد:٤٠]، وما عدا ذلكَ موصولٌ، وإنْ كانت[3] هذه مفتوحةً فلا خلافَ في وصلِها، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (**والمفْتُوحَ صِلْ**).

قولُهُ: (**وعَن مَّا**) تمامُهُ قولُهُ :

83) ص: (نُهُوا اقْطَعُوا ، مِن مَّا ، بِرُومٍ والنِّسَا خُلْفُ المنَافِقِينَ ، أَم مَّنْ : أَسَّسَا)

ش: أيْ و(عَنْ مَا) كُتِبَ مقطوعًا في موضعٍ واحدٍ، وهو: ﴿ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ ﴾ [الأعراف:١٦٦] في الأعرافِ، وفي غيرِ ذلكَ موصولٌ بلا خلافٍ.

وقوله: (**اقْطَعُوا ... إلى المنَافِقِينَ**).

---

(1) (ز) : (واختلف) .

(2) ينظر : (المصاحف 1/ 440 ، المقنع 101 ، الوسيلة 410) .

(3) (ز) : (كان) .

أي: ارْسُموا_أيُّها الكُتَّابُ_(مِنْ مَا) مقطوعةً في موضعين، وهما: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم﴾[النساء:٢٥] في النِّساءِ، و﴿مِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم﴾/34و/ [الروم:٢٨] في الرُّومِ؛ ولهذا في نسخةٍ: (مِن مّا مَلَك رُومِ النِّســا)[1]، واختُلِفَ في موضعٍ ثالثٍ، وهو:﴿مِمَّارَزَقْنَاكُم﴾[المنافقون:١٠] في المنافقين، فكُتِبَ في بعضِها مقطوعًا وفي بعضِها موصولًا[2]، وما عدا ذلكَ فهو متَّصلٌ بلا خلافٍ.

قولُهُ : (**أَمْ مَنْ أَسَّسَا**).

يتعلَّقُ بقولِهِ :

84) ص: (فُصِّلَتِ ، النِّسَا ، وَذِبْحٍ ، حيْثُ مَا وأَنْ لَّمِ الْمَفْتُوحَ ، كَسْرُ إِنَّ مَا)

ش: أي و(أَمْ مَنْ) كُتِبَ في الأربعةِ مواضعَ مفصولًا، وأنا أذكرُها مرتبةً[3]، لا كما فعلَ في النَّظمِ؛ لعدمِ سماحةِ النَّظمِ[4]:

- الأولُ: في النّساءِ، وهي:﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ﴾[النساء:١٠٩] ، وقد عيَّنَ السُّورةَ.
- والثَّاني: في التّوبةِ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾[التوبة:١٠٩]، وقد لفظَ بهِ في نظمِهِ.

(1) قال الأزهري في (الطرازات المعلمة 119) : ((قولُه : (من مّا بروم والنّسا) ، هي النّسخة التي قرأناها على النّاظمِ ، وأصلحَ في المجلسِ ، وقرأناها عليهِ أيضاً : (من مّا ملكَ رُومِ النّسا) ، والكلُّ صحيحٌ)) .

(2) ينظر : (المصاحف 1/ 455 ، المقنع 105) .

(3) (ز) : (مرتبه) .

(4) نقل الفضالي هذه العبارة بالحرف في (الجواهر المضية 374) .

- والثَّالثُ: في الصَّافاتِ﴿ أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآ ﴾[الصافات:١١]، وهو المرادُ بقولِهِ: (وذِبْحٍ)، أيْ: في السُّورةِ التي فيها الذّبحُ[1]، وقد أبعدَ في الدَّلالةِ، ولو قال:(**فُصِّلَتِ،النَّسَا، خلَقْنا، حَيثُ ما**) لكانَ أقربَ كعادتِهِ، ولعدمِ نظيرِهِ.
- والرَّابعُ: في فصِّلَت ﴿أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا ﴾[فصلت:٤٠]، وقد عيَّنالسُّورةَ ، وما عدا[2] هذه موصولٌ[3].

قولُهُ: (**حَيْثُ مَا**).

أيْ: كُتِبَ مقطوعًا حيثُ وقعَ، نحوُ:﴿ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ ﴾ [البقرة:١٥٠] .

قولُهُ: (**وَأَن لَّمِ الْمَفتُوحَ**).

يعني: كُتِبَ مفصولًا في جميعِ القرآنِ، نحوُ ذلك: ﴿أَن لَّمۡ يَكُن رَّبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ ﴾ [الأنعام:١٣١] ، ﴿أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٞ ﴾ [البلد:٧] .

قولُهُ : (**كَسْرُ إِنَّ مَا**) تمامُهُ قولُهُ:

85) **ص: (لانعَامَ ، والْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا وَخُلْفُ الانْفَالِ ، وَنَحْلٍ وقَعَا)**

[**ش**][1]: أيْ (إِنَّ مَا)_المكسورُ المشدَّدُ_كُتِبَ مفصولًا في موضعٍ واحدٍ، وهو في الأنعامِ؛ ولهذا أضافَهُ إليه معَ الوصلِ على حذفِ مضافٍ، أي: وكسرُ

(1) يعني به قوله تعالى في سورة الصافات :﴿ وَفَدَيۡنَٰهُ بِذِبۡحٍ عَظِيمٖ ﴾[الصافات: ١٠٧] .
(2) (ز) : (عدى) .
(3) نقل الفضالي هذه العبارة بتصرف في (الجواهر المضية 375) .

كلمـــــةِ (إِنَّ مَـــــا) الأنعـــــام، أيْ: ثابـــــتٌ في الأنعـــــامِ ، وهـــــو: ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ [الأنعام: ١٣٤] .

واختُلِفَ في موضعٍ ثانٍ في النَّحلِ، وهو: ﴿إِنَّمَا عِندَ اللَّهِ ﴾ [النحل:٩٥] فكُتِبَ في بعضِها مفصولًا، [وفي بعضها موصولًا][2].

قولُهُ: (**والمفْتُوحَ يدْعُونَ مَعَا**).

أيْ: (أَنَّ مَا)_المفتوحُ المشدَّدُ_كُتِبَ مفصولًا في موضعينِ: الحجّ، ولقمان، وهو: ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ﴾ [الحج:٦٢ ، لقمان :30]، واختُلِفَ في موضعٍ ثالثٍ: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم ﴾[الأنفال:٤١] في الأنفال، فكُتِبُ في بعضِها مفصولًا أيضًا، فتبيَّنَ بذلك أنَّ قولَهُ: (**وخُلْفُ الأنفالِ / 34ظ/ ...إلى آخرِهِ**) فيه لفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ، فتأمّلْ[3].

86) **مس: (وكَلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ، وَاخْتُلِفْ رُدُّوا ، كَذَا قُلْ بِئْسَمَا ، وَالوَصْلَ صِفْ)**

أيْ (كُلَّ مَا) كُتِبَ مفصولًا في موضعٍ واحدٍ في إبراهيمَ:﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾[إبراهيم:٣٤]، واختُلِفَ في:﴿ كُلَّمَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ ﴾[النساء:٩١] في

---

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) زيادة يقتضيها السياق ، قال الإمامُ الدانيُّ في (المقنع 78 -79) : ((فأما قوله في الأنفال ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم ﴾**[الأنفال:٤١]** ، وفي النحل ﴿ إِنَّمَا عِندَ اللَّهِ ﴾**[النحل: ٩٥]** فهما موصولان في مصاحف أهل العراق ، وفي مصاحفنا القديمة مقطوعان ، والأول أثبت وأكثر)) .

(3) نقل الفضالي هذه العبارة بتصرف في (الجواهر المضية 379) .

النّساءِ، ففي بعضِ المصاحفِمفصولٌ، وفي بعضِها موصولٌ، هذا ما اشتُهِرَ منَ الخلافِ[1].

وكُتِبَ في بعضِها أيضًا في الأعرافِ: ﴿كُلَّمَادَخَلَتْأُمَّةٌ﴾ [الأعراف:٣٨]، وفي المؤمنون:﴿كُلَّ مَاجَآءَ أُمَّةً﴾ [المؤمنون:٤٤]، وفي تبارك: كُلَّمَآأُلْقِىَفِيهَا﴾ [الملك:٨] بالفصلِ[2]، والمشهورُ الوصلُ[3]، لكنَّ في المقنعِ بسندِهِ عنِ ابنِ سعدان[4] قالَ: ((في مصحفِ عبدِ اللهِ (كلَّ مَا) مقطوعةٌ في كلِّ القرآنِ)) [5].

قولُهُ : (**كَذَا قُلْ بِئْسَمَا**).

أي: اختلفُوا أَيْضًا في: ﴿قُلْبِئْسَمَايَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ [البقرة:٩٣]، في البقرةِ، ففي بعضِها مفصولٌ، وفي بعضِها موصولٌ[6].

قولُهُ: (**والوَصْلَ صِفْ**) تمامُهُ قولُهُ :

87) ص: (خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا ، فِي مَا اقْطَعَا : أُوْحِي ، أَفَضْتُمُ ، اشْتَهَتْ،[يبَلُو][7] معا)

(1) ينظر : (المقنع 79 ، جميلة أرباب المراصد 683) .

(2) ينظر : (جميلة أرباب المراصد 683) .

(3) قال ابن الانباري في (إيضاح الوقف والابتداء 175) : ((تقف على ما إذا اضطررت ، ولا تقف على كل ؛ لأن ما مع كل حرف)) .

(4) أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي ، مؤلف الجامع والمجرد ، أخذ القراءة عن عرضاً عن سليم عن حمزة ، ت 231 هـ . ينظر : (غاية النهاية 2/ 143) .

(5) (المقنع 79) .

(6) ينظر : (المقنع 98 ، جميلة أرباب المراصد 678) .

(7) (ز) : (يبلوا) ، وما أثبته من (المقدمة الجزرية / 22) .

88) (ثَـانِي فَعَلْنَ ، وقَعَتْ ، رُومٌ ، كِـلا تَنـْزِيلُ ، شُعَـرَا ، وَغَـيْـرَ ذِي صِـلا)

ش: أيْ وَصِفْ (بِئْسَ مَا) بالوصلِ في الرَّسمِ في موضعينِ:

- في البقرةِ:﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ ﴾[البقرة: ٩٠] .
- وفي الأعرافِ:﴿ قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي ﴾[الأعراف: ١٥٠].

وكُتِبَ مفصولًا في خمسة[1] مواضعَ:

- في البقرةِ:﴿ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ ﴾[البقرة: ١٠٢] .
- وفي المائدةِ:﴿ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ ﴾[المائدة:٦٢،63]،في موضعينِ، و﴿ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ ﴾ [المائدة:٧٩]، و﴿ يَتَوَلَّوۡنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ ﴾[المائدة:٨٠]، فهذا ما أتَى منها، واستَغْنى النَّاظمُ بالأقلِّ عنِ الأكثرِ.

قولُهُ: (**فِي مَا اقْطَعَا ... إلى آخرِهِ البَيتَينِ**).

أيْ: (فِي مَا) كُتِبَ مفصولًا في أحدَ عشرَ موضعًا، منها عشرةٌ اختُلِفَ فيها، والأكثرُ على قطعِها[2]، وأذكرُها مرتَّبةً، وهي:

- الثّاني منَ البقـرةِ: ﴿ فِي مَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعۡرُوفٖۗ ﴾[البقرة:٢٤٠] ، وإليهِ أشارَبقولِهِ: (**ثاني فَعَلْنَ**)[1].

(1) كُتِبَ موضعٌ سادسٌ مفصولًا ، ذكره ابنُ الانباريِّ والإمام الدانيُّ وأغفله الشّارح ، وهـو قولـه تعالى : ﴿ فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ ﴾[آل عمران:١٨٧] ، ينظر:(إيضـاح الوقـف والابتـداء 176 ، المقنع 89)

(2) ينظر : (المقنع 76-77 ، جميلة أرباب المراصد 672) .

- و﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ﴾[المائدة:٤٨، الأنعام :165] في المائدةِ والأنعامِ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ : (**يبلُو معا**).
- و﴿فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾[الأنعام: ١٤٥]، وإليهِأشارَ بقولِهِ: (**أُوحِيْ**).
- و﴿فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ﴾[الأنبياء:١٠٢] في الأنبياءِ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (**اشْتَهَتْ**).
- و﴿فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾[النور:١٤] في النُّور، وإليهِأشارَ/**35و**/ بقولِهِ: (**أَفَضْتُمُ**).
- و﴿فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾[الروم:٢٨] في الرُّومِ،وقد عيّنَ السّورةَ،وموضعان في الزُّمر:﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[الزمر:٤٦]، و﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۖ﴾[الزمر:٣] ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (**كلاتنزيلُ**).
- و﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[الواقعة:٦١] في الواقعةِ، وإليهِأشارَ بقولِهِ: (وقَعَتْ)، هذا تمامُ العشرةِ.
- والحادي عشرَ في الشُّعراءِ:﴿فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾[الشعراء: ١٤٦]، قالَ النّاظمُ:لم يختلفْ في قطعِهِ[2]، انتهى. والذي رأيتُهُ في المقنعِ أنّه حكَى الخلافَ في الجميعِ، ثُمَّ قالَ: «ومنْهم مَنْ يَصِلُ كلَّها، ويقطعُ التي في الشّعراءِ﴿فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾[الشعراء: ١٤٦]»[3].

---

(1) كتب (في ما) في قوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ﴾[البقرة:٢٣٤] موصولًا كما أشار إليه الناظم والشارح . ينظر : (الوسيلة 422 ، جميلة أرباب المراصد 672).

(2) ينظر : (النشر 2/ 149) .

(3) (المقنع 77) .

لكنْ قالَ أبو عبيدٍ[1]:رأيتُ في الإمامِ مصحفِ عثمان بنِ عفانٍ ﷺ ﴿فِي مَا هَٰهُنَآ﴾ التي في الشّعراءِ مقطوعةً، وكذلكَ التي في الأنبياءِ ﴿فِي مَآ أُتْرِفْتُمْ فِيهِ﴾ ﴿فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ ﴿فِي مَآ أَشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ﴾[الأنبياء:١٠٢] .

والكاتبُ مخيَّرٌ في التّسعةِ إنْ شاءَ قطعَ، وإنْ شاءَ وصلَ[2]، وعن عاصمٍ ما يقربُ من هذا[3].

قولُهُ: (**وغَيْرَ ذِي[4] صِلا**).

أيْ: وغيرُ هذه المذكورةِ موصولةٌ بلا خلافٍ، والألفُ من (**صِلا**) بدلٌ من نونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ للوقفِ.

89) ص:(فَأَيْنَمَا كالنَّحْلِ : صِلْ ، ومُخْتَلِفْ في[الظُّلَّةِ][5] الأَحْزَابِ والنِّسَا وُصِفْ)

أي (فأَيْنَ مَا) يُكتَبُ[1]موصولًا في موضعينِ: في البقرةِ ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[البقرة:١١٥]، كما وُصِلَ في النَّحلِ:﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾[النحل:٧٦]، وهو الثَّاني.

---

(1) أبو عبيد القاسم بن سلام الأنصاريّ ، الإمام الكبير ، صاحب المؤلفات الجليلة في القراءات والحديث وغيرها ، ت 224هـ .ينظر : (معرفة القراء 1/ 360 ، غاية النهاية 2/ 17) .

(2) نقل الفضالي من قوله (والكاتب) الى قوله (وصل) بالحرف في (الجواهر المضية 385) .

(3) قال الإمامُ الدانيُّ في (المقنع 77) : ((كنا إذا سألنا عاصماً عن المقطوع والموصول ، قال : سواءٌ لا أبالي أ قُطِعَ ذا أم وُصِلَ ذا إنما هو هجاءٌ ، قال أبو عمرو : وأحسبه يريد المختلف في رسمه من ذلك دون المتفق على رسمه منه)) .

(4) (ز) : (وغيرها) .

(5) الذي أثبته الأستاذ الدكتور غانم قدوري في تحقيقه (المقدمة الجزرية / 23) هو قوله (الشعرا) بدل (الظلة) .

واختُلِفَ في النِّساءِ والشُّعراءِ والأحزابِ،وهي:

- ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ [النساء: ٧٨].
- و﴿ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ﴾[الشعراء: ٩٢].
- و﴿ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ ﴾[الأحزاب: ٦١] .

ففي بعضِ المصاحفِ كُتِبَ مفصولًا، وفي بعضِها كُتِبَ موصولًا[2]، وما عدا[3] هذه الخمسة فمقطوعاتٌ من غيرِ خلافٍ.

وقولُهُ : (**وُصِفْ**).

أيْ: وُصِفَ كلٌّ من هذه بالخلفِ .

90) ص : (وَصِلْ : فَإِلَّمْ هُودَ ، أَلَّنْ نَجْعَلا نَجْمَعَ ، كَيْلا تَحْزَنُوا ، تَأْسَوْا عَلَى)

91) (حَجٌّ عَلَيْكَ حَرَجٌ ، وَقَطْعُهُمْ عَنْ مَّنْ يَشَاءُ ، مَنْ تَوَلَّى ، يَوْمَ هُمْ)

ش: أيْ وَصِلْ (إِنْ لَمْ)_المكسورَ_في موضعٍ واحدٍ في هودٍ، وهو: چٹچ[هود:١٤] ؛ ولهذا قال الشَّاطبيُّ[4]:

.... ، وكُنْ حذِرَا

(1) (ز) : (تكتب) .

(2) ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 174-175 ، المقنع 77) .

(3) (ز) : (عدى) .

(4) ينظر : (عقيلة أتراب القصائد 336) ، البيت بتمامه :

بالقطعِ عن ما نُهُوا عنهُ وبعدُ فإنْ لم يستجيبُوا لكم فَصِلْ .....

تنبيهًا على ذلك، قالَ في المقنعِ:«وكُتِبَ في كلِّ المصاحفِ في هودٍ:﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ ﴾[هود:١٤] بغيرِ نونٍ،وفي القصصِ:﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ ﴾[القصص:٥٠] بالنُّونِ»[1]، انتهى.

قولُهُ: (**أَلَّنْ نَجْعَلا نَجْمَعَ**).

أيْ: (أَنْ لَنْ) كُتِبَ موصولًا في موضعينِ: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴾ [الكهف:٤٨] في الكهفِ، ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة:٣] في القيامةِ، وما عدا[2]/ **35ظ/** ذلك فهو مقطوعٌ.

قولُهُ : (**كَيْلا ... إلى حرَجٌ**).

أيْ: و(كَيْ لا) كُتِبَ موصولًا في أربعةِ مواضعَ:

- في آلِ عمرانَ:﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾[آل عمران:١٥٣]
- وفي الحديدِ:﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾[الحديد: ٢٣] .
- وفي الحجِّ:﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾[الحج: ٥] .
- وفي الأحزابِ:﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾[الأحزاب:٥٠] ، وهو الموضعُ الثَّاني [الأحزاب:٥٠] ، وهو الموضعُ الثَّاني منهما، والقولُ بأنَّ الأوّلَ موصولٌ ليسَ بصحيحٍ[3]؛ ولهذا نصَّ عليها النَّاظمُ، وقدِ اتَّضحَ لك بمعنى كلامِهِ بالتَّأسي لرتبتِهِ.

---

(1) (المقنع 75) .

(2) (ز) : (عدى) .

(3) كُتِبَ (كي لا) مفصولاً في قوله تعالى : : ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ ﴾ [الأحزاب:٣٧] ، كما ذكره السجستانيُّ والإمامُ الدانيُّ . ينظر : (المصاحف 1/ 444 ، المقنع 94) .

قولُهُ : (**وقَطْعُهُمْ ... إلى آخرِ البيتِ**).

أي: وقطعهم محكوم به لـ(عن من) في موضعين، وهما: ﴿عَنمَّن يَشَآءُ ۖ﴾ [النور:٤٣] في النور[1]، ﴿عَنمَّن تَوَلَّىٰ﴾ [النجم:٢٩] في النجم، ويوصل في غير ذلك، قال في المقنع: ((وليس في القرآن غيرهما)) [2].

فأما قوله ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:٤٠] ، ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ:١] فموصولان بلا خلاف، وقد تقدم في (عن ما).

قوله: (**يَوْمَ هُمْ**).

أيْ: (ويوْمَ هُمْ) مقطوعٌ في موضعينِ أيضًا، كـ(عَنْ مَنْ)؛ لقرينةِ العطفِ، وإنْ كانتْ أداتُهُ حُذِفَتْ معَ الإطلاقِ:

أحدُهما: ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ۖ﴾ [غافر: ١٦] في غافرٍ.

و[الثاني][3]: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الذاريات:١٣] في الذَّارياتِ، وما عدا[4] ذلك فموصولٌ.

والعلَّةُ في الأوّلِ أنَّ (هم) فيهما في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، وما بعدَهُ خبرُهُ؛ فلذلكَ فُصِلَ اليومَ منهُ، و(هم) فيما عداهما في موضعِ خفضٍ بالإضافةِ؛ فلذلكَ وُصِلَ اليومَ بهِ[5].

---

(1) (ز) : (الروم) . والصواب ما أثبته ، ينظر : (المقنع 76 ، الوسيلة 417) .

(2) (المقنع 76) .

(3) زيادة يقتضيها السياق .

(4) (ز) : (عدى) .

(5) نقله الشّارح عن الإمام الدانيّ . ينظر : (المقنع 75) .

92) ص: (وَمَـالِ هَـذَا ، والَّـذِينَ ، هَـؤُلا تَحِينَ : في الإِمَـامِ صِـلْ ، وَوَهِّـلا)

ش: أيْ وكتبُـوا في كـلِّ المصـاحفِ ﴿مَالِ﴾ الكهـفِ، وهـي: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، وفي الفرقانِ: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧]، وإليهما أشارَ بقولِهِ : (**ومَالِ هَذَا**).

وفي المعارج: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [المعارج:٣٦] ، وإليه أشار بقوله : (**والَّذِينَ**).

وفي النِّساءِ: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ [النساء:٧٨] ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (**هَؤُلا**) بقطعِ لامِ الجرِّ في هذه الأربعةِ عمَّا بعدَهُ على المعنى.

وهذه اللام بالاعتبارِ أنَّها حرفٌ واحدٌ، أصلُها أنْ تُكْتَبَ موصولةً بما دخلتْ عليهِ كما تقدَّمَ، وباعتبار أنَّها كلمةٌ، أصلُها أنْ تُكْتَبَ منفصلةً، واصطلحَ السَّلفُ ﷺعلى رسمِها منفصلةً في هذه المواضعِ، فإنَّ الرَّسمَ أمرٌ اصطلاحيٌّ، فإتِّباعُنا لِمَا اصطلحَ عليهِ الصَّحابةُ ﷺ أولى.

وأبو عمروٍ يقِفُ في هذه المواضعِ على (ما)، ولا يقِفُ على اللامِ؛ لأنَّها حرفٌ واحدٌ، فلا يجوزُ فصلَها عن مجرورِها كالياءِ/**36و**/، وعنِ الكسائيِّ خلافٌ مراعاةً؛ لذلك وللرَّسمِ، والباقونَ يقِفُونَ على اللامِ إتباعاً للرَّسمِ[1].

قولُهُ: (**تَحِينَ ... إلى آخرِ البيتِ**).

اعلمْ أنَّ چتٹچ[ص:٣] كُتِبَتْ تاؤُها مفصولةً من (حين) في مصاحفِ الأمصارِ[1] السَّبعةِ، فهي موصولةٌ بـ(لا) زيدَتْ عليها؛ لتأنيثِ اللَّفظِ، كما

(1) ينظر : (التيسير 55) .

زيدَتْ [في][2] رُبَّتَ وثُمَّتَ، وهذا مذهبُ الخليلِ وسيبويه والكسائيِّ وأئمةِ النَّحوِ والقراءةِ[3]، فعلى هذا يوقفُ على التَّاءِ أو على الهاءِ بدلًا منها، فالكسائيُّ وقفَ عليها بالهاءِ، والباقونَ بالتَّاءِ[4].

وقالَ أبو عبيدٍ القاسمُ بنُ[5] سلامٍ: إنَّ التَّاءَ مفصولةٌ من (لا) موصولةٌ بـ(حين)، قالَ: فالوقفُ عندِي على (لا)، والابتداءُ (تحينَ)؛ لأنِّي نظرْتُها في الإمامِ مصحفِ عثمان بن عفان ﷺ(ولا تحينَ)، التَّاءُ متَّصلةٌ بـ(حين)؛ ولأنَّ تفسيرَ ابنِ عبّاسٍ[6] يدلُّ أنَّها أختُ ليس، والمعروفُ لا _[لا][7]_لاتَ[8].

قالَ: والعربُ تلحقُ التَّاءَ بأسماءِ الزَّمانِ حينَ والآنَ وأوانَ، فتقولُ : كانَ هذا تحينَ كانَ كذا، وكذلكَ: اذهبْ تالآنَ، فاصنعْ كذا وكذا، وكذلكَ: تأوانَ ذلكَ، ومنهُ قولُ السَّعديِّ[9]:

العـاطِفُ ونَـتَحِينَ مـا مِـنْ عـاطِفٍ والمُطْعِـمُ ونَزَمـانَ أَيْـنَ[1] المُطْعِـم[2]؟

(1) (ز) : (الانصار) .
(2) زيادة يقتضيها السياق .
(3) ينظر : (الكتاب 1/ 57 ، مغني اللبيب 1/ 335) .
(4) ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 156 ، التيسير 50) .
(5) (ز) : (القسم ابن) .
(6) يقصد به تفسير ابن عباس (ﷺ) لقوله تعالى ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣] ، وهو : ليس بحين نزوٍ ولا فرار . ينظر : (الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 15/ 145) .
(7) زيادة يقتضيها السياق .
(8) ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 156 ، الوسيلة 439) .
(9) أبو وجزة يزيد بن عبيد السلميّ ، شاعر مشهور من التابعين ، محدث ومقرئ ، ت 130هـ . ينظر : (الشعر والشعراء 2/ 702) .

قالَ: وقد كانَ بعضُ النَّحويينَ يجعلُونَ الهاءَ موصولةً بالنُّونِ، فيقولُونَ: العاطفونَه، قالَ: وهذا غلطٌ بيِّنٌ؛ لأنَّهم صيَّرُوا التَّاءَ هاءً، ثُمَّ أدخلُوها في غيرِ موضعِها؛ وذلك أنَّ الهاءَ إنَّما تقحمُ على النُّونِ [في][3] موضعِ القطعِ والسُّكونِ، فأمَّا معَ الاتِّصال فلا، وإنَّما هو تحينَ.

قالَ: ومنهُ قولُ ابنِ عمرَ حينَ سُئِلَ عن عثمانَ ﷺ فذكرَ مناقبَهُ، ثُمَّ قالَ: اذهبْ بهذهت الآنَ إلى أصحابِكَ ، ثُمَّ ذكرَ غيرَ ذلك منْ حججٍ ظاهرة[4].

قالَ النَّاظمُ: ((وهو معَ ذلكَ إمامٌ كبيرٌ وحجَّةٌ في الدّينِ[5] وأحدُ المجتهدينَ، معَ أنِّي أنا رأيتُها أيضًا مكتوبةً في المصحفِ الذي يقالُ لهُ الإمامُ مصحفُ عثمان ﷺ (لا) مقطوعةً، والتّاءَ موصولةً بـ(حينَ)، ورأيتُ به أثرَ الدَّمِّ، وتتبَّعتُ فيهِ ما ذكرَهُ أبو عبيدٍ فرأيتُهُ كذلكَ، وهذا المصحفُ هو اليوم[6] بالمدرسةِ الفاضليةِ منَ القاهرةِ المحروسةِ))[7]، انتهى .

---

(1) (ز) : (ابن) .

(2) ينظر البيت في : (إيضاح الوقف والابتداء 157 – 158 ، الوسيلة 459) .

(3) زيادة يقتضيها السياق .

(4) (ز) : (ظاهره) . ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 157 – 158 ، النشر 2/ 150) .

(5) (ز) : (اللين) .

(6) أي : زمن ابن الجزري .

(7) (النشر 2/ 150-151) .

قلتُ[1] :/ **36ظ/** وأنا رأيتُها أيضًا، ورأيتُ أثرَ الدَّمِّ فيهِ، وغالبُ أهلِ القاهرةِ إذا توجهتْ على أحدٍ منهم يمينٌ، لا يحلِفُ إلا عندَهُ بالمكانِ الذي ذكرَهُ، واللهُ أعلمُ.

وهذا منَ النَّاظمِ يدلُّ على اختيارِهِ لقولِهِ، لكنْ قالَ أبو عمرو: ((لم نجدْ ذلكَ كذلكَ في شيءٍ من مصاحفِ أهلِ الأمصارِ، وقد ردَّ ما حكاهُ أبو عبيدٍ غيرُ واحدٍ من علمائِنا؛ إذ عدِمُوا وجودَ ذلكَ كذلكَ في شيءٍ منَ المصاحفِ القديمةِ وغيرِها))[2]؛ ولهذا قالَ النَّاظمُ: (**وَوَهِّلا**)، أي: وضعِّف، وقالَ الشَّاطبيُّ[3]:

..... ، **والكلُّ فيهِ أَعظمَ النُّكرا** .....

قالَ الجعبريُّ[4]: والحقُّ إنْ كانَ أبو عبيدٍ قالَ هذا روايةً، ووجهُهُ بما ذكرَ حقُّ قبولِها؛ لصحةِ نقلِها من مثلِهِ، وإنْ كانَ أثبتَها بمجردِ الرَّسمِ واللُّغةِ توجَّهَ الإنكارُ عليهِ؛ إذ ليسَ هذا طريقَ إثباتِ وجوهِ القراءاتِ، وفيه نظرٌ إنْ صحَّ عنه ﷺ أنَّه وُجِدَ ذلكَ كذلكَ في المصحفِ الإمامِ، وهذا كافٍ في حكمِ المرسومِ؛ إذِ الرَّسمُ أمرٌ اصطلاحيٌّ، أصطلحَ عليهِ الصَّحابةُ ﷺ، وهم الذين يُقْتَدى بهم، فيكونُ حكمُهُ كحكمِ غيرِهِ منَ المرسومِ، إذ لا فرقَ.

---

(1) أي : الشَّارح (رحمه الله تعالى) .

(2) (المقنع 81) .

(3) ينظر : (عقيلة أتراب القصائد 338) ، البيت بتمامه :

أبو عبيدٍ عزَا ولا تَحينَ إلى الـ إمامِ ، .....

(4) ينظر : (جميلة أرباب المراصد 698-699) .

93) ص: (وَوَزَنُوهُمُ وَكَالُوهُمْ صِلِ كَذَا مِنَ : الْ ، [وَيَا ، وَهَا][1] لا تَفْصِلِ)

ش: أي صِلْ ﴿كَالُوهُمْ﴾ [المطففين:٣] ﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين:٣] فإنَّهما كُتِبَا في جميعِ المصاحفِ موصولَين بدليلِ حذفِ الألفِ بعدَ الواوِ فيهما، وقدِ اختُلِفَ في كونِ الضَّميرِ[2] (هم) مرفوعًا منفصلًا أو منصوبًا متَّصلًا، والصَّحيحُ أَنَّهُ منصوبٌ؛ لاتِّصالِهما رسماً بدليلِ حذفِ الألفِ بينَهما، إذ لو كانَ ضميرُ رفعٍ لفصلَهُ الألفُ.

قولُهُ : (**كَذَا مِنْ الْ ... إلى آخرِهِ**).

أيْ: وكذا لا تُفْصَلُ (أل) إذا دخلتْ على كلمةٍ أُخرى بأنْ تفصلَ الكلمةُ منها، بل تكتبُهما موصولتين كلمةً واحدةً، سواءٌ كانتْ هي حرفا، نحو: ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة:٢] ، ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣]، ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١١]، ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:٩٤] ، أو اسمًا نحوُ : ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [الحشر:٢٤] ، ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [النساء:١٦٢] ، ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ [النساء:١٦٢]، ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ﴾[3] ﴿ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فإنَّها بمعنى الذي .

---

(1) ذكر القاري في (المنح الفكرية 311) : أنّ الذي اختاره قوله (ويا ، وها) ، كما في المتن أعلاه ، والصّواب عنده هو أنّ (ها) عطف على (يا) ، ووقع في نسخة العكس . وقد أثبت الأستاذ الدكتور غانم قدوري في تحقيقه (المقدمة الجزرية / 23) هو قوله : (وها ، ويا).

(2) (ز) : (ضمير) .

(3) (ز) : (والمسلمين والمؤمنين والمسلمات والمؤمنات والقانتات) ، والصواب ما أثبته .

وكذا لا تُفْصَلُ الكلمةُ من (يا) التي للنِّداءِ فإنَّها حُذِفَتِ الألفُ منها في جميعِ المصاحفِ، وصارتْ / **37و/** على حرفٍ واحدٍ، فإذا دخلتْ على منادىً واتَّصلتْ به من أجلِ كونِها على حرفٍ، نحوُ: ﴿ يَٰبَنِيٓ ﴾ [البقرة:٤٠] ، ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ [طه:١١]،﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾ ﴿ يَٰقَوۡمِ ﴾ [البقرة:٣٣] ، [البقرة:٥٤] ، ﴿ يَٰنِسَآءَ ﴾ [الأحزاب:٣٢] ،﴿ يَبۡنَؤُمَّ ﴾ [طه:٩٤] ، وكُتِبَتِ الهمزةُ في: ﴿ يَبۡنَؤُمَّ ﴾واوًا، ثُمَّ وصلتْ بالنُّونِ فصارتْ كلُّها كلمةً واحدةً .

وكذا لا تُفْصَلُ الكلمةُ من (ها)، وهي الواقعةُ حرفُ تنبيهٍ، فإنَّ ألفَها كذلكَ حذفتْ من جميعِ المصاحفِ، ثُمَّ اتَّصلتْ بما بعدَها من جهةِ كونِها صارتْ على حرفٍ واحدٍ، ووقعتْ في القرآنِ في (هؤلاء، وهذا) وبابِهِ، و(ها أنتم) وبابِهِ، وقد صوِّرَتِ[1] الهمزةُ في هؤلاءِ واوًا، ثمَّ وصلتْ بالهاءِ فصارتْ كلمةً واحدةً، وجميعُ ما كُتِبَ موصولًا لا يُقْطَعُ وقفًا إلا بروايةٍ صحيحةٍ.

(1) (ز) : (صورة) .

[بابُ هَاءَاتِ التَّأنِيثِ المرسُومةِ في المُصْحَفِ تاءً]

94) ص: (وَرَحمتُ : الزُّخْرُفِ بالتَّا زَبَرَهْ لاَعْرَافِ رُومٍ هُودَ كَافِ البَقَرَهْ)

ش: لَمَّا فرغَ منَ المقطوعِ والموصولِ شرَعَ في بيانِ ما رُسِمَ في المصاحفِ من هاءاتِ[1] التَّأنيثِ بالتَّاءِ على الأصلِ أو مرادِ الوصلِ.

وتعلَّمْ أوّلًا أنَّ المرادَ بالخطِّ هنا الكتابةُ، وهو على قسمينِ: قياسيٌّ، واصطلاحيٌّ، فالقياسيُّ: ما طابقَ فيهِ الخطُّ اللّفظَ، وقد تقدَّمَ.

والاصطلاحيُّ: ما خالفَهُ، وأنواعُ المخالفةِ كثيرةٌ، منها: إبدالُ حرفٍ بآخرَ، وهو منَ المختلفِ فيهِ.

وينحصرُ في أصلٍ مطرِّدٍ وكلماتٍ مخصوصةٍ، فالأصلُ المطرِّدُ كلُّ هاءِ تأنيثٍ رُسِمَتْ تاءً، نحو: ﴿رَحْمَت﴾ وهو على قسمينِ: قسمٌ اتَّفقُوا على قراءتِهِ بالإفرادِ، وقسمٌ اخْتلفُوا فيه.

فالقسمُ المتَّفقُ على إفرادِهِ جملتُهُ في القرآنِ ثلاثَ عشرةَ كلمةً، تكرَّرَ منها ستةٌ، وأنا أذكرُها أوّلًا مرتَّبةً، وإنْ كانَ النَّاظمُ ما نظرَ إلى هذا:

الأول: ﴿رَحْمَت﴾ في سبعةِ مواضعَ[2]:

- ففي البقرةِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [البقرة:٢١٨] .
- وفي الأعرافِ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٥٦].

(1) (ز) : (هاأت) .

(2) وكتب ما عداها في كل القرآن بالهاء . ينظر : (هجاء مصاحف الأمصار 36 ، المقنع 82 ، الوسيلة 444-445) .

- وفي هودٍ: ﴿ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ ﴾[هود:٧٣].
- وفي مريمَ: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ ﴾[مريم:٢].
- وفي الرُّومِ: ﴿ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ ﴾[الروم:٥٠] .
- وفي الزُّخـــــرفِ: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾[الزخـــرف:٣٢] ، ﴿ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾[الزخرف: ٣٢] .

ومعنى البيتِ: كتَبَ جامعُ القرآنِ في المصاحفِ العثمانيةِ ﴿ رَحْمَت ﴾ بالتَّاءِ الممدودةِ في سبعةِ مواضعَ، ثُمَّ عدَّها، وقدْ أَتيتُ عليها مرتَّبةً.

الثَّاني: ﴿ نِعْمَت ﴾ أحدَ عشرَ موضعاً في القرآنِ[1]، وقد جمعَها في قولِهِ: /37ظ/

95) **ص: (نِعْمَتَـها : ثَـلاثُ نحَـلٍ ، إبْـرَهَمْ مَعًا أَخِيرَاتٌ ، عُقُودُ الثانِ [ثَـمّْ][2])**

96) **(لُـقْمَانُ ، ثُـمَّ فَاطِـرٌ ، كالطُّـورِ عِمْـرَانَ ، لَعْـنتٌ بهـا ، والنُّـورِ)**

(1) وكتب ما عداها في كل القرآن بالهاء . ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 153 ، هجاء مصاحف الأمصار 35 ، المقنع 82) .

(2) قال الأزهريُّ في (الطرازات المعلمة 131) : ((وقوله (الثان ثَمّ) ، أي : هناك ، في النّسخة التي ضبطناها عن النّاظم ، وفي بعض النّسخ (هَمّ) مكان (ثَمّ))) ، وذكر القاري في (المنح الفكرية 316) أن ما نقله الشّيخ زكريا في نسخة (ثَمّ) بدل (هَمّ) هو تصحيف للمبنى وتحريف للمعنى . وقد أثبت الأستاذ الدكتور غانم قدوري في تحقيقه (المقدمة الجزرية / 23) لفظة (هَمّ) بدل (ثَمّ) .

ش :

- ففي البقرةِ: ﴿ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ ﴾[البقرة:٢٣١]، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (**نِعْمَتُها**) ، والضَّميرُ عائدٌ إلى البقرةِ في البيتِ الأوّلِ.
- وفي آلِ عمرانَ: ﴿ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ ﴾[آل عمران:١٠٣] .
- وفي المائدةِ: ﴿ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ ﴾[المائدة:١١]؛ ولهذا قالَ: (**عُقُودِ الثَّأنِثَمّ**) [1]، أي: الثَّانيةُ هنالكَ لا الأُوْلى [2].
- وفي إبراهيمَ: ﴿ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا ﴾[إبراهيم:٢٨]، ﴿ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾[إبراهيم:٣٤]، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (**إِبرهَمْ مَعًا**)، وحذفَ منه الألفَ والياءَ؛ لأنّه أعجميٌّ، وهو إذا عرَّبتْهُ العربُ تخالِفُ بينَ ألفاظِهِ؛ للخفَّةِ، وينضمُّ إلى ذلك ضرورةُ الوزنِ.
- وفي النَّحلِ ثلاثٌ: ﴿ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾[النحل:٧٢] ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾[النحل:٨٣]، ﴿ وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾[النحل:١١٤] وقولُهُ: (**أخِيراتٌ**).

يرجِعُ إلى ما في إبراهيمَ وإلى ما في النَّحلِ، أيْ: لا ما قبلها[3].

---

(1) (ز) : (تم) .

(2) كتبت ﴿ نِعْمَت ﴾ في أول سورة المائدة في قوله تعالى ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[المائدة: ٧] بالهاء . ينظر : (المصاحف 1/ 430 ، جميلة أرباب المراصد 709) .

(3) كتبت ﴿ نِعْمَت ﴾ في أول سورة المائدة في قوله تعالى ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[المائدة: ٧] بالهاء . ينظر : (المصاحف 430/1 ، جميلة أرباب المراصد 709)

- وفي لقمانَ:﴿ فِي ٱلۡبَحۡرِ بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ ﴾[لقمان: ٣١].
- وفي فاطرٍ:﴿ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ ﴾[فاطر: ٣] .
- وفي الطُّور:﴿ فَذَكِّرۡ فَمَآ أَنتَ بِنِعۡمَتِ رَبِّكَ ﴾[الطور: ٢٩] .

قولُهُ: (**لَعْنتٌ بها ، والنُّورِ**).

أيْ : **الثَّالث** ممّا تكرّرَ منها ﴿**لَعْنَت**﴾ في موضعينِ[1]:

- أحدهما: في آلِ عمرانَ، ويدلُّ عليهِ وجودُ[2] الضَّميرِ في (**بـها**)، وهو ﴿ فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٦١] .
- والثَّاني: في النُّور ﴿ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ ﴾ النور: ٧] .

وما عداهما فهو مرسومٌ بالهاءِ .

97) ص: (وامْرَاتٌ : يُوسُفَ ، عِمْرانَ ، القَصَصْ تَحْرِيمُ ،[مَعْصِيتْ][3] : بِقَدْ سَمِعْ يخصّ)

ش:أي **الرَّابع** ممَّا تكرّرَ﴿ امْرَأَت ﴾في سبعةِ مواضع[4]:

- في آلِ عمرانَ:﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ ﴾[آل عمران:٣٥].
- وفي يوسفَ:﴿ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ﴾[يوسف:٥١] في الموضعين[5].

(1) ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 154 ، هجاء مصاحف الأمصار 37) .

(2) (ز) : (مجود) .

(3) (ز) : (معصيةٍ) ، وما أثبته من (المقدمة الجزرية / 23) .

(4) ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 154 ، هجاء مصاحف الأمصار 37) .

(5) الأول :﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ﴾[يوسف:٣٠] ، والثاني الذي ذكره الشارح أعلاه.

- وفي القصصِ: ﴿ وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ ﴾[القصص:٩] .
- وفي التَّحـــــريمِ: ﴿ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ ﴾[التحـــريم:١٠] ، و﴿ ٱمۡرَأَتَ فِرۡعَوۡنَ ﴾، وما عدا ذلكَ فهو مرسومٌ بالهاءِ .

وقد حصرتُها بضابطٍ في بيتٍ، فقلتُ[1]:

وامْـــرَأَتٌ مَـــعْ بَعْلِهَـــا قَـــدْ قُرِنَـــتْ فَهَـــاؤُهَا بِتَائِهَا قَـــدْ رُسِـــمَتْ[2]

قولُهُ : (**معْصِيتْ ... إلى آخرِهِ**).

أي: **الخامسُ** منَ المكرَّر ﴿**وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ**﴾، وقد ذُكِرَتْ في موضعينِ من المجادلةِ فقط[3]، وما عداهما[4]/ **38و/** فهو بالهاءِ مرسومٌ[5].

98) مِن:([شَجَرَتُ][6]:الدُّخَانِ،[سُنَّتْ][7]:فَاطِرِ كُـلاً ، والانْـفَـالِ ، [وَحـرفِ][8] غَـافِرِ)

---

(1) نظم المتوليّ في (اللؤلؤ المنظوم 18) بيتًا قريبًا ممّا قاله الشّارح :
وامْرَأَتٌ مَعْ زوْجِهَا قَدْ ذُكِرَتْ فَهَاؤُها بِالتَّاءِ رَسْمًا وَرَدَتْ

(2) نقل الفضالي هذا البيت منسوبًا إلى بعضهم في (الجواهر المضية 428) .

(3) الأول : ﴿ وَيَتَنَٰجَوۡنَ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [المجادلـــة:٨] ، والثـــاني : ﴿ فَلَا تَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [المجادلة: ٩] .

(4) (ز) : (عداها) .

(5) ينظر : (إيضاح الوقف والابتداء 154 ، هجاء مصاحف الأمصار 37) .

(6) (ز) : (شجرة) ، وما أثبته من (المقدمة الجزرية / 23) .

(7) (ز) : (سنة) ، وما أثبته من (المقدمة الجزرية / 23) .

(8) قال الفضالي في (الجواهر المضية 430) : ((وفي نسخة بدل (وحرف) (وأخرى) ...)) ، وقال القاري في (المنح الفكرية 319) : ((وفي بعض الأصول (وحرف غافر) بالجر مضافاً)). ولفظة (أخرى) هي التي حققها واثبتها الأستاذ الدكتور غانم قدوري في (المقدمة الجزرية 23) .

ش: أيْ **چڤڤچ**[الدخان: ٤٣] في الدَّخانِ رُسِمَتْ بالتَّاءِ، وما عدا ذلك فهو بالهاءِ[1]، وهي من غيرِ المكرَّرةِ، فكانَ ينبغِي تأخيرُها وتقديمُ **چسُنَّتْچ**؛ لتكونَ المكرَّرةُ على سنَنَ واحدٍ.

قولُهُ : (**سُنَّتْ ... إلى آخرِهِ**).

أي: **السَّادسُ** منَ المكرَّرِ ﴿ **سُنَّتُ** ﴾ في خمسةِ مواضعَ :

- في الأنفالِ: ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال: ٣٨] .
- وفي فاطرٍ: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر: ٤٣]؛ ولهذا قال: (**كُلًّا**).
- وفي غافرٍ: ﴿ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِۦ ۖ ﴾ [غافر: ٨٥] .

وما عدا ذلك فهو بالهاء[2].

99) **ص: (قُـرَّتُ عَـينٍ ، جنَّـتٌ : في وَقَعَـتْ فِطْـرَتْ ، بَقِيَّـتْ ، وَابْنَـتْ ، وكَلِمَـتْ)**

100) **(أَوْسَـطَ الاَعْـرَافِ ، وكُـلُّ مَـا اخْتُلِـفْ جَـمْعَـاً وَفَـرْداً فيـهِ بالتَّـاءِ عُـرِفْ)**

ش: أيْ وغيرُ المكرَّرةِ ممَّا رُسِمَ بالتّاءِ سبعةٌ[3]:

- ﴿ شَجَرَتَ ﴾[الدخان: ٤٣]، وقد تقدَّمتْ.
- ويليها: ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ ﴾[القصص: ٩] في القَصصِ.
- ويليها: ﴿ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾[الواقعة: ٨٩] في ﴿ [إِذَا][1] وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾[الواقعة: ١] .

---

(1) ينظر : (المقنع 86) .

(2) ينظر : (الوسيلة 448-449 ، جميلة أرباب المراصد 710) .

(3) ينظر : (هجاء مصاحف الأمصار 41 ، المقنع 86-87) .

- ويليها[2]: ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ﴾[الروم: ٣٠] في الرُّومِ.
- ويليها: ﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[هود: ٨٦] في هودٍ.
- ويليها: ﴿ [وَمَرْيَمَ][3] ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ﴾[التحريم: ١٢] في التَّحريمِ.
- ويليها: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[الأعراف:١٣٧] في الأعرافِ؛ ولهذا قالَبعدَهُ: (**أَوْسطَ الأَعْرَافِ**).

وهذا آخرُ القسمِ المتَّفق على إفرادِهِ، فوقفَ على هذه المواضعِ بالهاءِ خلافًا للرَّسمِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ والكسائيُّ ويعقوبُ[4].

قالَ النَّاظمُ: هذا الذي قرأْنا بهِ، وبهِ نأخذُ، وهو مقتضَى نصوصِهم ونصوصِ أئمتِنا المحقِّقينَ عنْهُم [5]، انتهى.

والباقونَ ممَّنِ اعتَنى باتِّباعِ الرَّسمِ يقِفُ على رسمِهِ[6]، كما تقدَّمَ في أوّلِ الكتابِ[7] .

قوله : (**وكُلٌّ مَا اخْتُلِفْ ... إلى آخرِه**).

---

(1) زيادة يقتضيهاالسياق .

(2) (ز) : (وتليها) .

(3) زيادة يقتضيهاالسياق .

(4) أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرميُّ ، مولاهم البصريُّ ، أحد القراء العشرة ، وإمام أهل البصرة ومقرئها ، ت 205 هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 328 ، غاية النهاية 2/ 386) .

(5) ينظر : (النشر 2/ 130) .

(6) ينظر : (جامع البيان 2/ 798-799 ، النشر 2/ 131) .

(7) ينظر : شرح البيت (8) .

يشيرُ إلى القسمِ الثّاني المُختَلَفِ فيه ، أيْ : قُرِئَ بالإفرادِ وبالجمعِ، وقدِ اجتمعتِ المصاحفُ على كتابةِ ذلكَ لهم بالتّاءِ، إلا ما ذكرَهُ أبو عمروٍ الدّانيُّ، وسيأتي.

ومعنى البيتِ: وكلَّمَا اختلفَ فيهِ القرَّاءُ إفراداً وجمعاً فقدْ عُرِفَ رسمُهُ بالتَّاءِ، وهو سبعةُ أحرفٍ[1]:

- الأوّلُ: ﴿كَلِمَتُ﴾في الأنعامِ، قولُهُ تعَالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾ [الأنعام: ١١٥]،/ **38ظ/** ، وفي يونسَ: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [يونس:٣٣]، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ﴾ [يونس:٩٦] .

إلا أنَّ الحافظَ أبا عمروٍ الدَّانيَّ قالَ: تأملتُ الثَّانيةَ من يونسَ في مصاحفِ أهلِ العراقِ فرأيتُهُ مرسومًا بالهاءِ[2].

وفي غافرٍ: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافر:٦]، واختُلِفَ في هذه أيضًا[3]، فكتابتُهُ بالهاءِ على قراءةِ[4] الإفرادِ بلا نظرٍ، وكتابتُهُ بالتَّاءِ على مرادِ

(1) ينظر : (هجاء مصاحف الأمصار39 ، الوسيلة 472 ، جميلة أرباب المراصد 722-723).
(2) ينظر : (المقنع 84) .
(3) ينظر : (هجاء مصاحف الأمصار 38 ، المقنع 84-85) .
(4) (ز) : (قراات) .

الجمعِ[1]، ويُحتَمَلُ أنْ يُرَادَ الإفرادُ، ويكونُ كنظائرِهِ ممَّا كُتِبَ بالتَّاءِ مفردًا[2]، قالَ النَّاظمُ: ((لكنَّ الذي هو في مصاحفِهم بالتَّاءِ قرأُوهُ بالجمعِ فيما نعلمُهُ))[3].

- الثَّاني: ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[يوسف:٧] في[4] يوسفَ، و﴿ءَايَٰتٌۢ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [العنكبوت:٥٠] في العنكبوتِ .
- الثَّالثُ:﴿فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾[يوسف:١٠، 15] في الموضعينِ من يوسفَ.
- الرَّابعُ:﴿فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[سبأ: ٣٧] في سبأٍ .
- الخامسُ: ﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾[فاطر: ٤٠] في فاطرٍ.
- السَّادسُ:﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ﴾[فصلت: ٤٧] في فصِّلتْ.
- السَّابعُ: ﴿جِمَٰلَتٌ[5] صُفْرٌ﴾[المرسلات: ٣٣] في ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾.

فمَنْ قرأَ شيئاً مِنْ ذلك بالإفرادِ وكانَ مذهبُهُ الوقفَ [بالهاءِ وقَفَ بالهاءِ، وإنْ كانَ مذهبُهُ الوقفَ][6] بالتَّاءِ وقَفَ بالتَّاءِ، ومَنْ قرأَهُ بالجمعِ وقَفَ عليهِ بالتَّاءِ كسائرِ الجموعِ[7].

---

(1) قرأ الكوفيون بغير ألف على التوحيد ، والباقون بالألف على الجمع . ينظر : (جامع البيان 3/ 1060 ، التيسير 87 ، 155) .

(2) نقله الشّارح عن ابن الجزريّ . ينظر : (النشر 2/ 131) .

(3) (النشر 2/ 131) .

(4) (ز) : (في في) .

(5) (ز) : (وجمالات) . قرأ حفص وحمزة والكسائيُّ بغير ألف على التوحيد ، والباقون بالألف على الجمع . ينظر : (التيسير 177) .

(6) زيادة يقتضيها السياق . وما أثبته من (النشر 2/ 131) .

(7) نقله الشّارح عن ابن الجزريّ . ينظر : (النشر 2/ 131) .

ونتبرعُ[1] بذكرِ كلماتٍ مخصوصةٍ كمَا وعَدْنا بِها، وهيَ ستٌّ: ﴿يَتَأَبَتِ﴾ ، ﴿هَيْهَاتَ﴾، و﴿مَرْضَاتِ﴾،و﴿لاتَ﴾، و﴿اللَّتَ﴾ ، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾

أمّا ﴿يَتَأَبَتِ﴾ ، وهو في: يوسفَ، ومريمَ، والقَصصِ، والصَّافاتِ[2]، فوقَفَ عليها بالهاءِ خلافًا للرَّسمِ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو جعفرٍ ويعقوبُ، ووقَفَ الباقونَ بالتَّاءِ على الرَّسمِ[3]، وأمَّا ﴿هَيْهَاتَ﴾ ، وهو الحرفان في المؤمنون[4]، فوقَفَ عليها بالهاءِ الكسائيُّ[5] والبزّيُّ[6]، واختُلِفَ عن قنبلٍ[7]، وقطعَ له بالتَّاءِ التَّيسيرُ[8]، والشَّاطبيَّةُ[9]، وبذلكَ قرأَ الباقونَ[10] .

---

(1) (ز) : (وتبرع) .

(2) [يوسف: 4 ، 100]،[مريم : 42،43،44،45] ،[القصص :26]، [الصافات :102]. ينظر : (المعجم المفهرس 2) .

(3) ينظر : (جامع البيان 2/ 801 ، التيسير 54 ، النشر 2/ 131) .

(4) [المؤمنون: 36] .

(5) روى الإمام الدَّانيُّ في (جامع البيان 2/ 802-803) الاختلاف عن الكسائيِّ في الوقف على: چوُچ ، والصحيح عنده الوقف بالهاء ، كما أشار الشارح أعلاه .

(6) أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله المكيُّ ، أستاذ محقق وضابط متقن ، قرأ على أبيه ووهب بن واضح وغيرهما ، ت 250 هـ . ينظر : (معرفة القراء 1/ 365 ، غاية النهاية 1/ 119) .

(7) أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد المخزوميّ الملقب بقنبل، شيخ القراء بالحجاز، ت 291هـ.ينظر:(معرفة القراء1/ 452،غاية النهاية 2/ 165). وروى الدَّانيُّ في (جامع البيان 2/ 802) الاختلاف عن قنبل في الوقف على: چوُچ، ثم قال: وبالتاء وقفت لقنبل من جميع الطرق.

(8) ينظر : (التيسير 55) .

(9) قال الشاطبيُّ في (حرز الأماني 60) :

إِذَا كُتِبَتْ بالتَّاءِ هاءُ مُؤَنَّثٍ فَبَالهاءِ قِفْ حَقًّا رِضَىً وَمُعَوِّلا

وَفَي اللاتِ مَعْ مَرْضاتِ مَعْ ذَاتِ بَهْجةٍ وَلاتَ رِضىً هَيْهاتَ هادِيهِ رُفَّلا

(10) ينظر : (النشر 2/ 131-132) .

وأَمَّا ﴿مَرْضَات﴾ وهو أربعةٌ: اثنانِ في البقرةِ، وواحدٌ في النِّساءِ، وموضعٌ في التَّحريمِ[1]، ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [ص:٣] في ص، ﴿اَللَّتَ﴾ [النجم:١٩] في النَّجمِ، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل:٦٠] في النَّملِ فقط، فوقَفَ الكسائيُّ على الأربعةِ بالهاءِ، قالَ النَّاظمُ: ((هذا هو الصَّحيحُ))[2]، والباقونَ بالتَّاءِ[3].

(1) [البقرة: 207 ، 265] ، [النساء: 114] ، [التحريم: 1] . ينظر : (المعجم المفهرس 322).

(2) (النشر 2/ 132) .

(3) ينظر : (جامع البيان 2/ 799-805 ، التيسير 55) .

[بَابُ الابتِدَاءِ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ]

101)ص: (وَابْدأْ بِهَمْزِ الوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّ ... إنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الفِعلِ يُضَمّ)

102) (وَاكْسِرْهُ حَالَ الكَسْرِ والفَتْحِ ، وفي ... لاسمَاءِ غَيْرَ اللامِ كَسْرُهَا وَفِي)

103) (ابنٍ ، مَعَ ابْنَتِ ، امْرِئٍ ، وَاثْنَيْنِ ... وَامْرَأَةٍ ، وَاسْمٍ ، مَعَ اثْنَتَيْنِ)

/ 39و/ ش: شرعَ النَّاظمُ في كيفيةِ الابتداءِ بهمزةِ الوصلِ وحكمِ الوقفِ بالرَّومِ والإشمامِ.

فأقولُ: اعلمْ أنَّ همزةَ الوصلِ تُعرَفُ من همزةِ القطعِ بكونِها أوّلَ فعلٍ ماضٍ زائدٍ على أربعةِ أحرفٍ ومصدره والأمر منه، نحوُ: استخرجَ استخراجاً واستخرجْ، ونحو قولِهِ تعَالى: ﴿وَإِذِ[1] ٱسْتَسْقَىٰ﴾ [البقرة:٦٠] ، وبكونِها أوّلَ الأمرِ من فعلٍ ثلاثيٍّ، نحو قولِهِ تعَالى: ﴿نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة:٥– ٦] ﴿يَٰمُوسَى ٱجْعَل﴾ [الأعراف: ١٣٨] وما أشبهَهُ.

ولا تثبتُ إلا فيما سكنَ ثاني المضارعِ منهُ ، كـ: اضْرِبْ مِنْ يضرِبُ، واشْكُرْ من يشكُرُ، واعْلَمْ مِنْ يعلَمُ، واخْلُفني من يخلُفُ، بخلاف هبْ، وبعْ، ورُدْ، فإذا علمتَ ذلك فابدأْ بهمزةِ الوصلِ من نحوِ ذلك بالضَّمِّ إنْ ضُمَّ ثالثُهُ ضمةً أصليةً، نحو:﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة:٧٢] ، و﴿ٱخْلُفْنِي﴾ [الأعراف:١٤٢] ، و﴿ٱقْتُلُوٓاْ﴾ [النساء:٦٦] ، و﴿ٱسْنُهْزِئَ﴾ [الأنعام:١٠] وما كان مثلَهُ .

(1) (ز) : (وإذا) .

وإنْ كانَ ثالثُهُ مكسورًا، نحو: ﴿ ٱهۡدِنَا ﴾ [الفاتحة:٦] ، و﴿ ٱضۡرِب ﴾ [البقرة:٦٠] ، و﴿ ٱكۡشِفۡ ﴾ [الدخان:١٢] ، أو مفتوحًا، نحو:﴿ ٱذۡهَبَآ ﴾ [طه:٤٣] ،و﴿ ٱسۡتَسۡقَىٰ ﴾ [البقرة:٦٠] ، و﴿ ٱجۡعَل لَّنَآ ﴾ [الأعراف:١٣٨] ، وما كان مثلَهُ فإنّك تبتدئُ بالهمزةِ مكسورةً .

وكذلكَ : ﴿ ٱمۡشُواْ ﴾ [ص:٦] ، و﴿ ٱئۡتُواْ ﴾ [الكهف:٢١] ، و﴿ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ ﴾ [يونس:٧١] ؛ لأنّ الأصلَ الثَّالثَ الكسرةُ في: يمشي، ويأتي، ويبني، ويقضي ، والضَّمةُ عارضةٌ؛ ولهذا قيَّدتُ ما ضُمَّ ثالثُهُ بالضَّمَّةِ الأصليةِ احترازًا من هذه، وإنَّما ابتدأ ما كانَ مِنْ ذلك مفتوحُ الثَّالثِ بالكسرِ دونَ الفتحِ خيفةَ الالتباسِ بألفِ المتكلمِ في نحوِ : ﴿ أَجۡعَلُ ﴾[الكهف: ٩٥] وشبهَهُ.

قولُهُ: (**وفي لاسمَاءِ**[1] **غيْرَ اللامِ كسْرُها وَفي**).

اعلمْ أنَّ بعضَ الأسماءِ تثبتُ أوائلُها على السُّكونِ تشبيهًا لها بالفعلِ في الإعلالِ، فاحتاجَ في الابتداءِ به إلى همزةِ الوصلِ ، وذلك محفوظٌ في عشرةِ أسماءٍ، هي: اسْمٌ، واسْتٌ[2]، وابْنٌ، وابْنَةٌ[3]، وابْنُمٌ[4]، واثْنانِ، واثْنَتانِ، وامرؤٌ،

(1) (ز) : (الاسماء) .

(2) قال الجوهري في (الصحاح في اللغة 1/ 303) : ((الاسْتُ: العَجُزُ...، وأصله سَتَهٌ على فَعَلٍ بالتّحريك،يد لُعلى ذلك أن جمعه أَسْتاهٌ)) .

(3) (ز) : (وابنت) .

(4) قال الجوهري في (الصحاح في اللغة 1/ 55) : الابْنُ أصله بَنَوٌ،والمحذوف منه واوٌكما حذف من أبٍ وأخٍ ... ، وتقول: هذا ابْ نُمّور أيتُ ابْن ماً ومررتُ بابْنِمٍ،تتبع النونُ الميمَ في الإعراب،والألف مكسورةٌ على كلّحال .

وامرأةٌ، وأيمنٌ[1]، وفي كتابِ اللهِ ﷻ منها سبعةُ أسماءٍ ذكرَها في البيتِ الذي بعدَ هذا.

وحكمُ هذه الهمزةِ هنا الكسرُ في حالِ الابتداءِ؛ ولهذا قالَ : (**وفي لاسمَاءِ**[2]**... إلى آخرِهِ**)، أيْ: كسرُ همزةِ الوصلِ وفيٌّ في الضَّمَّةِ، والوجودُ في الابتداءِ بهذه الأسماءِ المذكورةِ بعدُ .

والدَّليلُ على أنَّها ألفُ وصلٍ ؛ لسقوطِها في التَّصغيرِ، اللّهمَّ إلا أنْ تدخلَ الهمزةُ على لامِ التَّعريفِ الداخلةِ على الاسمِ ، فإنَّها **/ 39ظ/** تبتدئُ بالفتحِ إيثاراً للخفّةِ وفرقاً بينَ دخولِها على ما ذكرْنَاهُ ؛ ولهذا قالَ: (**غيْرَ اللامِ**).

تنبيه

لَّما كانتِ الهمزةُ معَ لامِ التَّعريفِ مفتوحةً لم تُحذَفْ بعدَ همزةِ الاستفهامِ؛ لئلا يلتبسَ بالخبرِ، بلِ الوجهُ أنْ تُبدَلَ ألفًا، نحوُ: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام:١٤٣] ، وقد تُسهَّلُ ، وهما وجهانِ لكلٍّ منَ القرَّاءِ[3] ، انتهى .

وفي هذا [البيتِ][4] من أنواعِ الجناسِ التَّامِّ بينَ : (وفي) و (وفي) .

---

(1) ذكر سيبويه في (الكتاب 1/ 370) أن هذه الاسماء ألفاتها مكسورة في الابتداء ، وإن كان ثالثها في بعضها مضموماً ، كما في : ابنم ، وامرئ ؛ لأن الضمة فيها لا تثبت في كل الحالات الإعرابية ، وإنما تضم في حالة الرفع .

(2) (ز) : (الاسماء) .

(3) ينظر : (النشر 1/ 377) .

(4) زيادة يقتضيها السياق .

[بَابُ الوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الكَلِمِ]

104) ص: (وَحَاذِرِ الوَقْفَ بِكُلِّ الحَرَكَهْ إلا إذا رُمْتَ فَبَعْضُ [الْحَرَكَهْ] [1])

ش: هذا شروعٌ في حكمِ الوقفِ، وأنواعُهُ ثلاثةٌ: الإسكانُ، وهو الأصل، والرَّومُ ، والإشمامُ.

وتعلَّمْ أوّلًا حقيقةَ الوقفِ الاصطلاحيِّ، وهو: ((قطعُ الصَّوتِ آخرَ الكلمةِ الوضعيةِ زمانًا)) [2] .

فقولُنا: (قطعُ الصَّوتِ) جنسٌ.

وقولُنا: (آخرَ الكلمةِ)، فصلٌ أخرجَ قطعَهُ على بعضِها، فهو لغويٌّ لا صناعيٌّ.

وقولُنا: (الوضعية)؛ ليندرجَ فيه نحوُ: (كلَّما) الموصولة، فإنَّ آخرَها وضعًا اللامُ.

وقولُنا: (زمانًا)، وهو ما يزيدُ على الآنَ، أخرجَ [3] به السَّكتَ: وهو دونَ التَّنفُّسِ.

ومعنى البيتِ: إيّاكَ إذا وقفتَ على كلمةٍ أنْ تقفَ بكلِّ الحركةِ [4]، بل الأصلُ أنْ تقِفَ على الكلمةِ المتحركةِ في الوصلِ بالسُّكونِ؛ لأنَّ معنى الوقفِ

(1) (ز) : (حركه) ، وما أثبته من (المقدمة الجزرية / 24) .

(2) هذا التعريف حدَّهُ الجعبريُّ ، ونقله المرادي عنه في (شرح باب وقف حمزة وهشام 70) .

(3) (ز) : (آخر خرج) .

(4) زيادة يقتضيها السياق .

لغةً: التَّركُ والقطع[1]، من قولِهم: وقفتُ عن كلامِ فلانٍ، أي: تركتُهُ وقطعتُهُ؛ ولأنَّ الوقفَ أيضًا ضدُّ الابتداءِ .

وكما يختصُّ الابتداءُ بالحركةِ، كذلكَ يختصُّ الوقفُ بالسُّكون، فهو: عبارةٌ عن تفريغِ الحرفِ من الحركاتِ الثَّلاثِ، وذلك_أي: الوقفُ_بالإسكانِ [عندَ][2] أكثرِ العربِ، وهو اختيارُ جماعةِ النُّحاةِ وكثيرٍ منَ القرَّاءِ.

وإنْ لَمْ تقفْ[3] بالإسكانِ فجائزٌ أنْ تقفَ ببعضِ الحركةِ، وهو الرُّومِ، ويدلُّ عليهِ قولُهُ: (**إلا إذا رُمْتَ فبعضُ الْحَرَكَهْ**[4])، أيْ: ويجوزُ لك الوقفُ اختيارًا عندَ جميعِ القُرَّاءِ بالرَّومِ، وهو عندَ القُرَّاءِ: عبارةٌ عنِ النُّطقِ ببعضِ الحركةِ وقفًا[5].

وقالَ بعضُهم: هو إضعافُكَ الصَّوتَ بالحركةِ حتَّى يذهبَ معظمُ صوتِها، ويدركُ معرفتَهُ الأعمى بحاسّةِ سمعِهِ، فهو أكثرُ ممَّا في الإشمامِ[6]، وسيأتِي.

ويكون الرَّومُ في الحركاتِ الثَّلاثِ، إلا أنَّ من عادةِ القُرّاءِ أنْ لا يرومُوا المنصوبَ ولا المفتوحَ لخفِّتِهما وللإيجازِ؛ لأنَّ الحركاتِ ثلاثٌ، فعلَّمُوا اثنتينِ منها، فدلَّ عدمُ التَّعليمِ على الثَّالثِ كالحرفِ مع قسميه؛ ولهذا قالَ:

105) **ص: (إلا بِفَتْحٍ أَوْ بنَصْبٍ وَأَشِمّ إِشارَةً بالضَّمِّ في رَفْعٍ وضَمّ)**

(1) ينظر : (تهذيب اللغة 9/ 333) .
(2) زيادة يقتضيها السياق .
(3) (ز) : (يقف) .
(4) (ز) : (حركه) .
(5) ينظر : (النشر 2/ 120-121) .
(6) ينظر : (التحديد 171) .

ش:/ 40و/ أيْ وأَجِزِ الرَّومَ في المرفوعِ والمضمومِ والمجرورِ والمكسورِ، ولا تجزْهُ[1] في المفتوحِ والمنصوبِ؛ لَمَا تقدَّمَ.

قولُهُ : (**وَأَشِمّ... إلى آخرِه**).

أيْ: ويجوزُ لكَ أيضاً الوقفَ اختيارًا عن جميعِ القُرّاءِ بالإشمامِ: وهو حذفُ حركةِ المتحرِّكِ بضمِّ الشَّفتينِ في الوقفِ بلا صوتِ حركةٍ تُسمَعُ[2].

وقالَ بعضُهم: هو عبارةٌ عن الإشارةِ إلى الحركةِ من غيرِ تصويتٍ، ولا تكونُ الإشارةُ إلا بعدَ سكونِ الحرفِ[3]، وهذا ممَّا لم يختلفْ فيهِ.

ولا بدَّ منِ اتّصالِ ضمِّ الشَّفتينِ بالإسكانِ، فلو تراخَى فإسكانٌ مجرَّدٌ؛ لعدمِ التَّبعيةِ، ولا يدركُ معرفتَهُ الأعمى؛ لأنّه لرؤيةِ العينِ، ولا يكونُ إلا في المرفوعِ والمضمومِ لا غيرَ، فهذه أحوالُ الحركاتِ عندَ الوقفِ.

[و][4]توجيهُ الرَّومِأنّه أدلُّ على الأصلِ؛ لأنّه بعضُهُ، والإشمامُ الاكتفاءُ بالإيماءِ معَ محافظةِ الأصلِ، والأعمى يجيدُ الرَّومَ؛ لسماعِهِ، لا الإشمامَ؛ لعدمِ المشاهدةِ إلا بمباشرةٍ أو بيِّنةٍ، ويجازهما كالأصمِّ، وربَّما سمِعَ الأعمى الإشمامَ في الوصلِ كـ: ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] .

وقيلَ: ويكونانِ أوّلًا ووسطًا وآخرًا، خلافًا لمكيّ[5] في تخصيصِهما بهِ .

---

(1) (ز) : (تجره) .

(2) ينظر : (النشر 2/ 120-121) .

(3) ينظر : (التحديد 171) .

(4) زيادة يقتضيها السياق .

(5) ينظر : (التبصرة 341) .

فالحاصلُ أنَّ النَّاظمَ نوَّعَ الحركاتِ إلى حركاتِ إعرابٍ وحركاتِ بناءٍ، فحركاتُ الإعرابِ وهي ألقابُهُ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ، وحركاتُ البناءِ وهي ألقابُهُ: ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ، فيشتركُ الرَّومُ والإشمامُ في الرَّفعِ والضَّمِ، ويمتنعُ الرَّومُ في النَّصبِ والفتحِ عندَ القُرَّاءِ ؛ لِمَا تقدَّمَ .

وأمَّا الإشمامُ فليسَ إليهِ سبيلٌ فيهما؛ لأنَّهُ ضمُّ الشَّفتينِ، ويختصُّ بالجرِّ والكسرِ، ووجهُ امتناعِ إشمامِ الكسرةِ أنَّ إشمامَها يكونُ بحطِّ الشَّفةِ السُّفلى، ولا يتأتَّى غالباً إلا برفعِ العُليا فيوهمُ الفتحَ .

فإنْ قلتَ : لِمْ يذكرِ النَّاظمُ في تنويعِهِ الكسرَ والجرَّ؟ .

قلتُ: هما داخلانِ في قولِهِ : (**فبعضُ الحَرَكَهْ**[1])، وتنويعُ غيرِهما يدلُّ على تنويعِهما .

(1) (ز) : (حركه) .

خاتمة[1]

في تمثيلِ الوقفِ بالرَّومِ والإشمامِ كأنواعِ الحركاتِ مثالُ ما اجْتَمَعا فيهِ، وهو ما كانَ في الأصلِ متحرِّكاً بالرَّفعِ سواءٌ حركةُ إعرابٍ أو بناءٍ .

فحركةُ الإعرابِ: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص:٢]، و﴿ يَخْلُقُ ﴾ [آل عمران:٤٧]، و﴿ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة:٧]، وحركةُ البناءِ: ﴿ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ ﴾ [الروم:٤] ، و﴿ يَصْلِحُ ﴾ [الأعراف:٧٧] .

ومثالُ ما انْفَرَدَ به الرَّومُ، وهو ما كانَ في الأصلِ متحرِّكًا بالكسرِ سواءٌ كانتِ الكسرةُ للإعرابِ أو للبناءِ:

فالأوَّلُ: نحو ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة:١] ، و﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ﴾ [الفاتحة:٤] ، وفي ﴿ ٱلدَّارِ ۗ ﴾ [الأنعام:١٣٥] ، و ﴿ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة:١٤٢].

والثَّاني : نحو ﴿ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [البقرة:٤٠] ، و﴿ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون:٩٩] ، و﴿ أُفٍّ ﴾ [الإسراء:٢٣] / **40ظ/** ، و﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [البقرة:٣١] .

(1) (ز) : (خاتمه) .

[الخاتمةُ]

106) ص: (وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِيَ الْمُقَدِّمَهْ مِنِّي لِقَارِئِ الْقُرانِ تَقْدِمَهْ)

ش: أيْ وقدِ انْتَهى وتمَّ نظمِي لمقدِّمةِ التَّجويدِ، وهو تحفةٌ مِني لقارئِ القرآنِ؛ ليُعتانَ بها على تلاوةِ كتابِ اللهِ تعَالى كما أُنْزِلَ، فالنَّاظمُ مشاركٌ للعاملِ بها في مثوبةِ العملِ، فإنَّ « الدَّالَّ على الخَيْرِ كَفَاعِلِهِ »[1].

وقدِ ائتمرَ النَّاظمُ ([رحمَهُ][2]اللهُ تعَالى) حينَ سمِعَ قولَهُ تعَالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ ﴾ [المائـــدة:٢]، وأنْ تأتّمأنتَ_أيُّها القارئُ_لها لقولِهِ[3] تعَالى: ﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾ [الرحمن:٦٠] بأنْ تدعوَ[4] لهُ، فرَحِمَهُ اللهُ ورحمَ جميعَ شيوخِنا وأئمةَ المسلمينَ ومَنْ استضأتُ بكلامِهِ في هذا الشَّرحِ المباركِ وإخوانِي المؤمنينَ، وجعلَنا منَ المقتدينَ بهم والمتمسّكينَ بآثارِهم، وحشرَنا معَهم في زمرتِهم ، ولا عدلَ بِنا، آمين.

وفي هذا البيتِ جناسٌ بينَ (المقدِّمَهْ) و(تقْدِمَهْ)؛ لتوافقِ الكلمتينِ في الحروفِ الأصولِ معَ الاتِّفاقِ في أصلِ المعنى، نحو: ﴿ فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ ٱلۡقَيِّمِ ﴾ [الروم:٤٣] فإنَّهما مشتَّقانِ من قدِمَ يقدُمُ[5].

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في (مسنده 5/ 274) ، والإمام الطحاوي في (مشكل الآثار 1/ 484) ، والحديث صحيح كما في (سلسلة الأحاديث الصحيحة 4/ 216) .

(2) زيادة يقتضيها السياق .

(3) (ز) : (قوله) .

(4) (ز) : (تدعوا) .

(5) من (فالناظم) إلى (من قدم يقدم) نقله الفضالي بتصرف في (الجواهر المضية 453) .

107) **مـ: (وَالْحَمْدُ للهِ لَهَا خِتَامُ ثُمَّ الصَّلاةُ بَعْدُ والسَّلامُ)**

ش: لَمَّا انتَهى غرضَهُ من هذا النَّظمِ، وهو اشتمالُهُ على أعظمِ المهِّماتِ من قواعدِ التَّجويدِ ختمَ بما افْتتحَ من حمدِ اللهِ تعَالى والصَّلاةِ على رسولِ اللهِ ﷺ، وقد خرجَ هنا من عهدةِ الاعتراضِ بتركِهِ السَّلامَ أوَّلًا.

وهذا آخرُ ما تيسَّرَ منَ الكلامِ، فللّهِ الحمدُ الموفِّقِ للإتمامِ، والمعوَّلِ لَمَنْ حولَ الحِمى حامَ، وأنا أسألُ النَّاظرَ فيه أنْ يذكرَنِي بصالحِ الأدعيةِ على ممرِّ الليالي والأيامِ، ويقضِي عمَّا يمرُّ بهِ من هفوةِ اللِّسانِ وسبقِ الأقلامِ، ويصلِحُ ما علِمَهُ وتحقَّقَهُ من مزلَّةِ الأقلامِ، إذ الشَّخصُ محذورٌ في أوَّلِ الإقدامِ.

وإنِّي لَفِي نَفسِي لِذِي كلِّ طالِبٍ كنُقطةٍ أَضْحَتْ تحتَ بَاءٍ تفْضُلُ

وما نسبتِي إلى غيرِي إلا كنسبةِ الهاءِ إلى الطَّاءِ ، وأنا أتَّضرعُ إلى اللهِ تعَالى في أنْ يجعلَهُ عملًا مبرورًا وسعيًا مشكورًا وأنْ يمنَّ عليَّ بالإخلاصِ، وإنْ عُدِمَ الصِّدقُ والإخلاصُ، وأنْ ينفعَ به كل طالبٍ وراغبٍ، وأنْ يصونَهُ من كلِّ عدوٍّ ومراقبٍ.

ثُمَّ قالَ مؤلفُهُ (غفر الله له): تمَّ على يدِ مؤلفِهِ فقيرِ عفوِ اللهِ تعَالى أقلِّ خلقِ اللهِ جِرْمًا[1] وأكثرِهم جُرْمًا[2] إبراهيمَ بنِعبدِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الأنصاريِّ الخليليِّ الشَّافعيِّ في الثَّامنَ عشرَ من شهرِ ذي القعدةِ الحرامِ سنةِ اثنينِ وأربعينَ وثمانمائةٍ[3].

---

(1) قال في (الصحاح 1/ 89) : ((الجِرْمُبالكسر: الجسدُ)) .

(2) قال في (اللسان / مادة جرم) : ((الجُرْمُالذنب)) .

(3) (ز) : (ثما) . جاء في نهاية المخطوط : ((وكان الفراغ من هـذه النسـخة في أوائـل صـفر الخير بالأزهر المبارك من شهور سنة ست وعشرين وألف ، وحسبنا الله ونعم الوكيل)).

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم .

(الألف)

2. الإتقان في علوم القرآن : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحـ . أبي الفضل إبراهيم ، مصر ، 1967م .
3. الإدغام الكبير : لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، تحـ.د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، 1414هـ - 1993م .
4. الأذكار : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحـ. محيي الدين ستو ، مكتبة دار التراث ، المدينة المنورة ، ط2 ، 1410هـ - 1990م .
5. ارتشاف الضرب : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحـ.د. مصطفى احمد النماس،مطبعةالمدني،القاهرة،ط1 ، 1404-1409هـ/ 1984-1989م .
6. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القران العظيم : لمحمد بن محمد ابن أبي السعود، دار إحياءالتراث العربي،بيروت – لبنان .
7. الإرصاد في شرح المرصاد الفارق بين الظاء والضاد : لإبراهيم بن عمر الجعبري ، تحـ. د. طه محسن ، دار الغوثاني ، دمشق – سورية ، ط1 ، 1429هـ - 2008م .
8. إعراب القراءات الشواذ : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1417هـ - 1996م .
9. الأعلام : لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط15 ، 2002م .
10. أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام : لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، بدون تاريخ .
11. الإقناع في القراءات السبع : لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش ، حققه وقدم له د. عبد المجيد قطامش ، مطبوعات البحث العلمي وإحياء التراث ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط1 ، 1403هـ .

12. الألفية في النحو والصرف : لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، تصحيح أحمد سعد علي ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط4 ، 1364 هـ - 1949م .
13. إنباه الرواة على أنباه النحاة : لعلي بن يوسف القفطي ، تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط1 ، 1950م .
14. إنباء الغمر بأبناء العمر : لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحـ . محمد أحمد دهمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1406هـ - 1986م.
15. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل : لمجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي ، تحـ. عدنان يونس عبدالمجيد ، مكتبةدنديس،عمان، 1420هـ - 1999م .
16. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل: لأبي بكر محمد بن القاسم الانباري ، تحـ. أحمد مهدلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1، 2010م .

(الباء)

17. البحر المحيط : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي،مطبعة السعادة،مصر، 1328هـ.
18. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : لمحمد بن علي الشوكاني ، وضع حواشيه : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1418هـ - 1998م .
19. البرهان في علوم القرآن : لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي،قدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا،دارالكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط1، 1428هـ - 2007م .
20. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : لجلال الدين السيوطي ، تحـ . محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، بدون تاريخ
21. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحـ .محمد المصري ، مطبعة الفيصل ، دمشق ، 1392هـ - 1972م .

(التاء)

22. تاج العروس : للمرتضى الزبيدي ، القاهرة – مصر ، 1306هـ .
23. التبصرة في القراءات السبع : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحـ.د. محمد غوث الندوي ، الدار السلفية ، بومباي ، 1402هـ .
24. التحديد في الإتقان والتجويد : لأبي عمرو الداني ، دراسة وتحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، ط1 ، 1407هـ - 1988م .
25. تذكرة الحفاظ : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، بدون تاريخ .
26. التمهيد في علم التجويد : لأبي بكر أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري ، خرج أحاديثه فارس بن فتحي بن إبراهيم ، دار ابن الهيثم للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 1427هـ - 2006م .
27. تهذيب التهذيب : لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق وتعليق مطصفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، 1415هـ - 1994م .
28. التيسيرفي القراءات السبع :لأبي عمرو الدّانيّ ، عني بتصحيحه أوتوبرتزل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1426هـ - 2005م

(الجيم)

29. جامع البيان في تأويل القرآن : لأبي جعفر محمد بن جريرالطبري،تحـ . محمد أحمد شاكر،مؤسسةالرسالة،ط1 ، 1420هـ - 2000م .
30. جامع البيان في القراءات السبع : لأبي عمرو الداني ، دراسة وتحقيق مجموعة من الباحثين ، جامعة الشارقة ، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة ، ط1 ، 1428هـ - 2007م .
31. الجامع المفيد في صناعة التجويد : لأبي الفتح جعفر بن إبراهيم السنهوري ، تحقيق وتقديم د. مولاي محمد الإدريسي ، دار ابن حزم ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1430هـ - 2010 م .

32. الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمدبن أحمد القرطبي،دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1405 هـ – 1985 م .
33. جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1405هـ – 1985م.
34. جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد : لإبراهيم بن عمر الجعبري ، دراسة وتحقيق د. محمد خضير مضحي الزوبعي ، دار الغوثاني ، دمشق – سورية ، ط1 ، 1431هـ – 2010م .
35. الجواهر المضية على المقدمة الجزرية : لسيف الدين بن عطاء الله الفضالي ، دراسة وتحقيق عزة بنت هاشم معيني ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 ، 1426هـ – 2005م.
36. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر : لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحـ . إبراهيم باجس عبد المجيد ، دار ابن حزم ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1419هـ – 1999م .

(الحاء)

37. حرز الأماني ووجه التهاني : لأبي محمد القاسم بن فيرة الشاطبي ، تحـ . محمد تميم الزعبي ، مكتبة دار الهدى للنشر ، المدينة المنورة ، ط3 ، 1417هـ – 1996م .
38. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: لجلال الدين السيوطي ، تحـ . محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء التراث ، القاهرة ، بدون تاريخ .
39. الحواشي المفهمة في شرح المقدّمة : لأبي بكر أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزريّ ، المطبعة الميمنية ، أحمد البابي الحلبي ، مصر ، 1309 هـ

(الدال)

40. الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحـ.د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط1 ، 1406هـ – 1986م .

41. الدّليل الشّافي على المنهل الصّافي : لجمال الدين يوسف بن تغري بردي ، تحـ. فهيم محمد شلتوت ، مطبوعات البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، 1983م .

42. ديوان الأعشى الكبير : شرح وتعليق د . محمد حسين ، المطبعة النموذجية ، القاهرة – مصر .

(الراء)

43. الرعاية لتجويد القراءة : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، دراسة وتحقيق فرغلي سيد غرباوي ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، الجيزة – مصر ، بدون تاريخ .

(السين)

44. سلسلة الأحاديث الصحيحة : لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط1 ، 1412هـ - 1991م .

45. سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة : لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط1 ، 1412هـ - 1991م .

46. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة : لمحمد بن عبد الله الحنبلي ، مكتبة الإمام أحمد ، ط1 ، 1989م .

47. سنن أبي داود : لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحـ . محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، بدون تاريخ.

48. سنن ابن ماجة : لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، بدون تاريخ .

49. سنن الترمذي : لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، تحـ . أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، بدون تاريخ .

50. سنن الدرامي : لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، طبع بعناية محمد أحمد دهمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، بدون تاريخ .

51. سننالنسائي : لاحمد بن علي النسائي،بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي،دارالكتاب العربي،بيروت، بدون تاريخ .
52. سير أعلام النبلاء : لشمس الدين محمد بن أحمدالذهبي،تحـ. شعيب الارنؤوط ومأمون الصاغرجي، مؤسسةالرسالة،بيروت،لبنان،ط1 ، 1981م .

(الشين)

53. الشافية في علم الصرف : لأبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب ، تحـ. حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، ط1 ، 1415هـ - 1995م .
54. شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لشهاب الدين عبد الحي بن أحمد الحنبلي ، حققه وعلق عليه: محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق – بيروت ، ط1 ، 1406هـ - 1986م .
55. شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية : لحسن بن قاسم المرادي ، تحـ. محمد خضير مضحي الزوبعي ، دار المناهج ، بغداد ، ط1، 1342هـ - 2011م.
56. شرح التسهيل : لجمال الدين ابن مالك ، تحـ . د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي ، هجر للطباعة و والنشر ، الجيزة – مصر ، ط1 ، 141زهـ - 1990م .
57. شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ نافع : لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي ، تحـ . الصديقي سيدي فوزي ، الدار البيضاء ، ط1 ، 1421هـ - 2001م.
58. شرح طيبة النشر في القراءات العشر : لأبي بكر أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري ، ضبطه وعلق عليه الشيخ أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1418هـ - 1997م .
59. شرح الهداية : لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي ، دراسة وتحقيق د. حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، بدون تاريخ .
60. الشرح الوجيز على المقدمة الجزرية : لخصه أ. د. غانم قدوري الحمد ، مركز الدراسات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي ، جدة – المملكة العربية السعودية ، ط2 ، 1431هـ - 2010م .

61. الشعر والشعراء : لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحـ . أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، 1387هـ - 1966م .

(الصاد)

62. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحـ. أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة ، ط3 ، 1404هـ - 1984م .
63. صحيح البخاري : لمحمد بن اسماعيل البخاري،دار احياء التراث العربي، بيروت،لبنان، بدون تاريخ .
64. صحيح مسلم : لابي الحسين مسلم بن الحجاج ، تحـ . محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، ط2 ، 1398هـ - 1978م .
65. صفوة الصفوة : لابن الجوزي ، عناية إبراهيم رمضان وسعيد اللحام ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1409هـ .

(الضاد)

66. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1412هـ - 1992م .

(الطاء)

67. طبقات الشافعية الكبرى : لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحـ. محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، ط1، 1974م .
68. الطرازات المعلمة في شرح المقدمة : لأبي محمد عبد الدائم بن علي الأزهري ، جمع وتحقيق الشيخ عبدالرحيم الطرهوني،دار الحديث،القاهرة، 1429هـ - 2008م .

(الظاء)

69. الظاءات في القرآن الكريم : لأبي عمرو الداني ، تحـ. د. علي حسين البواب ، مكتبة المعارف ، الرياض ، 1406هـ - 1999م .

(العين)

70. العبر في أخبار من غبر : لشمس الدين الذهبي ، تحـ . صلاح الدين المنجد ، وفؤاد سيد ، وزار الإعلام ، الكويت ، 1404هـ .
71. عقيلة أتراب القصائد وأسنى المقاصد : للقاسم بن فيره الشاطبي ، تصحيح علي محمد الضباع ، مصر ، 1354هـ - 1935م .
72. العين : للخليل بن أحمد الفراهيدي ، بيروت ، ط1 ، 1421هـ - 2001م

(الغين)

73. غاية النهاية في طبقات القراء : لشمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري ، عني بنشره: ج برج ستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1400هـ - 1980م .

(الفاء)

74. فتح الوصيد في شرح القصيد : لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي ، تحقيق ودراسة د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط2 ، 1426هـ - 2005م .
75. الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عزوجل وفي المشهور من الكلام : لأبي عمرو الداني ، تحـ.أ.د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ط1 ، 1428هـ - 2007م .
76. فهرسة ابن خير الأشبيلي : لأبي بكر محمد بن خير الأشبيلي ، وضع حواشيه محمد فؤاد منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1419هـ - 1998م .
77. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، مخطوطات التجويد ، مؤسسة آل البيت ، ط2 ، 1415هـ - 1994م .
78. فهرس المخطوطات بالمكتبة الأزهرية : طبع بمطبعة الأزهر ، 1365هـ - 1964م .
79. الفوائد المسعدية في حل الجزرية : لعمر بن إبراهيم المسعدي ، تحـ . جمال السيد الرفاعي ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، القاهرة ، بدون تاريخ .

80. فوات الوفيات والذيل عليها : لمحمد بن شاكر الكتبي ، تحـ . د. إحسان عباس ، بيروت ، 1973م .

(القاف)

81. قصيدتان في تجويد القرآن : لأبي مزاحم الخاقاني ، ولعلم الدين السخاوي ، تحـ.د. عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط1 ، 1402هـ .

(الكاف)

82. الكافي في القراءات السبع : لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني ، تحـ . أحمد محمود عبد السميع ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1421هـ - 2000م .

83. الكتاب : لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، 1316هـ .

84. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل : لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، بيروت ، بدون تاريخ .

85. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس : لإسماعيل بن محمد العجلوني ، دار إحياء التراث ، بيروت – لبنان ، بدون تاريخ .

86. كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون : لمصطفى بن عبدالله بن اسماعيل المشهور بحاجي خليفة، دارالكتب العلمية، بيروت، 1413هـ -1992م

87. كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني : لإبراهيم بن عمر الجعبري ، تحـ . أحمد اليزيدي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، 1419هـ - 1998م .

88. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة : لنجم الدين الغزي ، حققه وضبط نصه : د.جبرائيل سليمان جبور ، دار الآفاق ، بيروت ، ط2 ، 1979م .

(اللام)

89. لسان العرب : لأبي الفضل محمد بن منظور ، دار صادر ، بيروت ، 1374-1376 / 1955-1957م .

(الميم)

90. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1، 1419هـ - 1998م .

91. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لعبد الحق بن غالب الأندلسي،تحـ . عبدالسلام عبدالشافي،دارالكتب العلمية،لبنان، 1413هـ - 1993م .

92. المحكم والمحيط الأعظم: لعلي بن إسماعيل بن سيده ، القاهرة ، 1958م.

93. المستدرك على الصحيحين : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1411هـ - 1991م .

94. مسند الإمام أحمد بن حنبل : للامام أحمد بن حنبل ، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، المكتب الإسلامي ، بيروت – دمشق – عمان ، ط1 ، 1413هـ - 1993 م .

95. المصاحف : لأبي بكر عبد الله بن سليمان السجستاني ، تحـ . محب الدين عبد السبحان واعظ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت - لبنان ، ط2 ، 1423هـ - 2002م .

96. معاني القراءات: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، حققه وعلق عليه الشيخ أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1420هـ - 1999م .

97. معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت –لبنان ، ط1 ، 1414هـ - 1993م .

98. معجم البلدان : لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي ، دار صادر ، بيروت – لبنان ، 1399هـ - 1979م .

99. معجم شيوخ الذهبي : لشمس الدين الذهبي ، تحـ.د. محمد حبيب الهيلة ، الطائف – المملكة العربية السعودية ، ط1، 1408هـ - 1988م .

100. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات العشر وأشهر القراء : إعداد د. أحمد مختار عمر و د. عبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1408هـ - 1988م .
101. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث ، القاهرة ، 1408هـ - 1988م .
102. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : لشمس الدين الذهبي ، تحـ.د. طيار آلتي قولاج ، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي ، استانبول ، ط1 ، 1416هـ - 1995م .
103. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لجمال الدين محمد بن هشام الأنصاري، تحـ.د.مازن مبارك،ومحمد علي حمدالله،دارالفكر،بيروت، 1985م .
104. مفاتيح الغيب : لمحمد بن عمر الرازي ، المطبعة البهية ، القاهرة – مصر .
105. المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد : للحسن بن قاسم المرادي ، دار الصحابة للتراث ، طنطا – مصر ، ط1 ، 1326هـ - 2005م .
106. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة : لشمس الدين السخاويّ ، تحـ. عبد الله محمد الصديق وعبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الخانجيّ ، مصر ، 1375هـ - 1956م .
107. المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد،تحـ. محمد عبد الخالق عضيمة، دارالكتب،بيروت،بدون تاريخ .
108. المقدمة الجزرية : لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزريّ ، تحـ . أ.د. غانم قدوري الحمد ، مطبوع مع الشرح الوجيز ، مركز الدراسات القرآنية بمعهد الإمام الشّاطبيّ ، جدة – المملكة العربية السعودية ، ط2 ، 1431هـ - 2010م .
109. المقنع في رسم مصاحف الأمصار: لأبي عمرو الدّانيّ ، اعتناء أوتوبرتزل ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، 1430هـ -2009م .
110. المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : لملا علي بن سلطان القاري ، جمع وتحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني ، دار الحديث ، القاهرة ، 1429هـ - 2008م .

(النون)

111. النجوم الزاهرة في تاريخ مصر والقاهرة : لابن تغري بردي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، بدون تاريخ .

112. نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين : لأبي البقاء علي بن عثمان ابن القاصح ، تحـ.د. غانم قدوري الحمد ، مجلة البحوث والدراسات القرآنية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، العدد الثالث ، 1428هـ .

113. النشر في القراءات العشر : لأبي الخير ابن الجزري ، تصحيح محمد علي الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، بدون تاريخ .

114. نظم العقيان في أعيان الأعيان : لجلال الدين السيوطي ، حرره فيليب حتي ، المكتبة العلمية ، بيروت – لبنان ، 1408هـ -1988م .

(الهاء)

115. الهبات الهنيات : لبرهان الدين الجعبري ، تحـ . صالح مهدي عباس ، طبع ضمن (برهان الدين الجعبري وفهرست مصنفاته) ، بغداد ، 1404هـ - 1984م .

116. هجاء مصاحف الأمصار : لأبي العباس المهدوي ، تحـ.د. حاتم صالح الضامن ، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة ، بدون تاريخ .

117. هداية المريد إلى شروح متن ابن الجزري في التجويد : جمع وتحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني ، دار الحديث ، القاهرة ، 1429هـ - 2008م

118. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : لإسماعيل باشا البغدادي ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في المطبعة البهية ، استانبول ، 1951م .

(الواو)

119. الوسيلة إلى كشف العقيلة : لعلم الدين السخاوي ، تحـ . د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط2 ، 1424هـ - 2003م .

120. وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان : لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان ، تحـ . د. إحسان عباس ، بيروت ، 1397هـ - 1987م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5
القسم الأول **الدراسة**	
الفصل الأول : التعريف بالمؤلف الشارح	11
أولاً : اسمُهُ ولقبُهُ وكنيتُهُ	11
ثانياً : مولدُهُ	12
ثالثاً : شيوخُهُ	12
رابعاً : تلاميذُهُ	19
خامساً : حياتُهُ العلميّةُ ورحلاتُهُ	21
سادساً : وفاتُهُ	25
سابعاً : ثناءُ العلماءِ عليه	25
الفصل الثاني : التعريف بالكتاب (تحفة المريد)	27
أولاً : عنوانُ الكتابِ وتوثيقُ نسبتِهِ	29
ثانياً : تاريخُ تأليفِهِ	31
ثالثاً : أصلُ الكتابِ وموضوعُهُ	32

رابعاً : مصادرُه	35
خامساً : وصفُ النُّسخة الخطيِّة	46
سادساً : منهجُ التَّحقيقِ	47
سابعاً : نماذجُ منَ النُّسخةِ الخطيِّة المعتمدةِ	49
القسم الثاني	
النص المحقق (تحفة المريد لمقدمة التجويد)	
المقدمة	55
بَابُ مَخَارِجِ الحُرُوفِ	75
بَابُ صِفَاتِ الحُرُوفِ	89
بَابُ مَعْرِفَةِ التّجْوِيدِ	17
بَابُ التّرْقِيقِ	115
بابُ أَحكَامِ الرَّاءاتِ	127
بابُ التفخيم	133
بَابُ أَحكَامِ الإِدغامِ	143
بابُ الضَّادِ والظَّاءِ	147
بابُ أحكام النُّونِ والميم الساكنتين والمشددَّتينِ	173
بَابُ أَحكَامِ المدِّ	189

بَابُ الوَقفِ وَالابتِدَاءِ	201
بَابُ المَقْطُوعِ وَالمَوْصُولِ فِي الرَّسْم	211
بابُ هَاءَاتِ التَّأْنِيثِ المرسُومةِ فِي المُصْحَفِ تاءً	233
بَابُ الابتِدَاءِ بهَمْزةِ الوَصْلِ	245
بَابُ الوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الكَلِم	249
الخاتمةُ	255
فهرس المصادر والمراجع	257